وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

القسم: علوم تجارية

التخصص: مالية وتجارة دولية

عنوان المذكرة:

الإنفتاح التجاري و أثره على زيادة القدرة التنافسية
دراسة حالة – دول المغرب العربي –

مذكرة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماستر

إعداد الطالب

– بومعيزة محمد رفيق

تحت إشراف الأستاذ

د. بومدين أمين

لجنة المناقشة :

الأستاذ	الصفة
أ. بن سكران بودالي	رئيسا
أ. بومدين محمد أمين	مشرفا
أ. خراز الأخضر	ممتحنا

السنة الجامعية 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد و الشكر لله الذي منحنا القدرة ووفقنا في انجاز هذا البحث المتواضع ,
وإتمامه على أكمل وجه

تحية شكر و إجلال لأستاذنا المحترم " بومدين أمين ",نشكر له إشرافه و تأطيره لنا.

و نقدر فيه تلك الروح العلمية و تلك الإرشادات السديدة التي أفادتنا

كما نتقدم بالشكر الجزيل و التقدير ,إلى أساتذتنا الأعزاء اللذين سننال شرف
مناقشتهم لبحثنا هذا

و عظيم الامتنان لكل من ساعدونا في بحثنا هذا ووطأ لنا سبله من قريب أو بعيد

إليكم جميعا نتقدم بشكرنا

و الحمد لله و ما توفيقنا إلا بالله سبحانه

إهداء

الحمد لله و كفى و الصلاة على الحبيب المصطفى اما بعد

الحمد لله الذي وفقني لتثمين هذه الخطوة في مسيرتي الدراسية بمذكرتي

هذه ثمرة الجهد و النجاح بفضله تعالى مهداة

أولا لنفسي التي رغم العراقيل و المشاكل لم أستسلم يوميا لصعوبات الحياة

الى الوالدين الكريمين حفظهما الله و أدام عليهما الصحة و العافية

له أثر في حياتي , جيراني و كل من اصدقائي الكبيرة, و الصغيرة عائلتي

بومعيزة محمد رفيق

الفهرس:

المقدمة :.....أ

الفصل الأول: الإطار النظري للإنفتاح التجاري.....1

تمهيد: 1

المبحث الأول: ماهية الإنفتاح التجاري 2

المطلب الأول : مفهوم الإنفتاح التجاري.....2

المطلب الثاني : أسباب و أهداف الإنفتاح التجاري 4

المطلب الثالث : آثار و أشكال الإنفتاح التجاري.....6

المبحث الثاني : مكانة الإنفتاح التجاري في الفكر الإقتصادي 8

المطلب الأول: نظرية الفكر الكلاسيكي 8

المطلب الثاني : نظرية الفكر النيوكلاسيكي 9

المطلب الثالث: نظرية الفكر الحديث.....11

المبحث الثالث: مؤشرات قياس و تقييم الإنفتاح التجاري 14

المطلب الأول : مؤشرات الإنفتاح المطلق.....14

المطلب الثاني : قياس الإنفتاح التجاري حسب مؤشرات الإنفتاح النسبي 16

المطلب الثالث : قياس الإنفتاح التجاري حسب مؤشر البواقي 17

المطلب الرابع: نماذج أخرى لقياس الإنفتاح التجاري 18

خلاصة الفصل:.....20

الفصل الثاني :الإطار النظري للقدرة التنافسية 22

تمهيد: 22

المبحث الأول: ماهية القدرة التنافسية.....23

المطلب الأول: مفهوم التنافسية والقدرة التنافسية.....23

المطلب الثاني: مراحل تطور القدرة التنافسية 25

المطلب الثالث : مبادئ و قواعد بناء القدرة التنافسية 27

المبحث الثاني: محددات وعوامل القدرة التنافسية.....31

المطلب الأول: محددات التنافسية الدولية 31

المطلب الثاني : أنواع التنافسية 36

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في دعم القدرة التنافسية 39
المبحث الثالث: مؤشرات قياس القدرة التنافسية. 42
المطلب الأول: مؤشرات المنهج التقليدي لقياس التنافسية..... 42
المطلب الثاني: مؤشرات بعض تقارير التنافسية في العالم. 45
المطلب الثالث: دور الدول لدعم التنافسية. 52
الفصل الثالث: الإطار التطبيقي للإنفتاح التجاري و أثره على القدرة التنافسية 56
المبحث الأول: مقومات دول المغرب العربي 56
المطلب الأول: مقومات جغرافية 56
المطلب الثاني: مقومات بشرية 58
المطلب الثالث: المقومات الاقتصادية لدول المغرب العربي 59
المبحث الثاني: نمذجة قياسية لأثر الانفتاح التجاري على القدرة التنافسية لدول المغرب العربي..... 61
المطلب الأول: وصف نموذج الدراسة و تقديم البيانات..... 61
المطلب الثاني: دراسة متغيرات الدراسة..... 66
المطلب الثالث: تحليل نتائج الدراسة التطبيقية 70
خلاصة الفصل:..... 71
خاتـمة 73

قائمة الجداول:

جدول رقم 1 ملخص للمؤشرات 46

جدول رقم 2: تكوين عوامل مؤشر المعهد الدولي لتنمية الإدارة 47

جدول رقم 3: تركيبة المؤشر GCI 49

جدول رقم 4: قائمة المتغيرات المستعملة في حسابGCI 50

جدول رقم (4) مساحات دول المغرب العربي 57

جدول رقم (5) المعطيات السكانية لدول المغرب العربي 58

جدول رقم (6): المقومات الاقتصادية لدول المغرب العربي 59

الشكل رقم (3) تطور الانفتاح التجاري لدول المغرب العربي 60

الجدول رقم (7) : تقدير معادلة البطالة من خلال نموذج الانحدار التجميعي 63

الجدول رقم (8): تقدير معادلة التنافسية من خلال نموذج التأثيرات الثابتة: 63

الجدول رقم (9): تقدير معادلة التنافسية من خلال نموذج التأثيرات العشوائية 64

الجدول رقم (10): نتائج اختبار (Hausman test) 65

الجدول رقم (11): نتائج اختبار (Wald Test) 65

جدول قم (12): بالنسبة للمتغير التابع: التنافسية (COM): 66

جدول رقم (13): بالنسبة للمتغير المستقل: الناتج المحلي الإجمالي (PIB): 67

جدول رقم (14) : بالنسبة للمتغير المستقل: الصادرات :(EX): 67

جدول رقم (15): بالنسبة للمتغير المستقل: الواردات: (M): 68

الجدول رقم (16): نتائج إختبارFisher للتكامل المشترك 69

قائمة الأشكال:

الشكل رقم (1): منظومة محددات الميزة التنافسية 36

الشكل رقم(2) الموقع الفلكي لدول المغرب العربي وتضاريسه 56

الشكل رقم (3) تطور الانفتاح التجاري لدول المغرب العربي..... 60

مقدمة عامة

المقدمة :

في ظل العولمة التي تتسم بالانفتاح التجاري والتكامل الاقتصادي العالمي، تعد مسألة تحسين أو تعزيز القدرة التنافسية للاقتصادات في السوق الدولية إحدى القضايا الهامة والرئيسية التي تواجه الدول في جميع أنحاء العالم. ويعود تحسن القدرة التنافسية الاقتصادية في السوق العالمية إلى أن معظم الدول بدأت في اتخاذ إجراءات من شأنها أن تساعد على دمج اقتصاداتها مع الاقتصاد العالمي، وتحولت من المنغلق إلى المنفتح مع تسارع معدل نمو التجارة العالمية. علاوة على ذلك، فإن منظور المشاركة في الاقتصاد العالمي يوفر فرصا هائلة للتنمية والنمو، ولكنه يخلق أيضا تحديات كبيرة يجب مواجهتها ومعالجتها.

وتباين الآراء حول مدى فعالية الانفتاح بالنسبة للدول النامية هو أنه يزيد من قدرتها التنافسية، وتحديدا في العقدين الماضيين، عندما حدث تغير كبير في التفكير، وتأسيس أزمة الديون وتطور الأزمات المالية في العالم. وأدت الثمانينيات إلى نهج جديد تمثل في المؤسسات التي تحررت من سيطرة الدولة، وأفسحت المجال لقوى السوق العالمية، التي كان هدفها إنهاء الاضطرابات الشاملة وخفض الديون مع تعزيز النمو وخفض الفقر. وبسبب نفور هذه البلدان من الشفافية الاقتصادية، فإن الارتباط المباشر بين القدرة التنافسية الدولية والشفافية لابد أن يكون محدوداً. ويتم ذلك من أجل فهم آثار الأخيرة على كل من بعض مؤشرات القدرة التنافسية الدولية.

وعلى العكس من ذلك، فقد زاد اهتمام الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء فيما يتعلق بقدراتها التنافسية لكسب الأسواق في عصر الانفتاح المتزايد. ولتحقيق الشعبية، قد يكون اللجوء إلى سياسة الانفتاح التجاري خياراً قابلاً للتطبيق لزيادة القدرات التنافسية قبل الدخول إلى عالم المنافسة الأوسع. لقد أدت عملية العولمة وإنشاء منظمة التجارة العالمية إلى إعادة تقدير الأساليب المستخدمة في إدارة الاقتصادات النامية وعلاقاتها الدولية والإقليمية.

وكما هو الحال مع الدول النامية الأخرى، بدأت دول المغرب العربي تدرك مخاطر العولمة، والتي تشمل ميل العديد من البلدان إلى أن تصبح أكثر تكاملا اقتصاديا من أجل احتلال دور مهم في الاقتصاد العالمي والحصول على ميزة تنافسية. وبسبب هذه النتائج، وجب على دول المغرب العربي أن تدرك هذه المنافسة الشديدة والمنتظمة، والتي ستؤثر على مشاركتها في السوق الوطنية، وقد تحد من نموها وتوسعها إذا كانت تفتقر إلى أساس تكنولوجي قوي بما يكفي للتكيف مع المتغيرات الدولية. وبسرعة، إذا كانت المنافسة إحدى نتائج اقتصاد السوق، واستجابة للمعدل السريع لتحرير التجارة عبر العالم، فإن الانفتاح لم يعد يعتبر بديلا لهذه الدول، بل أصبح إمكانية حقيقية يجب السيطرة عليها في للاستفادة من إيجابياتها وتجنب سلبياتها.

ونتيجة لهذا الوضع، أصبحت القدرة التنافسية مطلبا أساسيا يحدد نجاح أو فشل دول المغرب العربي بدرجة جديدة. ونتيجة لذلك، أصبح لدى الدول مكانة تحتم عليها تكريس الجهد والاستمرار في اكتساب المزايا التنافسية من أجل الحفاظ على مكانتها في السوق أو حتى زيادتها تحت ضغط المنافسين الآخرين.

ولذلك سيحاول الباحث خلال صفحات الدراسة الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي:

" هل يمكن للانفتاح التجاري أن يكون عاملاً رئيسياً في تعزيز القدرة التنافسية لدول المغرب العربي في السوق العالمي؟"

أ- الأسئلة الفرعية:

انطلاقاً من إشكالية البحث تندرج مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ما هو الانفتاح التجاري؟ وما هي أهدافه وأشكاله؟
- ما هي القدرة التنافسية؟ وما هي العوامل التي تؤثر على القدرة التنافسية للدول؟ كيف قياس القدرة التنافسية؟
- وكيف يمكن للسياسات الاقتصادية أن تسهم في تعزيز الانفتاح بطريقة تؤدي إلى نمو اقتصادي مستدام وتحسين مستوى المعيشة في دول المغرب العربي؟
- هل هناك علاقة إيجابية للانفتاح التجاري والقدرة التنافسية لدول المغرب العربي ؟

ب- فرضية الدراسة:

تفترض هذه الدراسة أن هناك علاقة إيجابية بين مستوى الانفتاح التجاري لدول المغرب العربي وبين زيادة قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية.

ومن الفرضية الرئيسية تنبثق عدة فرضيات يمكن صياغتها على النحو التالي:

- تفترض الدراسة أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي له تأثير إيجابي على قدرة الدول على التنافس في الأسواق العالمية.
- تفترض الدراسة أن زيادة حجم الصادرات تساهم في زيادة القدرة التنافسية، بينما تمثل الواردات تحدياً للقدرة التنافسية في حالات معينة.
- تفترض الدراسة أن التكامل الإقليمي والتبادل الاقتصادي بين دول المغرب العربي يمكن أن يعزز من قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية.
- تفترض الدراسة أن السياسات الاقتصادية الرشيدة والتي تعزز من بيئة الأعمال قد تلعب دوراً حاسماً في تعزيز القدرة التنافسية لدول المغرب العربي.
- تفترض الدراسة أن التبادل غير المتكافئ والاعتماد الزائد على الواردات قد يقيد القدرة التنافسية للدول في بعض الحالات.

ت- مبررات اختيار الموضوع:

تمثلت أسباب اختيار موضوع الانفتاح التجاري و اثره على زيادة القدرة التنافسية لدول المغرب العربي في دوافع ذاتية و أخرى موضوعية, فإلى جانب أن موضوع البحث يقع في صميم التخصص في المالية و تجارة دولية, هناك أسباب أخرى نجملها في النقاط التالية:

-الرغبة في توسعة المفهوم لسياق تأثير الانفتاح التجاري على زيادة القدرة التنافسية لدول المغرب العربي.

-مواكبة الاهتمام العالمي المتزايد بقضايا التجارة الدولية و التنافسية, وبهدف تقديم مقاربة تحليلية تساهم في فهم أفضل لهذه القضايا في السياق المغاربي.

-وضع مرجع أكاديمي عربي يسلط الضوء على العلاقة بين الانفتاح التجاري و القدرة التنافسية, مما يسهم في صياغة سياسات اقتصادية أفضل و يعزز التنافسية المستدامة لدول المغرب العربي

ث- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تحليل دقيق وشامل لتأثير الانفتاح التجاري على القدرة التنافسية لدول المغرب العربي، مع التركيز على الفترة الممتدة من 1991 إلى 2022. تتضمن الأهداف الرئيسية للدراسة عدة جوانب مهمة، منها تحليل تأثير الصادرات والواردات والناتج المحلي الإجمالي على القدرة التنافسية، وتحديد العلاقات الاقتصادية والديناميكية بين هذه المتغيرات. كما تهدف الدراسة إلى تقييم الأثر طويل الأمد للانفتاح التجاري باستخدام اختبارات التكامل المشترك، وذلك لتحديد العلاقات التوازنية بين المتغيرات الاقتصادية.

بالإضافة إلى ذلك، تسعى الدراسة إلى اقتراح سياسات اقتصادية لتعزيز القدرة التنافسية بناءً على النتائج المستخلصة، مما يساعد صناع القرار في دول المغرب العربي على اتخاذ قرارات مستنيرة لتحسين الأداء الاقتصادي.

كما تستهدف تعزيز التكامل الإقليمي بين دول المغرب العربي من خلال استعراض فرص التعاون الاقتصادي والتكامل التجاري، مع تحديد التحديات التي تواجه هذه الدول نتيجة الانفتاح التجاري.

من خلال تحقيق هذه الأهداف، تسعى الدراسة إلى توفير إطار تحليلي يمكن الاستفادة منه في الأبحاث المستقبلية، وتعزيز الفهم الاقتصادي لأثر الانفتاح التجاري على القدرة التنافسية، مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي في دول المغرب العربي.

ج- أهمية الدراسة:

تعد هذه المذكرة ذات أهمية كبيرة من منظور اقتصادي، حيث تقدم تحليلاً دقيقاً وشاملاً لتأثير الانفتاح التجاري على القدرة التنافسية لدول المغرب العربي،لذلك سنحاول تناول الجوانب النظرية للانفتاح التجاري والقدرة التنافسية، مما يثري الفهم الأكاديمي ويعزز المعرفة الاقتصادية. كذا تطبيق النماذج النظرية على بيانات فعلية من دول المغرب العربي، مما يوفر رؤى عملية وتوصيات استراتيجية. تساهم الدراسة في تحديد كيفية تحسين القدرة التنافسية والنمو الاقتصادي المستدام من خلال الانفتاح التجاري، وتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي، ومعالجة

التحديات المشتركة. من خلال تقديم توصيات مبنية على نتائج تحليل البيانات، تساعد المذكرة صناع القرار في وضع سياسات اقتصادية فعالة تدعم التنمية المستدامة، وترفع من مستوى المعيشة، وتخلق فرص عمل جديدة، مما يجعلها مرجعاً أساسياً لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في دول المغرب العربي.

ح- حدود الدراسة:

يتحدد نطاق الدراسة على النحو التالي:

-الحدود المكانية:

تتمثل في دول المغرب العربي (الجزائر, ليبيا, موريتانيا, المغرب و تونس)

-الحدود الزمنية:

للإجابة على الإشكالية قمنا بتحديد سنة 2022 لمعرفة الإنفتاح التجاري بين دول المغرب العربي و علاقته بزيادة القدرة التنافسية.

خ- منهجية البحث و الأدوات المستخدمة:

اعتمدت هذه الدراسة على منهجية تحليلية تعتمد على دمج الأساليب النظرية والتطبيقية لتحليل تأثير الانفتاح التجاري على القدرة التنافسية لدول المغرب العربي. في الجانب النظري، تم استعراض الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالانفتاح التجاري والقدرة التنافسية، مع التركيز على المفاهيم الأساسية والنماذج النظرية. في الجانب التطبيقي، تم استخدام نماذج قياسية متقدمة واختبارات تكامل مشترك لتحليل البيانات الاقتصادية الفعلية لدول المغرب العربي ،واستخدمت برامج إحصائية لتحليل البيانات واختبار الفرضيات, إلى إستنباط النتائج و تقديم المقترحات و التوصيات بعد التحليل و الدراسة.

د- صعوبة الدراسة:

لقد واجهتنا خلال دراستنا مجموعة من الصعوبات تتمثل في:

-تضارب إحصائيات مختلف المؤسسات المكلفة بالقيام بعمليات الإحصاء سواء التجارة الخارجية أو مختلف القطاعات كإحصائيات البنك الدولي و احصائيات مرصد التعقيد الاقتصادي **(OEC WORLD)**, فيما يخص التجارة البينية (الصادرات و الواردات و إجمالي الناتج الإجمالي) بين دول المغرب العربي.

ذ- هيكل الدراسة:

بغية التحقق من فرضية الدراسة و التوصل إلى أهدافها فقد تضمنت ثلاث فصول, حيث يفتتح الفصل الأول بتحليل الإطار النظري للإنفتاح التجاري، حيث يُقدم تعريفًا وافيًا لمفهوم الإنفتاح التجاري ويتناول أهدافه وأسبابه، مع التركيز على آثاره المتعددة على الاقتصادات المختلفة. يتبع ذلك تحليل لمكانته في الفكر الاقتصادي، من خلال استعراض النظريات الاقتصادية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية والحديثة التي تفسر أهمية الإنفتاح التجاري.

يُنظر الفصل الثاني إلى الإطار النظري للقدرة التنافسية، بدءًا من تعريف القدرة التنافسية ومراحل تطورها التي تمر بها الدول والشركات، مع التركيز على مبادئ وقواعد بنائها. يتناول هذا الفصل أيضًا محددات القدرة التنافسية مثل البنية التحتية، والموارد البشرية، والتكنولوجيا، بالإضافة إلى العوامل الأساسية التي تؤثر في تحسين القدرة التنافسية في السوق العالمي.

في الفصل الثالث، يُناقش الإطار التطبيقي للإنفتاح التجاري وأثره على القدرة التنافسية لدول المغرب العربي. يتم تحليل المقومات الجغرافية، والبشرية، والاقتصادية لهذه الدول، وكيف يمكن أن يؤثر الإنفتاح التجاري على تعزيز هذه المقومات وتحسين القدرة التنافسية لها. يتميز هذا الفصل بدراسة نماذج قياسية وتحليل النتائج لفهم أفضل للتأثيرات المحتملة للسياسات الاقتصادية والتجارية على هذه الدول.

يُختتم البحث بخاتمة تلخص النتائج الرئيسية التي توصل إليها البحث وتقدم توجهات للأبحاث المستقبلية، مما يسهم في إثراء المعرفة الاقتصادية والسياسية حول أهمية الإنفتاح التجاري وتأثيره على القدرة التنافسية في الاقتصادات العالمية.

ر- **الدراسات السابقة**

الدراسة الأولى: دراسة عبد العزيز عبدوس جامعة بشار، الجزائر

هدفت هذه الدراسة إلى بيان الدور الذي تمارسه سياسة الانفتاح التجاري المتبعة في الجزائر ، والمتمثلة أساسا في رفع وتطوير تنافسية مؤسساتها، و آثار هذه السياسة تتمثل في تعظيم وتحسين إنتاجية المؤسسات وبالأخص إنتاجية العمل بما يمكن الوصول بمؤسساتنا إلى احتلال مواقع جيدة في الأسواق العالمية، وبما أن الصناعات الاستخراجية الموجهة نحو التصدير تمثل نسبة كبيرة من إجمالي الصادرات الجزائرية ، فهل كان لتلك الصناعات دور في تحسين إنتاجية المؤسسات الجزائرية وبالأخص إنتاجية العمالة في هذا القطاع ، ومن ثم على موقعها التنافسي.

الدراسة الثانية: دراسة أ. ملال شرف الدين الانفتاح التجاري والتوازنات الكلية لاقتصاديات شمال افريقيا دراسة حالة موازين مدفوعات: الجزائر تونس والمغرب خلال الفترة 2000-2013.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الأهمية المتصاعدة للانفتاح التجاري الذي أحدث جدلا كبيرا بين الدول خاصة النامية منها، وذلك فيما مدى تأثيره على النشاط الاقتصادي وقد ازداد هذا الاهتمام في العقود الأخيرة تزامنا مع ظهور المنظمة العالمية للتجارة، والتي استطاعت أن تضم معظم دول العالم تقريبا وفرض شروطها عليهم والتي تتمحور في حتمية الانفتاح التجاري، والجزائر، تونس والمغرب من بين الدول المعنية بموضوع الانفتاح التجاري والذي يتجلى تأثيره في ميزان مدفوعات الدول نظير معاملاتها التجارية الخارجية، لذلك جاءت هذه الدراسة لتبين أثر الانفتاح التجاري على موازين مدفوعات كل من الجزائر تونس والمغرب والتي تعتبر أهم دول شمال افريقيا.

الفصل الأول
الإطار النظري للإفتتاح التجاري

الفصل الأول: الإطار النظري للإنفتاح التجاري

تمهيد:

تعتبر التجارة الخارجية أحد المكونات الرئيسية للعلاقات الاقتصادية الدولية، فهي الشكل التقليدي الأقدم والأكثر تطورا لهذه العلاقات، إذ تشكل مقدمة وفي نفس الوقت نتيجة للتقسيم الدولي للعمل الذي تتمحور مختلف إشكاله حولها، فهي تربط العالم في منظومة اقتصادية دولية موحدة، كما تعتبر التجارة الخارجية أداة أساسية لتحقيق التنمية الشاملة، فهي نساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال تنويع الأنشطة الصناعية للبلد وخلق قيمة مضافة جديدة يعبر عنها عادة بالصادرات من السلع و الخدمات، إضافة إلى جلب الإستثمارات الأجنبية المباشرة التي لها مساهمتها هي أيضا في التنمية من خلال عوامل الإنتاج المختلفة التي تتبعها. إن دول العالم تتفاوت فيما بينها من حيث المزايا الطبيعية المكتسبة، فالانفتاح التجاري على العالم الخارجي هدف تسعى إليه مختلف الدول سواء كانت متقدمة أو نامية، إذ أنه يؤدي إلى قيام تجارة متبادلة قائمة على معاملات تجارية مختلفة من تصدير وإستيراد، كما أظهر الانفتاح التجاري العديد من المكاسب التي يمكن الحصول عليها من زيادات معدلات الدخول في الأسواق الأجنبية، ونظرا لأهمية الجوانب النظرية والفكرية لسياسة الانفتاح التجاري.

تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث حيث تتناول فيها ما يلي

المبحث الأول: ماهية الإنفتاح التجاري

المبحث الثاني: مكانة الإنفتاح التجاري في الفكر الإقتصادي

المبحث الثالث: مؤشرات قياس و تقييم الإنفتاح التجاري

المبحث الأول: ماهية الإنفتاح التجاري

المطلب الأول : مفهوم الإنفتاح التجاري

تعددت الآراء حول إعطاء مفهوم شامل للانفتاح التجاري، وتضاربت هذه الآراء حول مؤيد ومعارض، فبين هذا وذاك زاد توجه الآراء الاقتصادية في الآونة الأخيرة نحو الانفتاح التجاري، هناك عدة تعاريف لسياسة الانفتاح التجاري تختلف باختلاف الجهة المعرفة له، وكذلك حسب تطور التوجهات الاقتصادية للتجارة:

تعريف الانفتاح التجاري حسب المؤسسات الدولية: تركز في هذا التعريف على مؤسسة صندوق النقد الدولي البنك العالمي المعهد العربي للتخطيط.

أ) **حسب البنك العالمي:** يعرف البنك العالمي الانفتاح التجاري على أنه "إزالة أو تخفيض الممارسات التجارية التي تعرقل التدفق الحر للسلع والخدمات من دولة إلى أخرى، ويشمل تخفيض التعريفات (الرسوم الإضافية، دعم الصادرات) والحواجز غير الجمركية (أنظمة الترخيص الحصص المعايير التعسفية) ، وإزالة الحوافز الحكومية وتقييد التجارة بين الدول، وأي عمل من شأنه أن يجعل النظام التجاري أكثر حيادا اقرب إلى نظام تجاري خال من التدخل الحكومي.[1]

ب) **حسب صندوق النقد الدولي:** ويقصد به تحرير القطاع الخارجي الذي يتكون من المعاملات التجارية الجارية، وميزان المعاملات الرأسمالية، أي الانفتاح على تدفقات السلع و الخدمات ورؤوس الأموال من و إلى الخارج من كافة القيود والعقبات والتي تتمثل في الضرائب الجمركية والقيود الكمية و الإدارية والفنية، وهذا التعريف نفسه يقصد به الانفتاح الاقتصادي بصفة عامة.[2]

ت) **حسب المعهد العربي للتخطيط :** يقصد بسياسة الانفتاح التجاري تلك السياسات التي تؤدي إلى:[3]

- التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير وإتباع سياسة حيادية بين التصدير والاستيراد.
- التخفيض من قيمة التعريفة الجمركية المرتفعة والحد منها.
- تحويل القيود الكمية إلى تعريفة جمركية، والاتجاه نحو نظام موحد للتعريفة الجمركية.

---

[1] Allaro Hailegioris Biramo. The impact of tradeliberalisation on the Ethiopia's trade balance American journal of economicsamericaneconomicassociation.usa. vol 02.n °05.2012.p76

[2] حداد بسطالي، أثر سياسة الانفتاح التجاري على نمو اقتصاديات الدول النامية، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف. المسيلة، الجزائر 2020، ص 05.

[3] حداد بسطالي، نفس المرجع السابق، من 04

- **تعريف الانفتاح التجاري حسب بعض الاقتصاديين:**

أ) تعريف الانفتاح التجاري حسب" Bhagawati-Krueger " (1978) :

هي تلك السياسات التي من شأنها تقليل درجة التجهز ضد الصادرات، ويركز المحللون الاقتصاديون في الغالب على التخفيضات في رسوم وتراخيص الاستيراد كخطوة أساسية في إصلاح التجارة الخارجية، ويرتبط هذا التعريف بخاصية هامة تتمثل في أن تحرير التجارة لا يستلزم بالضرورة أن تكون قيمة التعريفات صفرا أو حتى مستوى متدن جدا، وبالتالي حسب هذا التعريف يمكن أن يوجد اقتصاد مفتوحا و محررا وفي نفس الوقت يفرض تعريفات جمركية.[1]

ب) تعريف الانفتاح التجاري حسب" A M.ChoksiM.Michelaly.papar.géorgion "

الانفتاح التجاري يعرف حسب درجة تحرره من خلال دليل الأرقام (1-20) حسب درجة تحرير التجارة بحيث (1) هي أقل درجة تحرير، و (20) هي أكبر درجة تحرير، كما عرفوا تحرير التجارة أنه أي تغيير يؤدي بنظام تجارة الدولة إلى الحيادية، بمعنى أن يصل الاقتصاد إلى وضع يكون هو الوضع السائد، والذي لا يكون فيه أي تدخل من الحكومة، وفي ظل هذا التعريف استخدموا أربعة مناهج يفسرون من خلالها تحرير الخارجية من خلال الوصول لوضع الحيادية (منهج تقليل استخدام القيود الكمية، تغيير الأدوات السعرية، تغيير سعر الصرف، تغيير السياسات).[2]

ت) تعريف الاقتصادي " Kahkomen" (صندوق النقد الدولي) : يقصد بالتحرير التجاري هو الابتعاد عن فرض القيود الجمركية المتمثلة أساسا في نظام الحصص (حصص الاستيراد) و الذي عادة ما يتم تطبيقه في ظل إتباع سياسة صرف تقييد أكثر الواردات (أسعار صرف غير متوازنة) و التوجه نحو إتباع سياسات تجارية يستخدم فيها التعريفات الجمركية بصورة مخففة على أن يتم إزالة تلك التعريفات تدريجيا مع إنتهاج نظام صرف عادل.[3]

[1] عبدوس عبد العزيز، سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تنمية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر ، 2011، ص 44

[2] عبدوس عبد العزيز نفس المرجع السابق، ص 54

[3] عثمان أبو حرب, الاقتصاد الدولي, دار أسامة, للنشر و التوزيع, الأردن, 2008, ص75.

ث) **تعريف الانفتاح حسب الأستاذ عجة الجيلالي:** إن تعريف الانفتاح التجاري الذي يتناسب مع المفهوم الجزائري فهو عملية تهدف إلى فتح السوق الوطنية أمام المبادرات الأجنبية، استثمارية كانت أم تجارية، على أساس القواعد التي يسير عليها التقسيم الدولي للعمل.[1]

ج) **تعريف أحمد فاروق غنيم:** أستاذ خبير بشؤون التجارة الخارجية بجامعة القاهرة، وتعريفه للانفتاح التجاري أو تحريرا لتجارة من التعاريف الرسمية و الأكاديمية، بحكم إسهاماته الكبيرة في مجال السياسة التجارية يقول احمد فاروق غنيم يرتبط مفهوم تحرير التجارة في أذهان الكثيرين بالتعريفة المنعدمة أو المنخفضة، وقد يكون ذلك صحيحا إلى حد ما ولكن الحقيقة ان تخفيض التعريفة أو إلغاؤها ما هو إلا جزء بسيط من المقصود بتحرير التجارة، والسبب في ذلك ان مفهوم تحرير التجارة مفهوم أوسع وأشمل يشمل أمور عديدة تتراوح من تخفيض التعريفة إلى التغلب على العوائق غير التعريفية التي تأخذ أشكالا عديدة، وانتشرت في الآونة الأخيرة إلى الإصلاحات الداخلية والتي لا ترتبط مباشرة بالتعريفة الجمركية مثل التغلب على الإجراءات البيروقراطية على الحدود والمتعلقة بالجمارك و إجراءاتها، مثل إجراءات الفحص والتفتيش وشهادات المنشأ، وبالتالي نجد أن تحرير التجارة هو مفهوم واسع يتضمن نواحي وجوانب كثيرة لا ترتبط بالضرورة بالتخفيض الجمركي.[2]

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستخلص أن الانفتاح التجاري هو تلك السياسات و الإجراءات المتخذة من قبل الدولة التي تشمل إلغاء كافة القيود الجمركية وغير الجمركية وإزالة العراقيل والعقبات الإدارية التي تقف أمام تدفق السلع الخدمات ورؤوس الأموال واليد العاملة من والى الخارج.

المطلب الثاني : أسباب و أهداف الإنفتاح التجاري

1. أسباب الإنفتاح التجاري:

يمكن توضيح أسباب الإنفتاح التجاري من خلال ما يلي:

- جذور المشكلة الاقتصادية، أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية، والتي تعتبر السبب الرئيسي لقيام التجارة الخارجية فمهما كانت القدرات الاقتصادية لأي دولة فإنها لا تستطيع إتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة ولفترة طويلة من الزمن.
- المكاسب والمزايا التي تتحقق من قيام التجارة الخارجية، حيث تقوم الدولة بتصدير السلع ذات الوفرة النسبية واستيراد السلع ذات الندرة النسبية؛
- يرجع رغبة بعض الدول في تصريف منتجاتها بعد ارتفاع المستوى المعيشي فيها.

[1] عجة الجيلالي، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص دار الخلد ونية الجزائر، الطبعة الأولى، 2007، ص 122

[2] أحمد فاروق غنيم، حول تحرير التجارة الخارجية، مركز المشروعات الدولية ، واشنطن ، 2006، ص 01

- التطور التكنولوجي والصناعي اللذان خلقا رغبة لدى الدول التي لا تمتلك التقنيات الحديثة في اكتسابها.[1]
- كون الانفتاح التجاري يعد جزء من برامج الإصلاحات الهيكلية الهادفة أساسا إلى دفع عجلة النمو.
- التدهور في شروط التبادل التجاري، خاصة في الاتجاه المستمر للانخفاض في أسعار البترول والمواد الأولية والأخرى مع مرور الزمن.
- تفاقم أزمة الديون في البلدان النامية في فترة الثمانينات والضغوط الممارسة عليها من المؤسسات الدولية والدول الدائنة الغربية من خلال القروض ، بحيث أجمعت على أن الانفتاح التجاري هو العنصر الأساسي في إنعاش الاقتصاد العالمي؛
- وجود علاقة طردية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، ومثال ذلك التجارب الدولية الناجحة مثل دول جنوب شرق آسيا، والتي كشفت بأن الدول التي تركز على الانفتاح التجاري وتشجيع الصادرات تحقق نموا أكبر من تلك التي تعمل بالإحلال محل الواردات المبنية على حماية الصناعات المحلية.[2]

2. **أهداف الإنفتاح التجاري :**

تسعى الدول من خلال تنفيذ سياسة الانفتاح التجاري إلى تحقيق جملة من الأهداف من بينها:[3]

- إزالة القيود الجمركية، مما يؤدي إلى زيادة التبادل التجاري الدولي.
- زيادة الدخل، وتحسين مستوى المعيشة لدول العالم المختلفة وخاصة الدول النامية .
- زيادة المبادلات التجارية لتحقيق الفوائض المالية للدول المصدرة للسلع والخدمات المختلفة.
- تحرير تجارة الدول النامية.
- ضمان حصول الدول النامية على نصيبها من النمو في التجارة الدولية.
- الاستعمال الأمثل للموارد الاقتصادية وتنشيط الطلب العالمي.

[1] برويس منى, خياط هبة, **أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر, مذكرة ماستر غير منشورة**, المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف, ميلة, 2020, ص05.

[2] طالب دليلة, **الانفتاح التجاري و أثره على النمو الاقتصادي في الجزائر**, أطروحة دكتوراه غير منشورة, جامعة أبي بكر بلقايد, تلمسان, 2015, ص187.

[3] صالح عيسى سعد محمد إسماعيل عطية 2003-2016 " قياس اثر الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي ، مقال منشور في مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، العراق، ص 249

المطلب الثالث : آثار و أشكال الإنفتاح التجاري

1. آثار الإنفتاح التجاري :

تتمثل آثار الإنفتاح التجاري فيما يلي:[1]

- ✓ إن سياسة الانفتاح التجاري التي طبقتها بعض الدول لم تقتصر على إلغاء السياسات المعيقة للتصدير وزيادة الاعتماد على آلية السعر، وإنما شملت أيضا تخفيض مستوى التدخل الحكومي، حيث أن تقييم بعض من هذه التجارب أظهر بأن استقرار سياسات الاقتصاد الكلي والسيطرة على التضخم كانت عوامل أساسية لنجاح سياسة إصلاح قطاع التجارة الخارجية.
- ✓ إن الدول الأكثر نجاحا في تطبيق سياسة الانفتاح التجاري هي تلك الدول التي قامت بتحويل كل القيود الكمية على التجارة الخارجية إلى قيود غير كمية، أي تعريفات جمركية وأخذت بتخفيضها تدريجيا.
- ✓ إن برامج إصلاح التجارة الخارجية تظل محدودة ما لم يتم العمل على إزالة كل العوامل الداخلية التي تعمل على عرقلة وتشويه الأداء الاقتصادي.
- ✓ إن زيادة التحرر الاقتصادي تعني تخلي الحكومات عن سياسة دعم السلع وخصوصا ما تعلق بالموارد المستنفذة، وهو ما يعتبر في حد ذاته خدمة للتنمية المستدامة، غير أن ذلك لا يؤدي بالضرورة السياسة بيئية سليمة، لذلك يجب أن تكون هناك سياسات وحسابات اقتصادية تأخذ في حسابها التكاليف البيئية.
- ✓ إن زيادات تحرر السوق يزيد من المساهمة في رفع الكفاءة الاقتصادية وهذا بدوره سيزيد من فرص العمل المتاحة خاصة للطبقة المحرومة.

2. أشكال الإنفتاح التجاري :

في الواقع لا يوجد تحرير تجاري كلي لجميع الدول فيما بينها على أساس أنها دولة واحدة؛ حيث تقوم الدول بتحرير تجارتها من عدة أشكال، فبالإضافة إلى التحرير التجاري من حيث السلع والخدمات سواء بالتصدير أو الاستيراد هناك أشكال أخرى:

أ. التحرير التجاري التام : تكون التجارة حرة، أي حرية دخول وخروج السلع والخدمات ، حرية إنتقال عوامل الإنتاج ، التدفق التام للاستثمارات الأجنبية.

[1] J. CEDRAS et N. PORQUET, Theories de l'échange international, Edition Dalloz. Paris, 1975, p. 80

ب. التحرير التجاري الجزئي: وفيه لا يتم إزالة القيود التجارية وإنما يتم تخفيضها فقط ، أو إتباع استراتيجية الانفتاح إما بإحلال الواردات أو تشجيع الصادرات ، يكون هذا النوع في الاتفاقيات الثنائية ما بين الدولة وشريكها، وبالتالي هذا الانفتاح لا يبين ربح متساوي لكل أو بعض الدول التي لها انفتاح أكثر من ناحية المبادلات التجارية.

ج. التحرير التجاري المتعدد الأطارف: يتضمن هذا الشكل التحرير التجاري في إطار المنظمات الدولية التي تعمل على الحد من عراقيل التجارة الدولية والسير الجيد للمبادلات في ظل التجارة الحرة ، في هذا الشكل يمكن أن تكون بعض الدول منفتحة مع بعض الآخر بالقوة كونها خاضعة لمبادئ المنظمة ، فهي بذلك مجبرة على تحرير التبادلات لتجارتها الخارجية مع دول الأعضاء في المنظمة ، في المقابل تقوم الدول الأخرى بفتح تجارتها على أساس المعاملة بالمثل إذا ارتأينا إلى مبادئ المنظمة العالمية للتجارة.

د. التحرير التجاري ذو الأفضلية من الدرجة الأولى و الأفضلية من الدرجة الثانية: يأخذ الإنفتاح التجاري شكل التجارة الحرة حسب ما يكافئ التدفق الحر للسلع و التدفق الحر للخدمات وتحقيقه للأفضلية مع : العراقيل الجمركية أو غري الجمركية أمام التجارة ، هذا النوع من الانفتاح هو من الدرجة الأولى من الأفضلية أي عوامل وعوائد الإنتاج تتحرك بحرية تامة مع تحقيق مكاسب لجميع الدول المنفتحة على الأسواق الدولية . أما الدرجة الثانية من الانفتاح والتي تمثل الحالة الثانية من الأفضلية الذي يكون بعدم إزالة القيود الجمركية ولكن بتخفيض نسبتها أو ممارسة القيود غير التعريفية ، إذا فالانفتاح التجاري من الدرجة الثانية يكون إما من خلال الاتفاقيات الثنائية ، الاتحادات الجمركية أو إتباع استراتيجيات سياستي الانفتاح المتمثلة في تشجيع الصادرات إحلال الواردات.

وعليه فالانفتاح التجاري الحر من الدرجة الأول هو ذلك النظام التجاري الحر الخالي من كل التشوهات التجارية، المتمثلة بالأخص في الحواجز الجمركية وغير الجمركية على الواردات أو دعم الصادرات والقضاء عليها كليا.[1]

[1] سداوي نورة, **أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لفترة:2014/1980,** أطروحة دكتورة غير منشورة, جامعة وهران2, وهران,2019, ص17.

المبحث الثاني : مكانة الإنفتاح التجاري في الفكر الإقتصادي

المطلب الأول: نظرية الفكر الكلاسيكي

شهد التحرير التجاري أول مناشد له في القرن 17 على يد الاقتصادي « Smith (1776) » في كتابه La richesse des nations كرد على الأفكار المركنتيليين، حيث تعمل هذه الأخيرة على تقييد التجارة الدولية من خلال تحرير الصادرات و تقييد الواردات، خلال قرن 16 إلى غاية نهاية القرن 18[1].

1- نظرية الميزة المطلقة:

يرى ادم سميث أن انفتاح التجاري للبلد يحقق مكاسب من خلال تصدير الفائض لسلعة معينة مثلا X التي تحتاج إلى كمية عمل بأقل كلفة و استيراد سلعة Y مثلا التي تحتاج إلى يد عاملة أكثر كلفة في هذا البلد المحلي من البلد لأجنبي، ينتج عن ذلك تخصص أكثر للبد من حيث اليد العاملة لإنتاج سلعة X مع تقسيم لليد العاملة بأكثر كفاءة، وعليه التبادل بين الدولتين يقوم على أساس اختلاف تكاليف الإنتاج السلعة معينة و هذا ما يسمى بالميزة المطلقة. تعرضت نظرية الميزة المطلقة للانتقاد من قبل الاقتصادي Ricardo (1817) على أساس ماذا لو كان للبلد المحلي نقيصة مطلقة أي أن إمكانية كلا البلدين أن يتبادلا تجاريا حتى ولو لهما نفس إنتاج سلعة الواحدة بأقل استخدام لوحدات العمل .[2]

2- نظرية الميزة النسبية:

أوضح Ricardo D في كتابه the Principles Of Political Economy And Taxation 1817 أسباب انفتاح البلد على التجارة، لا يرجع إلى اختلاف تكاليف الإنتاج بسبب الميزة المطلقة بين البلدين، إنما إلى اختلاف تكاليف النسبية بما يعرف بالميزة النسبية، مع إبقاء نفس الافتراضات المتعلقة بوجود بلدين، بلد محلي و بلد أجنبي، وجود سلعتين مختلفتين مع أن البلد المحلي ينتج إحدى سلعتين بتكاليف فرصة إنتاج اقل مقارنة بإنتاجها في البلد الأجنبي، حيث تحتاج هذه السلعة إلى ساعات عمل اقل بالنسبة لساعات الإنتاج لنفس السلعة في البلد الأجنبي، مع عوائد عناصر الإنتاج إما ثابتة أو متناقصة، وعليه الانفتاح التجاري يحقق مكاسب من خلال زيادة التخصص، بحيث يصبح تخصص تام، مع تحرير الواردات يسمح بالحصول على سلعة أخرى المكلفة ليد عاملة أكثر.[3]

[1] Lindert P., Kindeleberger C..Economies international 7édition, Economica, Paris. 1982 p17

[2] Krugman P., Obstfeld M., Economie Internationale, op.cit, 2009 p31

[3] Krugman P., Obstfeld M, Economie Internationale op.cit. 2009p30

يرى Jacob Viner (1937) أن الميزة النسبية هي أن قيمة الواردات السلعية من الخارج هي محصلة مقابل صادرات سلعية منتجة بتكلفة اقل وفعلية مترتبة عن إنتاجية محلية.[1]

تعرضت هذه النظرية المجموعة من الانتقادات:[2]

1 – وجود أكثر من عنصر إنتاج واحد المحددة لإمكانية التخصص في الاقتصاد لبلد ما.

2- فرض قيود تجارية من طرف بعض البلدان الحماية اقتصادها من المنافسة الأجنبية في ظل غياب المنافسة التامة.

3- تكاليف النقل للسلع والخدمات هي غير معدومة وعناصر معيقة للتبادل الدولي والتخصص.

4- بعض الدول لديها ميزة نسبية ترجع إلى انخفاض في اليد العاملة بسبب سياسة الإغراق الاجتماعي، مع أجور منخفضة، بالتالي يصبح التخصص مشوه.

5- تجاهل « Ricardo » الطلب وأذواق المستهلكين وماذا لو للبلدين نفس الميزة النسبية في نفس السلعة، فهل تتم التجارة بينهما ؟.

المطلب الثاني : نظرية الفكر النيوكلاسيكي

1- نظرية هبات عوامل الإنتاج (النظرية السويدية) :

تعود هذه النظرية للاقتصاديين Heckscher – Ohlin 1933 ثم طورت من طرف Samuelson 1948 تقوم هذه النظرية على أساس أن التخصص الدولي يرجع إلى الوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج.[3]

تعرف من طرف Heckscher على أن هيأت عوامل الإنتاج هو الفرق في الندرة النسبية لعوامل الإنتاج بين بلد و آخر التي تعتبر شرط ضروري لاختلاف التكاليف النسبية التي تؤدي إلى قيام التبادلات الدولية .

[1] Maneschi A.How Would David Ricardo Have Taught The Principle Of Comparative Advantage ?»,vol.74, no.4, 2008p1169

[2] Krugman P., Obstfeld M., «Economie International idem, Paris 2009.pp38-43

[3] Perroux. F, « Le théorème Heckscher-Ohlin-Samuelson la théorie du commerce international et le Développement inégal », no 24, 1971 p171

ثم طورت هذه الفكرة من طرف Ohlin على أنها كل بلد يعمل على استيراد سلع التي تحتوي على الكثير من العوامل التي لديها فيها نقص وتصدير المنتجات التي تحتوي على الكثير من العوامل التي تملك فيها وفرة و عليه بطريقة غير مباشرة تبادل عوامل الإنتاج الوفيرة مقابل عوامل الإنتاج النادرة.[1]

طورت النظرية على يد .Samuelson A على أن هبات عوامل الإنتاج النسبية المسببة للتبادل الدولي والمتمثلة في العمل ورأسمال، تترجم بعوائد متمثلة في الأجور و أسعار الفائدة على التوالي، حيث أن الانفتاح التجاري لبلد ما يؤدي إلى تكافؤ هذه العوائد أو ما يعرف تعادل أسعار عوامل الإنتاج، كما انه يعرف الكثافة على أنها "مهما كانت نسب أسعار العوامل و الهبات الفعلية للموارد في بلد مثلى فان البلد بحاجة إلى استخدام منتج أكثر نسبيا لرأسمال لكل وحدة عمل بالمقارنة برأسمال إلى العمل في بلد آخر ".[2]

تعرضت نظرية (H-O-S) للعديد من الانتقادات:[3]

-عوامل الإنتاج ليست ثابتة تختلف في الحجم والشكل من حيث ازدواجية النشاطات العفوية، بالإضافة إلى أن تكاليف النقل ليست منعدمة مع إهمال الجانب المنظمات المنظمة للأسعار بالنسبة لنقابة العمل، كما أن التبادل الدولي يخترق المنافسة الاحتكارية تحت أكثر الأشكال المتنوعة منها في ظل وجود الشركات المتعددة الجنسيات.

كما يرى الاقتصادي « Johson H.G.(1968) » أن هذه النظرية لم تشرح تركيبة التجارة في المنتجات الصناعية و الوسيطة والمنتجات النهائية بين الدول الصناعية المتقدمة التي تمثل حصة كبيرة من التجارة الدولية الإجمالية، فهو بذلك يرى أن هذه النظرية لا تفسر الواقع و ما يوجد في العالم الحقيقي بالإضافة إلى عدم تساوي عوائد عوامل الإنتاج التي تمثل الكفاءة الاقتصادية العالمية.

2- مفارقة ليونتييف: le paradoxe de Leontief 1953

شهدت هذه النظرية اختبارا في الواقع العملي من قبل الاقتصادي Leontief (1953) ، لتحليل هيكل الاقتصاد الأمريكي، حسب نظرية (H-O-S) هي غنية نسبيا برأسمال و نادرة نسبيا لعنصر العمل L لذلك يجب أن تحتوي

[1] Cedras. J, le paradoxe de Leontief et la théorie de la spécialisation internationale, vol9.no.4, 1958 p578

[2] Cedras. J, « le paradoxe de Leontief et la théorie de la spécialisation internationale » idem1958 p604

[3] Perroux. F, «Le théorème Heckscher-Ohlin-Samuelson la théorie du commerce international et le développement inégal op.cit, 1971 p186

الصادرات الأمريكية على منتجات تحتاج إلى كثافة نسبية في رأسمال مقارنة بالعمل، لكن الواقع يختلف كون أن ذلك ينعكس في الواردات الأمريكية التي تستورد منتجات كثيفة رأسمال.[1]

تنص المفارقة إلى أن العامل الأمريكي أكثر إنتاجية بسبب كفاءة معينة، تنظيم العمل الأكثر عقلانية، مناخ الإنتاج أكثر ملائمة وإن قوة العامل الأمريكي لا يمكن استبدالها بالآلات، فوحدة العمل الأمريكية تمثل ثلاث أضعاف وحدة العمل في الخارج.

كما انتقد « Leontief » السياسات التي تزيل جزئيا متوسط فائض قوة العمل وتراكم رأسمال النسبي النادر كونه يؤدي إلى إضعاف القدرة التعاقدية التفاوضية للعمال الأمريكيين وإعادة تعزيز أصحاب رأسمال.

انتقدت هذه المفارقة من طرف Swerling Bris C (1954) من خلال أن البيانات المستخدمة في التحليل غير موثوق فيها، لان القطاعات التي لديها تفوق ملحوظ في القيمة المستخدمة للواردات يرجع إلى نتيجة تسجيلها عند وصولها للميناء على عكس الصادرات التي تقدر بأسعار الإنتاج بالإضافة إلى قطاع نقل السكك الحديدية في تقييم الصادرات بدون مقابل في الواردات، لذلك فانه هناك مبالغة مصطنعة في الصادرات الأمريكية.[2]

كما انتقدت من طرف Ellsworth P.T(1954) من حيث أن الحماية المتمثلة في القيود الجمركية؛ تعيق حركة الكمية النسبية لرأسمال والكمية اللازمة لاستبدال الواردات بالتالي منع الاعتماد على طرق أكثر كثافة لرأسمال في إنتاج الصادرات، حيث يقسم رأسمال بين رأسمال للصادرات وصناعة إحلال الواردات، وان زيادة رأسمال ترجع إلى زيادة الطلب الذي يرفع سعر الفائدة والانخفاض النسبي للعمل.

المطلب الثالث: نظرية الفكر الحديث

بعد الحرب العالمية الثانية حاول بعض الاقتصاديين التوسع في نظرية التبادل الخارجي وذلك من خلال اتجاهات جديدة في إدخال ما يسمى بالابتكار في نفس التجارة الخارجية وهذا ما سوف نتطرق إليه فيما سيأتي.

[1] Cedras. J, le paradoxe de Leontief et la théorie de la specialization international ».op.cit 1958 .p578-p582

[2] Cedras. J, le paradoxe de Leontief et la théorie de la specialization international ».op.cit1958.p586

أولا: نظرية الفجوات التكنولوجية.

تلعب التكنولوجيا دورا هاما في قيام التجارة الخارجية، ويوجد في الفكر الحديث نموذجين يعملان على توضيح قيامها وذلك على أساس التغيرات والتطورات التكنولوجيا وهما :[1]

1_نموذج الفجوة التكنولوجية .

يمكن تعريف التكنولوجيا على أنها هيكل المعرفة والمهارات المتاحة للاستخدام في إنتاج السلع و الخدمات فالتكنولوجيا لها تأثير كبير على التجارة الخارجية عن طريق جلب سلع جديدة على الدوام إلى السوق، فالتجارة بين الدول تأخذ بعين الاعتبار التطورات التكنولوجية في عملية الإنتاج، وهي بذلك تفرق بين الدول صاحبة التكنولوجيا والمستوردة لها، وهذه الأخيرة دائمة التغير فإنها تؤثر بشكل كبير على التجارة، ولو أن هذه التكنولوجيا يختلف تطبيقها من دولة لأخرى. يرجع تفسير نموذج الفجوة التكنولوجية إلى الاقتصادي Posner في عام 1961، والتي مفادها أن للتفاوت التكنولوجي بين الدول المتقدمة و الدول النامية أثر على هيكل التجارة الدولية، حيث تجتمع الدول المتقدمة على ميزة نسبية مكتسبة أدت إلى تفوقها في العديد من السلع، ويرجع وجود الميزة النسبية إلى عاملين أساسيين هما :

_ وجود تفاوت نسبي في الفن التكنولوجي المستخدم.

– اكتساب حقوق إنتاج و شراء المخترعات الجديدة.

بما أنه لا يمكن لجميع الدول الوصول إلى مستوى متساو من التكنولوجيا ، لذلك يظهر بما يسمى "الفجوات التكنولوجية" تتركز فيها لدى عدد قليل نسبيا من الدول التي تسعى إلى تطوير ميزة نسبية قوية في السلع ذات التكنولوجيا العالية، وكلما ركزت الدول الأكثر تقدم في إنتاج ذات المستوى التكنولوجيا المرتفع، فإن المزايا النسبية في السلع ذات التكنولوجيا المنخفضة تنتقل إلى الدول الأكثر تخلفا في عملية التنمية. كما أطلق الاقتصادي Posner » وهو مؤسس نموذج الفجوة التكنولوجية باسم "تجارة الفجوة التكنولوجية" على النموذج الذي أسسه.

[1] فيروز سلطاني " دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية، دراسة حالة الجزائر و اتفاق الشراكة الأور متوسطية"

2- نظرية دوران المنتج.

نموذج دوران المنتج أوسع من نموذج الفجوة التكنولوجية الذي طوره Vernon سنة «1966» ، ويوضح المراحل التي يمر بها المنتج الجديد في مسيرة تطوره، والتغيرات التي تحدث في ميزته النسبية خلال هذه المراحل التي يمر بها ، وبناءا على ذلك قدم « Vernon » افتراضين لبناء نموذجه تمثل في :[1]

- وجود منتجات جديدة تتلاءم و أصحاب الدخول المرتفعة.
- توفر عنصر العمل الماهر، ومنه الإنتاج سوف يبدأ في الولايات المتحدة ثم ينتقل إلى دول أخرى.

ويفرق Vernon بين ثلاث مراحل لتطوير شروط أماكن إنتاج المنتج وهي كما يلي

2-1 مرحلة الإنتاج: يبدأ تصنيع المنتج في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لارتفاع مستوى الدخل وتكلفة الأيدي العاملة، فعدم التأكد الذي يصاحب هذا المنتج يجعل تسويقه في السوق المحلية و الأسواق القريبة ضعيف لأن تكاليفه عالية.

2-2 مرحلة النضج: يبدأ المنتج بالتنوع حتى يصبح كل نوع يتجه إلى عدة مستويات، وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب عليه، مما يؤدي إلى انتشار تقنيات وفنون إنتاجه وهنا تفضل الشركة الأمريكية أن تستمر في إنتاج هذا المنتج بالدول الصناعية ، و لا تتردد في استيراده إذا كانت وفرات الحجم تفوق تكاليف معدات الصيانة وقطع الغيار .[2]

ثانيا: نظرية اقتصاديات الحجم

تشكل نظرية اقتصاديات الحجم في التجارة الخارجية تطويرا و تعديلا آخر لنظرية « Hecksher » و «Ohlin » لنسب عناصر الإنتاج، بإدخالها وفرات الإنتاج الكبير كأحد المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة ، فهذه النظرية تعتبر توافر سوق داخلي ضخم أساسيا لتصدير تلك السلع التي يتم إنتاجها في ظل شروط اقتصاديات الحجم والمتمثلة في زيادة العائد مع زيادة الإنتاج، وبتعبير متكافئ تنشأ وفرات الإنتاج الكبير نتيجة لانخفاض نفقات الإنتاج مع توسع العمليات الإنتاجية، وبالتالي تم التفريق بين المنتجات الصناعية التامة الصنع والمنتجات النصف مصنعة، وبين الدول الصناعية الصغيرة و الدول الصناعية الكبيرة.[3]

[1] رشاد العصار و آخرون : " التجارة الخارجية، دار المسيرة، الطبعة الأولى، الأردن، 2000، ص 36

[2] محمود يونس: " التجارة الدولية "، الدار الجامعية، مصر، 1999، ص 48

[3] علي عبد الفتاح أبو شرار : " الاقتصاد الدولي ، نظريات و سياسات "، دار المسيرة ، الأردن ، 2007 ، ص 146

المبحث الثالث: مؤشرات قياس و تقييم الإنفتاح التجاري

إن المؤشرات هي عبارة عن مجموعة السياسات التجارية المتبناة التي تعبر عن الادعاءات التجارية لبلد ما، وتسمح هذه المؤشرات بمعرفة مدى انفتاح الدول اقتصاديا بصفة عامة، وتجاريا بصفة خاصة على بعضها البعض، كما تستخدم من أجل ترتيب الدول وتصنيفهم حسب درجة انفتاحهم.

المطلب الأول : مؤشرات الإنفتاح المطلق

يعتبر هذا النوع من المؤشرات الأكثر استعمالا لان من خلاله تبرز درجة انفتاح البلد، وذلك بملاحظة معامل الانفتاح أو تقييم الانفتاح بأدوات السياسة الحمائية.

أ) **مؤشر درجة الانفتاح الاقتصادي:** هو تلك المؤشر الذي يقاس بمجموع الصادرات والواردات بالنسبة للناتج المحلي الخام[1]

$$\mathbf{E} = \frac{\boldsymbol{X + M/L}}{\boldsymbol{PIB}} + \mathbf{100}$$

ب) **معامل الانفتاح :** ويعتبر المؤشر الأكثر استعمالا حيث صيغته الرياضية كالتالي:

$$\mathbf{CO} = \frac{\boldsymbol{X + M/2}}{\boldsymbol{Y}} = \boldsymbol{CO = X/Y}$$

حيث CO معامل الانفتاح صادرات واردات الناتج الداخلي الخام. مع العلم أن هذا المعامل لديه معنى غير ديناميكي، إذ يقيس شدة ولوج الاقتصاد الوطني في المبادلات الدولية، وتوجد ثلاث نقاط مهمة يجب أخذها بعين الاعتبار عند استعمال هذا المعامل وهي:[2]

- عامل الحجم فالانفتاح له علاقة عكسية مع حجم الاقتصاد الوطني.
- تأثير قطاع الخدمات: إنه مهم بالنسبة للنمو الاقتصادي.
- الوقع الجغرافي: المسافة تؤثر على معامل الانفتاح.

[1] حداد بسطالي، وعبد القادر نويبات، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990_2018 دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة ARDL.مجلة دراسات العدد الاقتصادي العدد (01)، 2020، ص 60

[2] رابح حمدي باشا و إسماعيل دحماني، علاقة الانفتاح التجاري بظاهرة البطالة في الجزائر خلال الفترة 1988_2010 تطبيق منهجية التكامل المتزامن مجلة جديد الاقتصاد العدد (8)،2013

ت) **مؤشر التركيز السلعي للصادرات الوطنية :** يقيس هذا المؤشر مدى تركيز صادرات الدولة على السلعة أو عدد من السلع فإذا بلغت نسبة هذا المؤشر في الدول أكثر من 60% ، فإن الاقتصاد في وضع لا يسمح له بالمقاومة ضد أي إجراءات تقوم بها الدولة المستوردة، مما ينعكس سلبا على حصيلة تلك الدولة من العملات الصعبة ، ولقياس هذا المؤشر تستعمل معامل جني هيريشاز بالشكل التالي:

$$CC = \left(\sum_{i=1}^{i=n} \left(\frac{\mathbf{XiT}}{\mathbf{Xt}} \right) 2 \right) {}^{1}/_{2}$$

حيث CC مؤشر التركيز السلعي للصادرات.

Xit صادرات الدولة من السلعة خلال الفترة Xt, t مجموع الصادرات الوطنية خلال السنة t

ث) مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات الوطنية ويقيس مدى اعتماد الدولة في صادراتها على الدولة المعنية أو عدد من الدول، فإذا ما ارتفعت درجة هذا المؤشر يجعل الدولة المعنية عرضة للتأثر بالقرارات والأحداث السياسية والتقلبات الاقتصادية في الدول المستوردة للسلع التي تصدرها، وهو يشابه درجة تركز السلع للصادرات وهو نفس المؤشر نوعا ما.

$$CP = \left(\sum_{i=1}^{i=n} \left(\frac{\mathbf{XiT}}{\mathbf{Xt}} \right) 2 \right) {}^{1}/_{2}$$

ج) **مؤشر التبادل التجاري:** هو عبارة عن نسبة الرقم القياسي لسعر وحدة الصادرات لدولة ما إلى الرقم القياسي السعر وحدة وارداتها أي: مؤشر التبادل التجاري – الرقم القياسي لسعر وحدة الصادرات / الرقم القياسي لسعر وحدة الواردات.[1]

ح) **المؤشرات الكيفية:** أو حسب النموذج المركب من بين هذه المؤشرات والأكثر استعمالا هي التعريفة الجمركية المتوسطة، فكلما زادت كلما اعتبر البلد أقل انفتاحا والعلاقة على العموم يمكن اعتبارها خطية، ويمكن استعمال إيرادات الجمركة كمؤشر على الانفتاح.[2]

[1] موارد تهتان و رضوان بن عروس، الانفتاح التجاري وأثره على ميزان المدفوعات دراسة قياسية الحالة الجزائر خلال الفترة 1990_2013 مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية العدد (2)، 2016، ص 241-242

[2] رابح حمدي باشا و إسماعيل دحماني، المرجع السابق، ص 32

وهناك مؤشرات كيفية أخرى تبين مدى انفتاح البلد نذكر من بينها:[1]

1. **ترتيبات الدفع الثنائية:** هي اتفاقية لوصف الطريقة العامة لتسوية الميزان التجاري بين البلدين.

2. **قياس علاوة السوق السوداء :** توضح هذه العلاوة مدى نجاح ترشيد الأسعار في سوق الصرف الأجنبي، ولا يمكن أن توجد إلا إذا حالت ضوابط رأسمال دون الشراء والبيع الحر للصرف الأجنبي بسعر الصرف الرسمي، وهي مقياس لإظهار شدة القيود التجارية فعلاقة النمو بالعلاوة معنوية سلبية حسب الدراسات إلا أنه نظرا لارتباط القوي بين العلاوة والسوق السوداء وعدد من السياسات الغير سليمة مثل التضخم، فإنه من الصعب استخدام هذا المتغير كمؤشر لأي سياسة، وهنا استنتج قوة تضليل استخدام علاوة السوق السوداء كمقياس.

المطلب الثاني : قياس الإنفتاح التجاري حسب مؤشرات الإنفتاح النسبي

تأسس هذا النوع من المؤشرات كتقييم للانفتاح من خلال معيار يتم تشكيله ومشاهدته لبلد ما كمرجع.

أ) **مؤشرات التشوه:** يعتمد مبدأ التحليل في هذه الحالة على كون أي زيادة في التعريفة الجمركية تؤدي إلى تشوه في منحنى الطلب والعرض الكليين، في المقابل أي انخفاض في المستوى يقلل من حدة التشوهات التجارية ويرفع من حجم المبادلات الدولية.

1. **مؤشر NEARYETANDERSON :** وهو الأكثر أهمية بحيث يعرف مؤشر القيود الجارية بأنه المكمش الموحد الذي عندما يتم تطبيقه على أسعار سلع التبادل المحسوبة بدون تشوه، ويعطي نفس الحجم من التجارة في حالة وجود تشوهات.

2. **مؤشر تشوه الأسعار النسبية:** وهو مؤشر بسيط يعتمد على الأسعار النسبية لمختلف البلدان إذ يقوم بتحديد التشوهات من خلال الفرق بين السعر العالمي، ويؤخذ مؤشر أسعار الاستهلاك لبلد المرجع محولا بالعملة المحلية لسعر الصرف وأسعار الداخلية.

ب) **تقدير الانفتاح بطريقة البواقي :** وقد تم اقتراح مراقبة تدفقات التجارة الدولية عن طريق متغيرات هيكلية مستقلة عن السياسة التجارية، وهو الفرق بين الحجم المشاهد والمتوقع بالاستعانة بنموذج مرجعي. فإذا كانت

[1] شهرزاد بورداش (2017) أثر الانفتاح المالي والتجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية باستخدام تقنية شعاع الانحدار الذاتي VAR للفترة 1970_2012 أطروحة دكتوراه الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير : جامعة الجزائر 3، 2017، ص 20-21

التجارة المشاهدة أكبر من المتوقعة فهذا يعني أن البلد منفتح والعكس صحيح، وهذا المؤشر يطرح مشكل الباقي الغير عشوائي أي انه هناك مجموعة من المتغيرات الغير هيكلية.[1]

المطلب الثالث : قياس الإنفتاح التجاري حسب مؤشر البواقي

لقد انتقدت طريقة قياس الانفتاح التجاري بواسطة مؤشرات الانفتاح المطلق، حيث أنها لم تستطع التعبير عن درجة انفتاح اقتصاد ما و اتجاه سياسته التجارية و لهذا فقد اقترح كل « Guillarrmont » و « syruinChenery » سنة 1984 طريقة مراقبة تدفقات التبادل التجاري بواسطة متغيرات هيكلية مستقلة عن السياسة التجارية، حيث تكمن هذه الطريقة في تقييم الفارق بين حجم التجارة الحالية وحجمها في المستقبل ابتداء من نموذج مرجعي يصبح كمؤشر انفتاح فإذا كان الفرق أو الباقي موجب أي أن حجم التجارة الحالية أكبر من حجمها في المستقبل، فيعتبر البلد منفتحا و العكس صحيح، و يعتمد في تحديد الفارق في هذا المؤشر على عدد معين من المتغيرات الهيكلية كالحجم، متغير الناتج الداخلي الخام، متغير الدخل الفردي و متغير الحجم الفيزيائي للبلد المساحة و النمو الديموغرافي و المساحة بينه و بين البلدان الأخرى و غيرها و قد طور هذا المؤشر وأدخل عليه متغيرات أخرى غير هيكلية ممثلة في المتغيرات الثقافية و المؤسسية.

بالرغم من اعتبار هذا المؤشر أحسن من مؤشر الانفتاح البسيط الذي يعتمد على نسبة المبادلات الخارجية من التصدير والاستيراد، إلا انه قد تعرض هو الآخر إلى انتقادات حادة أبرزها، اعتماد هذا المؤشر في قياسه إلى درجة الانفتاح على بعض المتغيرات الهيكلية و الغير هيكلية، حيث أنها لا توجد في أية دولة من العالم مجتمعه فيا هذه المتغيرات، كذلك لوحظ من الناحية العملية وجود ارتباط ضعيف جدا بين النتائج المتحصل عليها بالاعتماد على هذه المتغيرات، و لهذا السبب فقد أعيد النظر في تعريف المتغيرات الهيكلية الحقيقية المعتمدة في قياس الانفتاح التجاري وتحديدها من الناحية الكمية و النوعية التي بواسطتها يمكن تحديد تدفقات التبادل المستقلة عن السياسات المتخذة .[2]

[1] إسماعيل دحماني، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية مقارنة بين بعض دول جنوب حوض المتوسط في ظل اتفاق الشراكة الاورو متوسطية 1995_2010 أطروحة دكتوراه. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير : جامعة الجزائر 3، 2015، ص 96-97

[2] عبدوس عبد العزيز ، المرجع السابق، ص 78

المطلب الرابع: نماذج أخرى لقياس الإنفتاح التجاري

يتم قياس درجة الانفتاح التجاري وفق نموذجين هما:

أولا: قياس الانفتاح التجاري حسب نموذج المؤشر المزدوج Sachs – Wrner

يعتبر نموذج Sachs Wrner سنة 1995 من بين الأكثر المؤشرات التي عرفت قبولا من قبل الاقتصاديين، بحكم أن هذا المؤشر استطاع أن يضع أجوبة لكثير من الانتقادات السابقة من خلال تمكنه من إعطاء تفسير أكثر واقعي و منطقي لسياسات الانفتاح التجاري للبلدان المدروسة و أيضا تواريخ تبنيها لهذه السياسة.

يقوم مؤشر Sachs – Wrner بتصنيف لدول إلى مجموعتين :

البلدان المنفتحة والمنغلقة على التجارة الخارجية، وذلك بالاعتماد على المعايير التالية:

- معيار الحواجز التعريفية و الغير تعريفية، إذ تفوق 40 % من قيمة المنتج.
- معيار حصة السوق السوداء، إذ لا يجب أن تفوق 20% خلال السبعينات والثمانينات).
- معيار النظام السياسي إذ لا يجب أن يكون نظام اشتراكي.
- معيار تدخل الدول إذ لا يجب أن تحتكر الدولة قطاع التصدير.[1]

و يقاس انفتاح أو انغلاق البلد تجاريا من خلال هذه المعايير، إذ أن الدول التي لا تستطيع توفير هذه الشروط فتصنف ضمن الاقتصاديات المنغلقة، بينما البلدان التي تستطيع تحقيق هذه الشروط فتصنف ضمن الدول المنفتحة على التجارة الخارجية. تتكون العينة التي يدرسها المؤشر من 117 دولة، تم دراستها خلال الفترة 1970-1945 وكانت نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها أنه: 15 دولة تعتبر من الدول المنفتحة بانتظام وفق المعايير المقترحة من قبل Sachs Wrner و 74 دولة صنفت من الدول المنفتحة على التجارة و لكن بصفة دائمة ومنتظمة، كما أثبتت الدراسة أن الدول الأكثر انفتاحا حققت معدلات نمو مرتفعة بالنسبة ل 11 دولة من أصل 15 دولة عرفت معدلات نمو تزيد عن 23% بينما 70 دولة من المجموعة الثانية عرفت نمو أقل 3 %

[1] تومي خالد، معطى هجيرة، اثر الانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2015)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد ومالية دولية، جامعة الطاهر مولاي سعيدة، ص 48

ثانيا: قياس الانفتاح التجاري حسب نموذج المؤشر المركب Edwards .

يعتبر مؤشر الانفتاح المركب لـ Edwards سنة 1998 أحد أحدث المؤشرات التي عينت بقياس و تقييم الانفتاح التجاري، وبالرغم من كثرة المؤشرات المستخدمة يرى Edwards أن أغلبيتها لا تعطي تفسيرا منطقيا انفتاح دولة ما على التجارة الخارجية، حيث أنها لم توضح مدى تأثيرها على النمو الاقتصادي، و لهذا اقترح القياس Edwards مؤشر يرتكز على فرضية أساسها أن سياسات الانفتاح تتماشى مع ارتفاع إنتاجية العوامل.

إن استخدام Edwards المؤشرات الموجودة من قبل لأجل قياس درجة انفتاح أي بلد و اقترح جمعها في شكل مؤشر مركب يتكون من تسعة مؤشرات فرعية، الثلاثة الأولى منها تصف وجود سياسات الانفتاح ،بينما الستة الأخيرة تقيس مستوى المتفاوتات التجارية و هي موزعة كالتالي:[1]

1. مؤشر Sachs – warner
2. مؤشر تقرير التنمية في العالم (1987) .
3. مؤشر البواقي لـ Leamer 1988.
4. مؤشر علاوة الصرف (la Prime De Change) للسوق السوداء.
5. التعريفية المتوسطة على الواردات.
6. المستوى المتوسط للحواجز غير الجمركية.
7. مؤشر التفاوت للمؤسسات الذي يقيس التفاوت الخاضع لوجود الدولة.
8. معدل فرض الضرائب المتوسطة على التجارة الخارجية.
9. مؤشر التفاوت على الواردات المحسوبة من طرف Wolf (1993) .

قام Edwards يجمع كل هذه المؤشرات في مؤشر واحد لغرض تبيان مختلف مظاهر السياسة التجارية، و المؤشر المركب لـ Edwards

المؤشر المركب – دالة Sachs . warner، علاوة الصرف ، التعريفة المتوسطة ، الحصص ، مؤشر (Word)

[1] تومي خالد، معطى هجيرة، المرجع السابق ص -49

خلاصة الفصل:

نستنتج من هذا الفصل أن الانفتاح التجاري هو الأداة الجوهرية لتفسير المبادلات القائمة بين الدول، مهما كانت المداخلات التي ترتكز عليها التجارة الدولية لتحقيق الهدف الاقتصادي لكل بلد، كما انه يخص جانب العرض والطلب تزامنا مع التدخل الحكومي لضبط آليات السوق حسب الوضعية الاقتصادية.

الفصل الثاني:
الإطار النظري
للقدرة التنافسية

الفصل الثاني :الإطار النظري للقدرة التنافسية

تمهيد:

في ظل تزايد التنافسية العالمية وتسارع وتيرة العولمة باتت القدرة التنافسية تمثل ركيزة أساسية لنجاح أي دولة أو شركة أو أي كيان اقتصادي. وتعد قدرة الكيان على المنافسة في السوق العالمية مؤشراً على صحة اقتصاده وقدرته على تحقيق التنمية والرفاهية لمواطنيه.

يشهد العالم في العصر الحديث تحولات اقتصادية وتكنولوجية هائلة، تظهر من خلالها مفاهيم جديدة تتعلق بطبيعة التنافس والتفوق في الساحة العالمية. فقد أدت ثورة العولمة إلى تكامل الاقتصادات وتفعيل الروابط التجارية بين الدول، مما جعل القدرة التنافسية تحجر ضرورة للمؤسسات والدول على حد سواء.

تتنوع جوانب القدرة التنافسية بينما يكمن جوهرها في القدرة على تحقيق تفوق استراتيجي يضمن البقاء والنمو المستدام في ظل تحديات العولمة فهي لا تقتصر على القدرات الفنية والتكنولوجية فقط، بل تشمل أيضًا القدرات الاقتصادية والإدارية والتسويقية التي تمكن المؤسسات من تحقيق تميزها في بيئة الأعمال العالمية.

المبحث الأول: ماهية القدرة التنافسية

إن أول استخدام موثق لكلمة القدرة التنافسية كان في مجال إدارة الأعمال، أي على المستوى المؤسسي فقد بدأت المنافسة بالفعل في الأسواق الدولية منذ الثورة الصناعية، ثم انتقلت إلى مجال الاقتصاد أي على مستوى الدول، لهذا نميز مفهومها في مجال الاقتصاد رغم تقاربهما إلى حد كبير. نأمل في هذا المبحث في توفير رؤى قيمة حول القدرة التنافسية ومراحل تطورها ومبادئ وقواعد بناء القدرة التنافسية.

المطلب الأول: مفهوم التنافسية والقدرة التنافسية

أولا: مفهوم التنافسية والقدرة التنافسية:

أ-مفهوم التنافسية: بما أن التنافسية هي مفهوم حديث الظهور، فإننا نلاحظ أن هناك اختلافا كبيرا في التعاريف المقدمة وذلك راجع إلى الاختلاف في وجهات النظر وتجربة الممارسين في الميدان، وسنحاول فيما يلي استعراض بعض هذه التعاريف:

- **تعريف التنافسية حسب المؤسسات:** يتمحور تعريف التنافسية للشركات حول قدرتها على تلبية رغبات المستهلكين المختلفة وذلك بتوفير سلع وخدمات ذات نوعية جيدة تستطيع من خلالها النفاذ إلى الأسواق الدولية، فالتعريف البريطاني للتنافسية ينص على أنها " القدرة على إنتاج السلع والخدمات بالنوعية الجيدة والسعر المناسب وفي الوقت المناسب وهذا. حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المنشآت الأخرى.[1]
- **تعريف التنافسية على مستوى قطاع النشاط:** تعرف بأنها قدرة القطاع على تحقيق القيمة المضافة العالية ضمن بيئة أعمال ذات تشريعات مرنة وناظمة لها، تتماشى مع التطورات الاقتصادية، وضمن آليات فعالة لقوى السوق، ومن ناحية الموردين والمستهلكين، بالإضافة إلى حرية الدخول إلى سوق العمل والخروج منها.[2]
- **تعريف التنافسية على مستوى الدول:** لقد اهتمت العديد من الجهات بإعطاء تعريف لمفهوم التنافسية، ومن بينها تذكر: تعريف المجلس الأمريكي للسياسة التنافسية: يعرفها بأنها قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تنافس في الأسواق العالمية وفي نفس الوقت تحقق مستويات معيشة مطردة في الأجل الطويل.[3]

---

[1] وديع محمد عدنان, محددات القدرة التنافسية للاقطار العربية في الأسواق الدولية, بحوث و مناقشات, تونس, 12-19حزيران,2001,ص122

[2]Enright, Michael J ;The Globalization of competition and the localization of competition :London Macmillan,fourthcoming, 1999, P5.

[3] علي توفيق الصادق, المنافسة في ظل العولمة: القضايا و المضامين, سلسلة بحوث و مناقشات حلقات العمل لمعهد السياسات الاقتصادية التابع لصندوق النقد العربي, العدد 5, أبوظبي, أكتوبر1999, ص33.

- **تعريف المجلس الأوروبي ببرشلونة:** عرف المجلس الأوروبي في اجتماعه ببرشلونة سنة 2000 تنافسية الأمة على أنها " القدرة على التحسين الدائم لمستوى المعيشة لمواطنيها وتوفير مستوى تشغيل عال وتماسك اجتماعي، وهي تغطي مجالا واسعا وتخص كل السياسة الاقتصادية.[1]

ثانيا: مفهوم القدرة التنافسية: عرفت القدرة التنافسية على أنها المهارة أو المورد المتميز الذي يتيح إنتاج قيم ومنافع للزبائن تزيد عما يقدمه المنافسون.

التنافسية ليست معرفة بشكل واضح إذ تتراوح بين مفهوم ضيق يرتكز على تنافسية السعر والتجارة، وبين حزمة -شاملة تكاد تتضمن كل نشاط الاقتصاد والمجتمع.

تعاريف وفقا لمختلف المؤلفين[2]:

- يعرف **Porter** التنافسية على المستوى الوطني الإنتاجية حيث يقدم تعريفا للتنافسية "قدرة الاقتصاد على مستوى المعيشة بالتحسن المستمر في الانتاجية الصناعية فيما يتعلق بإنتاج السلع الأكثر تقدماً" إذ أن الهدف الأساسي للبلد هو تحقيق مستوى معيشي مرتفع و متزايد للمواطنين , و لا يكون ذلك إلا بتحسين مستوى الانتاجية في القطاع الصناعي و خاصة في المنتجات التكنولوجية
- تعريف **Krugman** "قدرة أي بلد على تحسين مستوى معيشته تعتمد بشكل شبه كامل قدرته على رفع انتاجيته, القدرة التنافسية لا معنى لها عند تطبيقها على الاقتصادات الوطنية".
- تعريف **Flejterski** "القدرة التنافسية هي قدرة القطاع أو الصناعة أو الفرع على تصميم و بيع سلعة بأسعار و جودة و مميزات أخرى أكثر جاذبية من الخصائص الموازية للسلع التي يقدمها المنافسون".
- يعرف **Aldington** تنافسية أمة بقدرها على توليد الموارد اللازمة لمواجهة الحاجات الوطنية.
- **تعريف هيأة الولايات المتحدة الصناعية (US CIC)**

(US commission on Industrial competitiveness)

عرفت هيئة الولايات المتحدة للمنافسة الدولية القدرة التنافسية بأنها قدرة البلد على إنتاج السلع والخدمات التي تنجح في امتحان أو اختبار الأسواق الدولية، وفي الوقت نفسه المحافظة على توسيع الدخل الحقيقي للمواطنين. ويشير مفهوم المنافسة الدولية وفقا لهذا التعريف إلى تحقيق الدولة للتوازن في ميزانها التجاري فضلاً عن قدرتها على تحسين مستويات المعيشة لأفرادها[3].

[1] عبدوس عبد العزيز نفس المرجع السابق، ص 88

[2] [2] Tomasz Suide,Aldona Zawojska,2014 Competitiveness in the economic consepts, theories and emperical research,2014,P93.

[3] د. علي توفيق الصادق, (المنافسة في ظل العولمة القضايا و المضامين), ورقة مقدمة إلى ندوة صندوق النقد العربي: القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في الأسواق العالمية, الصندوق, معهد الدراسات الاقتصادية, أبوظبي, أكتوبر, 1999 ص2.

- **تعريف المنتدى الاقتصادي العالمي(World Economic Form)**

أورد المنتدى الاقتصادي العالمي في تقرير التنافسية العالمية لعام (1997)، تعريفا للقدرة التنافسية بأنها: (القدرة على تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة في الدخل الحقيقي للأفراد مقاساً بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي). وهذا التعريف يركز على التفوق الإنتاجي وعلى قدرة الاقتصاد على تحويل الناتج إلى أنشطة عالية الإنتاجية، التي ينتج عنها ارتفاع الأجور الحقيقية[1].

- **تعريف منظمة التعاون التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)**

(Organization of Economic co-operation and devlopment)

تبنت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تعريف هيئة الأمم المتحدة للمنافسة الصناعية الذي سبق ذكره، فقد عرفتها على إنها: المدى الذي من خلاله تنتج الدولة وفي ظل شروط السوق الحرة، والعادلة منتجات وخدمات تنافس في الأسواق العالمية، وفي الوقت نفسه يتم تحقيق زيادة الدخل الحقيقي لأفرادها في الأجل الطويل). وبهذا فقد أضاف تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مفهوم العدالة الذي يعني تعلقه بالتعريف إزالة كل أنواع القيود عن الاستيراد وعدم تقديم أي دعم للصادرات، وكذلك أشار الضرورة استمرار نجاح المنافسة في الأجل الطويل مما يعطي للتعريف طابعاً ديناميكياً[2].

- **تعريف منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية و إيران وتركيا**

(Economic Research forum for the Arab countries Iran and Torkey)

عرف منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا التنافسية بأنها: المقدرة على تحمل منافسة السلع الأجنبية في الأسواق الدولية والمحلية. إن هذا التعريف يركز على المنافسة في الأسواق المحلية والخارجية، وهو بهذا يختلف عن التعاريف السابقة التي ركزت على تحقيق الرفاه والذي يمكن أن يتحقق بسياسات قد لا تشمل التنافسية في الدرجة الأولى.[3]

المطلب الثاني: مراحل تطور القدرة التنافسية

ركز يورتر في تحليله بداية من المستوى الجزئي، حيث بدأ بدراسة القدرة التنافسية للمنشأة، ثم تدرج هذا المفهوم ليشمل الاقتصاد ككل، فالاقتصاد ما هو إلا مجموعة من الصناعات التي تنافس على المستوى الدولي، فكل دولة تختلف من حيث المراحل التي تمر بها ميزتها التنافسية، وكل مرحلة من مراحل تطور الميزة

[1] د. أحمد خليل حسن و د. خالد حسين مرزوك, القدرة التنافسية للصناعات التحويلية العراقية و سبل تعزيوها, مجلة جامعة بابل, المجلد 7, العدد1,ص2.

[2] طارق نوير,دور الحكومة الداعم للتنافسية, حالة مصر, سلسلة أوراق عمل api wp0302, المعهد العربي للتخطيط, 2001, ص5.

[3] ليلى عاشور, القدرة التنافسية للصادرات العربية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي-دول عربية مختارة,أطروحة دكتوراه (غير منشورة), كلية الإدارة و الاقتصاد, جامعة بغداد,2007, ص71.

التنافسية تعكس طبيعة الاقتصاد المحلي ونوعية السياسات والاستراتيجيات التي تطبقها كل دولة وقسم porter (1998) هذه المراحل إلى:[1]

المرحلة الأولى: مرحلة الدفع بعوامل الإنتاج يعتمد البلد في هذه المرحلة على عوامل الإنتاج التي يمتلكها في بناء قدراته التنافسية، إذ يعمل على تطوير الصناعات التي تحتاج بشكل أكبر إلى الموارد التي يمتلكها مثل الموارد الطبيعية كالنفط، الحديد، كذلك توفر اليد العاملة غير الماهرة وغيرها. تقوم المنافسة على المنافسة السعرية المستندة إلى تخفيض تكاليف الإنتاج وبالتالي الأسعار.

يكون الاعتماد في هذه المرحلة على المحددات الأخرى كالعمل الماهر والتكنولوجيا ضعيفا، مما يجعل من القدرات التنافسية ضعيفة بشكل كبير، ومنه تكون الميزة التنافسية هشة وغير مستقرة، حيث يكون الاقتصاد المحلي حساسا للدورات الاقتصادية العالمية (إذ أن أسعار الموارد تتحدد في السوق الدولية). تتدخل الدولة بشكل مباشر في الاستثمار في القطاعات الرئيسية وتعطي دورا أقل للقطاع القطاع الخاص. تقع معظم الدول النامية في هذه المرحلة، إذ تعتمد على ما تمتلكه من موارد طبيعية للمشاركة في الأسواق الدولية ,و لهذا نجد تنافسيتها جد ضعيفة.

المرحلة الثانية: مرحلة الدفع بالاستثمار: وهي المرحلة التي تسيطر فيها الاستثمار سواء المحلي تتوجه الدولة والقطاع الخاص إلى الاستثمار في مختلف القطاعات بشكل كبير. تقوم البلدان في هذه من أجل دعم استثماراتها بجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، يعتمد بناء القدرات التنافسية على عناصر الإنتاج المتقدمة، فضلا عن نظم إدارة المؤسسات، وتوفر بيئة أعمال مشجعة للأعمال. يقل الاعتماد في هذه المرحلة على تخفيض الأسعار لدعم المزايا التنافسية، إذ تتميز بارتفاع معدل الاستثمار، ونجد أن عددا قليلا من الدول النامية التي نجحت في الوصول إلى هذه المرحلة منها البرازيل، تايوان سنغافورة، وغيرها من الدول الناشئة.

المرحلة الثالثة: مرحلة الدفع بالابتكار والتجديد: في هذه المرحلة تتكامل محدّدات بناء القدرات التنافسية خاصة التكنولوجيا ورأس المال البشري، مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأجور والمعيشة والتعليم، والاستثمار وتكون معظم عناصر بناء الميزة التنافسية متوفرة في عدد كبير من الصناعات التي تتنافس في السوق العالمية

بنجاح، وتنشيط المنافسة المحلية تعتمد الميزة التنافسية في هذه المرحلة على المستويات العالية للمهارة والتكنولوجية المتقدمة، ويبدأ تجمع الصناعات في الظهور (العناقيد الصناعية من خلال تطوير الصناعات المرتبطة والمساندة ذات المستوى العالمي التي تتنافس دوليا في أجزاء الصناعات الأكثر تمايزا، في هذه المرحلة

[1] تامر فكري النجار,الاقتصاد المعرفي و دوره في تعزيز القدرات التنافسية للصادرات الصناعية, تجارب عالمية, دار الفكر الجامعي,مصر,2016.

يقل الاعتماد على انخفاض التكاليف في اكتساب الميزة التنافسية، إذ تعتمد هذه الأخيرة على الابتكار والمهارات والتكنولوجيا.

يختلف دور الدولة عن المراحل السابقة , إذ يكون توجيهيا أكثر من خلال حماية المنافسة و تقديم حوافز الاستثمار, توفير بيئة مناسبة للإبتكار و التطوير, نجد في هذه المرحلة الدول المتقدمة.

المرحلة الرابعة: مرحلة سيطرة الثروة: تحقق البلدان في هذه المرحلة الثروة التي كانت تسعى إلى تحقيقها في المراحل السابقة , تصل البلدان إلى هذه المرحلة عندما يكون التراكم الذي حدث في المراحل السابقة هو أصل أو مصدر الميزة التنافسية, من ناحية الشركات نجدها أقل بحثا عن اكتساب المزايا التنافسية, إذ تعتمد على المزايا المحققة مسبقا مما قد يفقدها مزاياها لصالح الشركات الأجنبية.

المطلب الثالث : مبادئ و قواعد بناء القدرة التنافسية

الفرع الأول: مبادئ التنافسية الدولية

رصد المعهد الدولي للتنمية الإدارية مبادئ التنافسية الدولية في النقاط التالية :[1]

المبدأ الأول: الأداء الاقتصادي

يتمثل هذا الأداء في الشروط الآتية:

- الازدهار والرخاء يعكسان الأداء الاقتصادي السابق للدولة.
- التنافسية المستندة إلى قوى السوق تساهم في تحسين الأداء الاقتصادي.
- تعميق التنافس في الاقتصاد المحلي ينجز عنه تعزيز قدرة المؤسسات على المنافسة في الخارج.
- ارتفاع حصة البلد في التجارة الدولية بعكس تنافسية اقتصاده الوطني بافتراض عدم وجود حواجز تجارية.
- الانفتاح على الأنشطة الاقتصادية الخارجية يحسن الأداء الاقتصادي.
- الاستثمارات الدولية تساهم في تحقيق التخصص الأفضل للموارد الاقتصادية على المستوى العالمي.

المبدأ الثاني: الفاعلية الحكومية

- تقليص تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية والأعمال، ينبغي أن يتم بمعزل عن السعي لتوفير منافسة بين الشركات.
- توفير بيئة اقتصادية واجتماعية شفافة تقلل من تعرض المؤسسات للمخاطر التجارية.

[1] لخضر مولاي, عبد الحميد بوخاري,التكامل الاقتصادي العربي و تعزيز التنافسية الدولية,ملتقى دولي حول التكامل الاقتصادي العربي, جامعة عمار ثليجي, الأغواط, 17-19أفريل, 2007,ص345.

- المرونة في تبني السياسات الاقتصادية تساهم في تحقيق التوافق مع المتغيرات الدولية.
- تحسين جودة التعليم وجعله في متناول الجميع مما يساعد على خلق اقتصاد معرفة.

المبدأ الثالث: كفاءة قطاع الأعمال

- التركيز على الكفاءة والفعالية للتكيف مع المتغيرات في بيئة تنافسية باعتبارها من العناصر الإدارية الأساسية في تعزيز التنافسية على مستوى المؤسسات.
- تطور القطاع المالي واندماجه في الاقتصاد العالمي يدعم التنافسية الدولية.
- تقوية الاندماج في الاقتصاد العالمي يساهم في المحافظة على مستوى معيشي مرتفع.
- تعزيز روح المبادرة يعتبر شرطا ضروريا بالنشاط الاقتصادي خاصة في المرحلة الأولى للانطلاق.
- ارتفاع الإنتاجية التي ترتكز على خلق القيمة المضافة.
- سلوك القوى العاملة وموقعها يؤثران بشكل مباشر في تنافسية البلد.

المبدأ الرابع: البنية التحتية

- تعزيز الميزات التنافسية بالاستناد إلى الإبداع والكفاءة في استخدام تقنيات متوافرة.
- البنية التحتية المتقدمة تتضمن بنية ذات كفاءة لتقنية المعلومات وكذا حماية فعالة للبنية.
- وجود بنية تحتية متقدمة تتضمن بيئة أعمال فعالة تدعم النشاط الاقتصادي.
- تشجيع الاستثمارات طويلة الأجل في الأبحاث والتطوير يساهم في تقوية مراكز المؤسسات.
- الحفاظ على مستوى معيشي مرتفع يعتبر أحد عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية للبلد.

الفرع الثاني: القواعد الذهبية للتنافسية الدولية

لقد حدد بورتر عدة عوامل و اعتبرها ضرورية لتدعيم تنافسية البلد و أطلق عليها تسمية القواعد الماسية:[1]

من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستدام على المدى الطويل، من الضروري لأي دولة أن تواصل بناء واستدامة إنتاجيتها وقدرتها التنافسية والمحافظة عليهما. فهي ظاهرة متعددة الأوجه تنطوي على أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية ودولية وتتصل بجميع الجهات الفاعلة في الاقتصاد. ولا يمكن الحفاظ على القدرة التنافسية على المدى الطويل ما لم تعالج جميع الأبعاد التي تسهم فيها بشكل صحيح ومع ذلك غالبا ما تؤذي هذه الأبعاد إلى تضارب الأولويات، خاصة على المدى القصير حيث قد يتعارض تحقيق الأهداف الاجتماعية مع اعتبارات الكفاءة الاقتصادية. ويعتمد تحقيق القدرة التنافسية في جميع هذه الأبعاد بطريقة مستدامة على قواعد ذهبية يمكن أن تؤدي إلى حالات مربحة لجميع الأطراف الفاعلة الاقتصادية

[1] Hein Phuc Nguyen,National competitiveness of vietnam,2009,P33.

على المدى الطويل. وبالتالي فإن القواعد الذهبية للقدرة التنافسية تغطي عملياً جميع جوانب السياسة الاقتصادية وتتطلب مدخلات من جميع الشركاء الاجتماعيين.

1-خلق بيئة تشريعية مستقرة ويمكن التنبؤ بها:

هناك عاملان تشريعيان أساسيان يؤثران تأثيراً قوياً على القدرة التنافسية. أحدهما يتلخص في توجيه التشريعات نحو الأعمال التجارية في مجالات مثل حقوق الملكية وعبء الضرائب وإمكانية التنبؤ بها ولابد أن تكون هذه التشريعات والضرائب غير مرهقة وملائمة للأعمال التجارية قدر الإمكان. يجب أن تكون مستقرة ويمكن التنبؤ بها لتقليل المخاطر المحتملة على الأعمال التجارية. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون التشريعات موجهة بشكل مباشر لتحفيز النشاط التجاري من خلال تجنب التشوهات في أسواق المنتجات والعوامل، وإنفاذ معايير سلامة المنتجات والمعايير البيئية وتشجيع المنافسة التجارية.

والجانب الثاني هو الكفاءة التي تطبق بها سيادة القانون. ويستتبع ذلك توفير خدمات أمنية وقضائية كافية وغياب الفساد. ومن الشروط الأساسية لتسيير الأعمال التجارية والاستثمار احترام حقوق الملكية في أي بلد، والحد منها، وعلى الرغم من أن هذه القضايا قد تبدو واضحة إلا أنها تشكل السبب الرئيسي وراء فشل عدد من البلدان ذات التكاليف المنخفضة نسبياً وإمكاناتها الاقتصادية الهائلة ومواردها الكبيرة في جذب الاستثمارات اللازمة لتحقيق قدرتها التنافسية.

2- العمل على إعادة الهيكلة الاقتصادية المرنة:

ويشمل ذلك أولا وقبل كل شيء المالية العامة السليمة والانضباط. ويتيح انخفاض حصة الإنفاق الحكومي في الناتج الوطني استخدام المزيد من الموارد بصورة مربحة في القطاع الخاص، مباشرة مع استيعاب الحكومة لموارد زراعية وموارد مالية أقل، وبشكل غير مباشر، مما يؤدي إلى تقليل العبء الضريبي , و يتمثل الجانب الثاني من هيكل الاقتصاد الكلي المفضي إلى القدرة التنافسية في وجود سياسات نقدية وسياسات لأسعار الصرف متسقة وذات مصداقية. ويتمثل الجانب الثالث في وجود هيكل سوقي يسمح للموارد بالعثور على أكثر فرص العمل ربحاً من خلال آلية الأسعار، وحيث تُشجَّع الأسواق على العمل بكفاءة وتنافسية.

3-الاستثمار في البنية التحتية المادية و التكنولوجية:

وينبغي توفير خدمات الهياكل الأساسية بنوعية جيدة وبتكاليف تنافسية من أجل الحفاظ على القدرة التنافسية وتتجاوز هذه الخدمات توفير المنافع الأساسية وتشمل الاحتياجات من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مما له أهمية حاسمة في هذا السياق وجود نظام مالي وطني سليم يتمتع بسمعة طيبة لدى الجهات الفاعلة في السوق ويوجه بشكل فعال الأموال المدخرة إلى الاستثمار مع توفير نظام للمدفوعات يتسم بالكفاءة.

4-تعزيز المدخرات والاستثمارات الخاصة (المحلية والأجنبية):

اجتذاب الاستثمار والاستثمار الأجنبي المباشر على وجه الخصوص ينطوي على مزيج مناسب بين تقديم الحوافز المالية وغيرها من الحوافز المالية وتهيئة مناخ اقتصادي ملائم للأعمال التجارية بما يتماشى مع القواعد الذهبية للالتماسات المشتركة التي نوقشت هنا. وتعتمد القدرة التنافسية الوطنية اليوم اعتماداً متزايداً على هذه الأخيرة، نظراً لأن البلدان التي تتنافس على الاستثمار الدولي تقوم جميعاً بتقديم حزم استثمارات مالية جذابة بنفس القدر من الجاذبية.

5-تنمية القدرة على البيع في السوق الدولية (الصادرات):

وهذا ينطوي على عدوانية السوق واتباع نهج استباقي للاستفادة من الفرص المحتملة، من أجل استباق ديناميات الطلب وتحقيق التوازن المتزامن بين مزيج التسويق بأكفأ طريقة ممكنة. وقد ينطوي ذلك على أنشطة كبيرة ومستمرة لإعادة الهيكلة، لا سيما إذا كانت هذه الأنشطة موجهة في السابق نحو الأسواق المحلية الأسيرة.

6-التركيز على الشفافية في الحكومة

ويمكن أن يكون لنوعية الإدارة العامة وكفاءتها أثر كبير على تكاليف الأعمال التجارية والقدرة التنافسية. وتوفر الإدارة العامة عددا من الخدمات الأساسية للأعمال التجارية فضلا عن أداء دور تنظيمي. ومن غير المفيد لاستراتيجية القدرة التنافسية للدولة أن تقدم هذه الخدمات بأكبر قدر ممكن من الكفاءة، مع الإبقاء على اللوائح التنظيمية عند الحد الأدنى اللازم لتحقيق أهدافها، مما يؤدي إلى أدنى أعباء ممكنة على قطاع الأعمال التجارية. ينبغي إعادة النظر في الإجراءات الإدارية التي تواجهها الأعمال التجارية من أجل تحقيق هذه النهاية فالشفافية وتبسيط الإجراءات ييسران تشغيل الأعمال التجارية بكفاءة ويعززان قدرتها التنافسية.

7-مواءمة العلاقة بين مستويات الأجور والإنتاجية و الضرائب:

وتتطلب القدرة التنافسية أن تظل تكاليف اليد العاملة في حدود نمو إنتاجيتها. ويتمثل دور الشركاء الاجتماعيين في ضمان السعي إلى اتباع ممارسات عمل تتسم بالكفاءة في جميع الأوقات، لتمكين الشركات من النجاح في التحدي التنافسي، مما يتيح تقاسم فوائد ارتفاع الأرباح وارتفاع الأجور، التي يتم جنيها من خلال زيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية. ومن المهم ألا تخرج الأجور عن نطاق الإنتاجية، ولا سيما في القطاع العام حيث لا توجد قيود شديدة على الميزانية، كما هو الحال عادة في عمليات القطاع الخاص. وفي الوقت نفسه، ينبغي التقليل إلى أدنى حد ممكن من أثر الضرائب كحاجز بين إنتاجية اليد العاملة والمكافأة التي تتلقاها مقابل الجهد عن طريق جملة أمور منها الحد من التدرج الضريبي المباشر إلى أقصى حد ممكن.

8- الحفاظ على الهيكل الاجتماعي عن طريق تعزيز الطبقة الوسطى:

التماسك الاجتماعي مهم في حد ذاته، ولكن لا غنى عنه أيضاً للبلد أن يحافظ على قدرته التنافسية وصورته الدولية بوصفها مكاناً مناسباً ومستقراً للاستثمار ولتسيير الأعمال التجارية. وفي هذا الصدد، يتعين على نظام الرعاية الاجتماعية أن يؤدي دورا عن طريق الابتعاد عن مخططات شاملة للجميع نحو برامج أكثر تركيزا تهدف إلى تلبية الاحتياجات الحقيقية. ومن شأن الجهود الرامية إلى تحسين الامتثال الضريبي من جانب الطبقة المرتفعة الدخل في المجتمع أن تتيح أيضا تخفيف الأعباء الضريبية على شرائح المجتمع الأخرى وتحسين توافق الآراء الاجتماعي بشأن التدابير الرامية إلى تحسين القدرة التنافسية الوطنية.

9- الاستثمار بكثافة في التعليم:

في عالم يزداد عولمة حيث تتنقل الموارد المادية والمالية بدرجة كبيرة عبر البلدان، تشكل نوعية رأس المال البشري جزءا لا يتجزأ من النجاح التنافسي لبلد ما. فتوافر رأس المال البشري ليس عاملاً هاماً من عوامل الاستثمار في الأعمال التجارية فحسب، بل هو أيضاً المحرك الرئيسي لنشر المعارف والابتكار.

المبحث الثاني: محددات وعوامل القدرة التنافسية.

القدرة التنافسية تتألف من عدة عوامل رئيسية تشمل الجودة والابتكار، تكلفة الإنتاج والكفاءة، استراتيجيات التسويق والتوزيع، الموارد البشرية، التكنولوجيا والابتكار التكنولوجي، التشريعات والسياسات، والشراكات والتعاون الاستراتيجي. تفاعل هذه العوامل يحدد قدرة الفرد أو المؤسسة على تحقيق ميزة تنافسية في السوق.

المطلب الأول: محددات التنافسية الدولية

إن التنافسية بمفهومها الحديث ترتبط بإرادة الدولة التي تسعى إلى رفع إنتاجية الموارد المتاحة، سواء كانت موارد بشرية أو مادية، ويمكن مشاهدة دور الدولة الداعم للتنافسية من خلال العمل الرائد الذي قام به "مايكل بورتر" عن المزايا التنافسية للأمم، ففي محاولته الصياغة نظرية ديناميكية قادرة على تفسير نجاح الدول في المنافسة العالمية استحدث منهج متكامل تضمن العديد من المحددات التي تفسر الميزة التنافسية. فأما أن تكون معوقة أو محفزة للنجاح في المنافسة العالمية وجزء منها يتعلق بالخصائص الداخلية للدولة ويمكن التحكم فيه والجزء الآخر يقع خارج نطاق الدولة ويصعب التحكم فيه، هذه المحددات هي:

الفرع الأول: محددات رئيسية

وتضم المحددات الأربعة التالية:

1 - ظروف عوامل الإنتاج:

وتتمثل في العوامل الإنتاجية المتقدمة والمتخصصة والمتميزة، فتضم العناصر المتقدمة في أنظمة الاتصال المتطورة وحاملي الشهادات الجامعية والعليا في مختلف التخصصات والبحوث، وتشمل العناصر المتخصصة المهارات الشخصية النادرة والبنية الأساسية ذات الخصائص المتميزة والموارد المعرفية المختلفة، وهذه هي العناصر التي أولاها " بورتر" الاهتمام في نظريته عن الميزة التنافسية. أما العناصر الأساسية الموروثة مثل الموارد الطبيعية والمناخ والموقع واليد العاملة غير الماهرة فهي قد تؤدي إلى خلق ميزة تنافسية متواضعة يمكن أن تزول إن لم تلق اهتماما وتطويرا وابتكارا وتجديدا باستمرار[1].

2-شروط الطلب:

يمكن لعولمة الطلب أن تؤثر على الطلب المحلي، لكن ميدانيا قد يحدث غير ذلك، إذ أن تركيبة وطبيعة السوق المحلية لها اثر غير متساوي على المؤسسات، فيما يخص كيفية تصوير احتياجات الزبائن فهمها والتأقلم معها، فالبلد الذي يملك ميزة تنافسية في الصناعات حيث يعطي الطلب المحلي للمؤسسات نظرة واضحة عن الاحتياجات المتزايدة، إذ أن الزبائن المحليين يدفعون المؤسسات نحو الإبداع والابتكار بسرعة تفوق المنافسين الأجانب، نجد أن الجانب النوعي للطلب المحلي هو الذي اكسب هذه المؤسسات ميزة تنافسية.

كما أن اهتمام المؤسسات في السوق المحلية يعطي الأولوية إلى فروع النشاط الأكثر انتشارا داخل البلد ثم الانتقال إلى الأقل انتشارا، وأفضل مثال على ذلك هو إنتاج الرافعات في السوق اليابانية إذ أنها تستعمل بقوة داخل البلد، مما يجعل الطلب عليها كبيرا جدا، ولكنها لا تساهم إلا بنسبة ضئيلة على المستوى العالمي. ويمكن لمؤسسات بلد ما إن تستفيد من الميزة التنافسية إذا كان زبائنها المحليون هم الأكثر ثقافة والأكثر صرامة على المستوى العالمي. إذ أنهم يحددون الاحتياجات الأكثر تقدما مما يدفع بالمؤسسات إلى تحسين الإبداع نجد أن شروط الطلب يمكن أن تجلب مزايا تجعل المؤسسات تستجيب لمختلف التحديات، ففي اليابان مثلا المساكن ضيقة ومزدحمة تأثير الحرارة والرطوبة، وارتفاع تسعيرة الكهرباء كل هذه التحديات جعلت المؤسسات اليابانية رائدة في مجال إنتاج المكيفات الهوائية ذات الجودة العالية والتكلفة المنخفضة. ومن هذا يمكن القول أن بإمكان الزبائن المحليين أن يدفعوا بمؤسسات بلدهم إلى البحث عن الميزة، وذلك عندما تكون الاحتياجات المحلية أكثر تطورا مقارنة مع بقية الدول[2].

[1] جويدة بلعة, القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري في ظل الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة,مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير, جامعة سطيف, العدد10, 2010, ص233.

[2] M.Porter, La Concurrence selon porter, village mondial, Paris, 1999, P184.

3-ظروف الصناعات المرتبطة والمساندة للنشاط:

ويقصد بذلك أن تتواجد لدى الدولة صناعات ذات مستوى عالمي، تكون مرتبطة ومساندة لبعضها البعض الأمر الذي يساهم في إثراء الميزة التنافسية للدولة في أنشطة وصناعات محددة أو في أجزائها.[1]

فوجود موردين محليين يمتازون بمستوى جيد يمكن الصناعات من اكتساب الميزة فهم يعرضون مدخلات تمكن من تحقيق أحسن الفوائد (التكلفة المنفعة) بطريقة فعالة، سريعة ومفضلة. وبمعنى أكثر دقة يعتبر المنفذ إلى الموارد والآلات بمثابة الميزة الناتجة عن الصناعات المحلية والمرتبطة والمساندة في مجال الإبداع والتحسين، هذه الميزة تقوم على أساس جوارية علاقات العمل، إذا والمستعملين النهائيين الاستفادة من الاتصالات المباشرة

الدوران السريع والدائم للمعلومات التبادل الثابت، للأفكار والإبداعات، كما يمكن للمؤسسات تعديل الاتجاهات التقنية لمورديها وعرض مواقع اختبار للبحث والتطوير، وبالتالي تسريع وتيرة عملية الإبداع[2].

إن التنافسية الوطنية في الصناعات المرتبطة يترتب عليها قصر خطوط الاتصالات والمواصلات كما تتيح فرصة لتبادل المعلومات والأفكار والتكنولوجيا بما يزيد من درجة التطوير والتكنولوجيا وخلق مهارات إنتاجية وإدارية أفضل.[3]

4- استراتيجية المؤسسة وطبيعة المنافسة :

توجه البيئة التي تعمل بها المؤسسة بشكل كبير أساليب خلق وتنظيم وتسيير أنشطتها وكذا طبيعة المزاحمة في السوق، حيث أن تنافسية صناعة ما تنتج عن التقريب بين الممارسات التسييرية وأساليب التنظيم من جهة ومصادر الميزة التنافسية من جهة أخرى.[4] فهذه البيئة المحلية إذا كانت ملائمة وتشجع عن طريق مساهمتها في حث هذه المؤسسات القائمة على التطوير والابتكار واكتساب أحدث التقنيات الإنتاجية.

وبتحليل المحددات السابقة فإن "نموذج بورتر" يوضح تنافسية الصناعة، وليس الدولة، فانه على الرغم من أن عنوان كتابه هو الميزة التنافسية للدول. وفي الوقت الحاضر فانه ليس بالأمر السهل بالنسبة للدولة التي تعتمد على اقتصاديات فوقية يعتمد بعضها على بعض ان تحدد تنافسية الدول مع النماذج القائمة[5].

الفرع الثاني: محددات مساعدة ومكملة

تتمثل في دور الصدفة أو الحظ ودور الحكومة وسياساتها المختلفة. تتميز هذه المحددات كونها تعمل كنظام ديناميكي متكامل وتتفاعل مع بعضها البعض، بحيث يؤثر كل محدد في المحددات الأخرى ويتأثر بدوره ببقية

---

[1] رابح بلقاسم, ميلود وعيل, التنافسية و إستراتيجيات المؤسسات الصناعية في ظل المنافسة العالمية, الملتقى الدولي الرابع المناقشو و الإستراتيجيات التنافسية خارج المحروقات في الدول العربية, الشلف, 8-9 نوفمبر,2010, ص9.

[2] عمر صقر, مرجع سابق ذكره, ص94.

[3] مسعود بن مويزة, مرجع سابق ذكره, ص737

[4] صورية معموري, هجيرة الشيخ, محددات و عوامل نجاح الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية, الملتقى الدولي الرابع المناقشو و الإستراتيجيات التنافسية خارج المحروقات في الدول العربية, الشلف, 8-9 نوفمبر,2010, ص9.

[5] عمر صقر, مرجع سابق ذكره, ص94.

المحددات، وعندما تتحقق كل هذه المحددات تتمكن الدولة من تحقيق ميزة تنافسية ديناميكية ومطردة، وتنجح صناعتها عالميا، وبالعكس عندما لا تتحقق بعض هذه المحددات أو تكون غير مدعمة ومحفزة لاستمرارية الميزة التنافسية، تؤدي إلى تأكلها وتدهورها، فإذا لم تقم الدولة بخلق وتنمية عناصر الإنتاج الصانعة ما بالمعدلات المرغوب فيها فقد تتدهور الميزة التنافسية لهذه الصناعة.

فمثلا تدهور أحد عناصر الإنتاج ألا وهو اليد العاملة يمكن أن يكون نتاج:[1]

. عدم الاهتمام بمراكز البحث العلمية والتكنولوجية.

. عدم الاهتمام بالمؤسسات التعليمية مقارنة بالدول الأخرى.

1 -دور الصدفة:

تعتمد محددات الميزة التنافسية على بيئة التنافس في مختلف الصناعات الأمر الذي يعطي للأحداث العابرة أو التطورات التي تقع خارج نطاق سيطرة وتحكم الحكومات والتي يمكن أن تبطل فوائد بعض المنافسين وتجلب تغييرا في الموقع التنافسي بسبب التغيرات الطارئة مثل الحروب القرارات السياسية للحكومات الأجنبية الاختراعات الجديدة، التقدم التقني، التطورات السياسية العالمية الكوارث الطبيعية، توقف أو تعطيل تكاليف المدخلات، الانتقالات السريعة في أسواق المال العالمية ومعدلات الصرف، تدفع الطلب العالمي أو الإقليمي وغيرها من التغيرات الطارئة وعليه تؤثر الصدفة من حيث اتخاذ القرار الذي يسمح بالانتقال إلى مواقع المنافسة[2].

2-دور الدولة:

تكمن أهمية الدولة في تأثيرها على المحددات الأربعة الرئيسية المكونة لنموذج الماسة بطريقة ايجابية أو سلبية حيث يظهر دور الدولة بالنسبة للصناعات المرتبطة والمدعمة بطرق عديدة من خلال الرقابة على وسائل الإعلان والدعاية أو عن طريق الإجراءات التي تتخذها لتنسيق الخدمات المتبادلة بين المؤسسات ويبرز أيضا دورها في توجيه إستراتيجية وبنية ومنافسة المؤسسات، وفي السياق ذاته يظهر اتجاه يرى أن للدولة دور محددا لا يتعدى الرقابة والإشراف أي للدولة الحارسة ومهما يكن من أمر فالحاجة إلى تدخل الدولة في الدول المتقدمة تختلف عنها في الدول النامية، فهذه الأخيرة مازالت في حاجة ماسة إلى دور أكبر للدولة لتوفير البنى الأساسية وتقدم الدعم للصناعات والمؤسسات وكذا تكييف التشريعات والمواد القانونية لتمكينها من جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتكنولوجيا ورفع السياسات الكفيلة للنهوض باقتصاديها وتنميتها ومجمل القول أن البحث عن محددات القدرة التنافسية حسب "منهج بورتر هو بحث عن مصادر زيادة الإنتاجية والنمو المستمر في تحقيق تنافسية عالية للدولة، يستدعي الانتقال نحو

[1] محمد الطيب دويس, براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات و الدول حالة الجزائر,جامعة ورقلة,2005,ص26.

[2] سامية لحول ، تحديث أثر ركائز الميزة التنافسية لصناعة الدواء في الجزائر باستخدام النموذج الماسي لبورتر، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة ، العدد 09 2009 ، ص 42.

الصناعات ذات الإنتاجية العالية والقيمة المضافة وتتمثل في الصناعات المرتكزة أساسا على التطوير والابتكار ولذلك اعتمد "بورتر" في الأساس على نصيب الدولة من السوق العالمية من الصادرات كثيفة المعرفة والتكنولوجيا لقياس الميزة التنافسية الدولية.[1]

[1] صورية معموري ، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجية التنافسية الصناعية في المحروقات في الدول العربية الشلف، 8-9 نوفمبر 2010،ص10.

الشكل رقم (1): منظومة محددات الميزة التنافسية

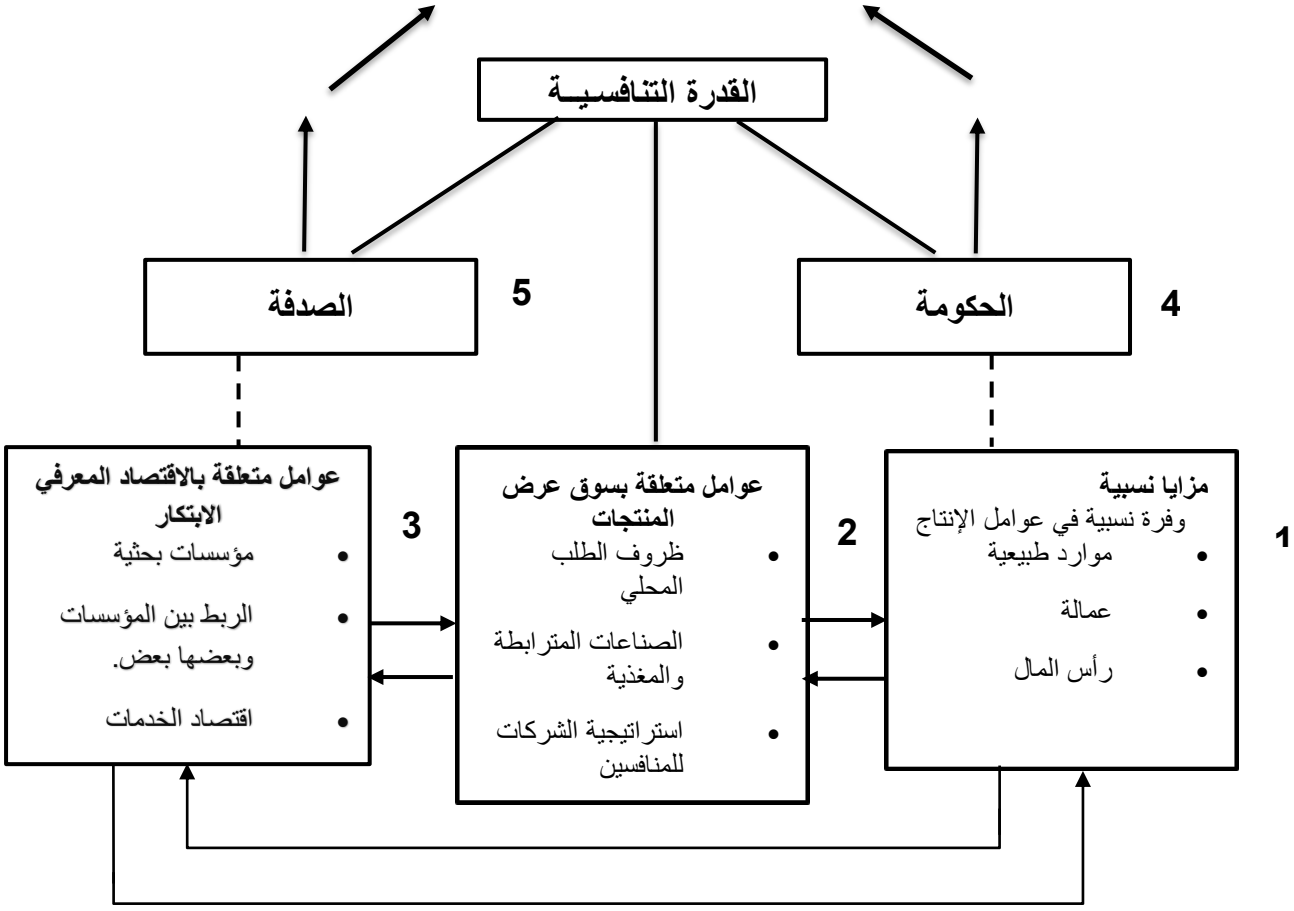

Source : Michael Porter (1990), ¨Copmpetitive advantage of nation¨, Administration of Macmillan Inc, New York, p.27.

المطلب الثاني : أنواع التنافسية

عملت العديد من الكتابات على تقسيم التنافسية لعدة أنواع، وكان أبرز تلك التقسيمات، تقسيم مايكل بورتر للتنافسية على صعيد المؤسسة حيث قسمها إلى نوعين إما تنافسية على أساس التكلفة الأقل، أو تنافسية على أساس الاختلاف والتميز.

ومن التقسيمات البارزة أيضا للتنافسية (التنافسية اللحظية، والقدرة التنافسية).وكذلك يوجد التنافسية السعرية والغير السعرية والتنافسية الظرفية والتنافسية المستدامة، وفيما يلي بيان لكل تلك الانواع وكذا مدى أهميتها.

1 تقسيم مايكل بورتر للتنافسية:

يرى مايكل" بورتر" أن التنافسية على صعيد الشركة أو الميزة التنافسية للشركة تنقسم إلى نوعين:[1]

[1] مصطفى أحمد حامد رضوان, التنافسية :آلية من آليات العولمة الاقتصادية و دورها في دعم جهود النمو و التنمية,الطبعة الأولى, الإسكندرية,2011, ص32-33.

1-1-تنافسية عن طريق التميز في التكلفة:

حيث تتميز بعض الشركات بقدرتها على إنتاج وبيع نفس المنتجات المتداولة في الأسواق بسعر أقل من منافسيها، ومن ثم تكتسب ميزة تنافسية، وهذه الميزة تنشأ من قدرة الشركة على تقليل التكلفة.

1-2-التنافسية عن طريق الإختلاف أو التميز:

حيث تتميز شركات بقدرتها على انتاج أو تقديم سلع أو خدمات فيها شيئ ما مختلف ذو قيمة لدى العملاء بحيث تنفرد به عن المنافسين.

وترتيبا على هذا التقسيم يرى مايكل بورتر ان هناك ثلاث استراتيجيات رئيسية للتنافسية:

الإستراتيجية الأولى: استراتيجية أقل تكلفة

وفيها تكون استراتيجية الشركة تقليل التكلفة بالطبع مع المحافظة على مستوى مقبول من الجودة، مثل الكثير من المنتجات الصينية في الوقت الحالي التي تغزو العالم وتماثل عدد كبير من المنتجات في جودتها ولكن بخامات المماثلة لها.

الإستراتيجية الثانية: استراتيجية التميز

وفيها تكون استراتيجية الشركة أن تقدم منتجات او خدمات متميزة عن تلك المقدمة من شركات منافسة، وبالتالي فإن العميل يقبل أن يدفع فيها سعر أعلى من المعتاد، مثال السيارات الألمانية فعلى الرغم من ارتفاع ثمنها فإن المستهلك يقبل عليها لتميزها عن غيرها من السيارات.

الاستراتيجية الثالثة: استراتيجية التركيز

في هذه الاستراتيجية تركز المؤسسة على شريحة معينة من المستهلكين في السوق وتحاول تلبية طلباتهم وبالتالي فإن المؤسسة في هذه الحالة تهدف إلى تحقيق التميز في المنتجات أو السعر أو كلاهما.

2-التنافسية اللحظية والقدرة التنافسية:

قسم البعض التنافسية بين الشركات لنوعين وفقا للزمن وهما:

2-1-التنافسية اللحظية:

وتعتمد هذه التنافسية على النتائج الإيجابية المحققة خلال دورة محاسبية، والتي قد تنتج عن فرصة عابرة في السوق، أوعن ظروف جعلت المؤسسة في وضعية احتكارية، وهي قد لا تكون في المدى الطويل.[1]

2-2-القدرة التنافسية:

[1] عمار بوشناف الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية: مصادرها تنميتها وتطويرها، مذكرة ماجيستير، غير منشورة)، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص 12.

وهي تلك التي تستند لمجموعة من المعايير، تربطها علاقات متداخل بينها، فكل معيار يعتبر ضروري لأنه يوضح جانبا من القدرة التنافسية، ويبقى المؤسسة صامدة في بيئة مضطربة. تتميز القدرة التنافسية بأنها طويلة المدى وتستمر خلال عدة دورات محاسبية.[1]

3-التنافسية السعرية والتنافسية الغير السعرية:

أما على صعيد تنافسية الدولة فهناك نوعين للتنافسية وهما التنافسية السعرية والتنافسية غير السعرية نوضحها فيما يلي:

3-1-التنافسية السعرية:

تتعلق بالنسبة للدول مباشرة بسعر الصرف، فهي تمثل القدرة على البيع في الأسواق الخارجية للمنتجات المحلية بسعر مساوي أو أقل لسعر منتجات تلك الدولة، وإذا اعتبرنا أن بلدين لهما نفس تكاليف الإنتاج فإن سعر الصرف يمكن أن يعطي امتيازا تنافسيا لواحدة من هاتين الدولتين.

فهو يعتبر أداة الربط بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي، حيث يؤدي ارتفاع سعر الصرف (عدد وحدات العملة المحلية مقابل وحدة واحدة من العملة الأجنبية)، إلى ارتفاع أسعار السلع الأجنبية في السوق المحلية وبالتالي جعلها أقل قدرة على المنافسة في الأسواق في الاقتصاد المحلى، ويرفع قدرة السوق المحلى على المنافسة في الأسواق العالمية.[2]

3-2-التنافسية غير السعرية:

وتشمل التنافسية النوعية التي تعني النوعية والملائمة وتسهيلات التقديم وعنصر الابتكار فالبلد ذو المنتجات المبتكرة وذات النوعية والاكثر ملائمة للمستهلك بوجود المؤسسات المصدرة ذات السمعة الحسنة في السوق، يتمكن من تصدير سلعة حتى ولو كانت أعلى سعرا من سلع المنافسة.[3]

4-التنافسية الظرفية والتنافسية المستدامة:

في حين يميز تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2000 بين نوعين من تنافسية الدولة وهما:

4-1-التنافسية الظرفية الجارية ودليلها:

وتركز على مناخ الأعمال وعمليات الشركات واستراتيجياتها وتحتوي على عناصر مثل التزويد، التكلفة النوعية، والحصة من السوق.

[1] عبد السلام أبو قحف التنافسية وتغير قواعد اللعبة مكتبة ومطبعة الإشعاع الاسكندرية 1996، ص 25.
[2] Bertrand nezys, les politiques de compétivité, édition economica, paris, 1994,p11.
[3] منير نوري، مرجع سابق ذكره، ص 25.

2-4-التنافسية المستدامة (الكامنة) ودليلها:

وهي التنافسية التي تركز على الابتكار ورأس المال البشري والفكري، تحتوي على عناصر متنوعة أهمها: التعليم، رأس المال البشري، الانتاجية البحث والتطوير، الطاقة الابتكارية وقوى السوق.[1]

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في دعم القدرة التنافسية

الفرع الأول: العوامل المؤثرة في دعم القدرة التنافسية

تتمثل هذه العوامل فيما يلي: [2]

- **العنصر البشري المؤهل:** فالموارد البشرية ذات المهارات والقدرة على أداء أعمال البحث والتطوير والتصميم تعتبر أساس تعزيز التنافسية من خلال القدرة على أداء الأنشطة والدخول في الحلقة المنتجة وتحقيق المزيد من الازدهار والنمو.
- **إطار مؤسسي فعال:** ويتمثل في تلك المؤسسات التي تعمل على تطبيق السياسات التنافسية وتركز على إعادة تأهيل الموارد البشرية طبقا للمواصفات الدولية وتقديم الدعم الفني والخبرات للمنشآت المحلية وتتمثل فعالية الإطار المؤسسي من خلال نقل المعلومات لمنشآت الأعمال لتحديد الشركاء والأنشطة، فرض تنفيذ حقوق الملكية والعقود، زيادة درجة المنافسة وتكافؤ الفرص.
- **ديناميكية النظام المالي:** حيث أن معدل الاحتياطات الدولية يعتبر المؤثر لمدى قدرتها على الاستجابة للصدمات الخارجية في ظل عدم القدرة على زيادة معدلات الدين الخارجي والتأثير على معدلات النمو والادخار ومصادر التمويل داخل الدولة
- **ديناميكية السوق:** يعتبر التدخل الحكومي من الأمور المحورية في التأثير على كفاءة الأسواق وتحقيق التنافسية المحلية الناجعة كما يمكن للحكومات عرقلة المنافسة بالإفراط في تنظيم دخول شركات جديدة إلى السوق وبتنظيم أنشطة السوق حول مجموعة مغلقة من المشتركين
- **البنية التحتية:** يمكن تصنيفها إلى البنية التحتية الملموسة مثل الطرق، الجسور، الموانئ، المطارات..... والبنية التحتية التسويقية التي تمثل مدى قدرة المؤسسات الداخلية على تسويق المنتجات دوليا ومدى القدرة على الاستفادة من النظم الداخلية (مثل نظام الشبكات الداخلية شركات التصدير، تجار التجزئة اعتمادا على عنصر الشفافية والمصداقية داخل الدولة.

ومما لا شك فيه أن تدعيم القدرة التنافسية يتطلب تظافر كافة الجهود سواء في دور حكومي متميز ومتطور وكذلك على المستوى الجزئي لا بد من تطوير في الفكر الإداري والسلوكي لمنظمات الأعمال من خلال:

[1] محمد الطيب دويس, مرجع سابق ذكره, ص8.
[2] كاكي عبد الكريم,مذكرة ماستر بعنوان أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري, جامعة غرداية, 2011/2010.

- الاستقرار الاقتصادي وسهولة تعرف القطاع الخاص على مسيرة الدولة الاقتصادية المستقبلية.
- توافر الرؤية الواضحة والثقة المتبادلة بين الحكومة والمنشآت والشفافية والمساواة بين الجميع في التعامل مع الممارسات التجارية.
- ألا يكون للمصالح الخاصة وزن سياسي ثقيل يؤثر على اتجاهات وقرارات الحكومة.
- استناد السياسات الداعمة للتنافسية على المزايا البنية سواء كانت مزايا استاتيكية (حاضرة) أو ديناميكية (يمكن تطويرها في المستقبل) في ظل الهدف الرئيسي الذي تسعى إليه الدولة والذي ينصب على زيادة الكفاءة الاقتصادية وزيادة النشاط الاقتصادي.

الفرع الثاني: السياسات المطلوبة لدعم القدرة التنافسية وتطوير مناخ الأعمال:

يتضح مما سبق أن عملية بناء ودعم القدرة التنافسية هي عملية ديناميكية طويلة الأجل، تعتمد على التنافسية المحلية التي تحتوي في طياتها على مجموعة من عوامل الاستجابة والتي تؤدي بتوافرها إلى تهيئة مناخ الأعمال، إضافة إلى تبني مجموعة من السياسات والإصلاحات حتى يمكن توفير الأساس الذي يمكن من خلاله تعزيز القدرة التنافسية، وتتمثل تلك السياسات فيما يلي:

1-السياسات الاستثمارية:

إن تحسين المناخ الاستثماري له أهمية كبيرة في جذب التقنيات الحديثة وانسياب الأموال من الخارج إلى الداخل وهنا يحقق المناخ بذلك مساهمة فعالة في تحقيق أهداف التنمية ومواجهة المتغيرات العالمية والتكتلات الاقتصادية، وظاهرة العولمة وما تحققه من تنافسية عالمية، ولتهيئة المناخ الاستثماري يجب مراعاة ما يلي:[1]

- العمل على توفير بيئة اقتصادية فعالة تعمل على علاج الاختلالات الاقتصادية.
- العمل على توفير قاعدة بيانات ومعلومات متطورة ومواكبة للتغيرات المستمرة في الأسواق وتسهيل الحصول عليها بواسطة كافة المستثمرين والمساعدة في دراسة الجدوى.
- أن يكون للدولة دور رقابي رسمي لجذب الاستثمار مع تحديد مجالات التدخل الحكومي مع عدم تغيير السياسات المتبعة عند تغيير الحكومات، بالإضافة إلى توفير البنية التحتية اللازمة للاستثمارات.

2-السياسات المالية والتجارية:

يمكن إيجاز أهم السياسات المالية والتجارية الداعمة للقدرة التنافسية في:

[1] علي لطفي, الاستثمارات العربية و مستقبل التعاون الاقتصادي العربي, المنظمة العربية للتنمية الادارية, القاهرة, 2009, ص34,35.

- إيجاد قطاع مالي يتميز بالمرونة والقدرة على الاستجابة للمتغيرات الاقتصادية ويكون ذا كفاءة للتنافس مع المؤسسات المالية العالمية لتجميع الاستثمارات داخل الدولة، مع عدم قصر القطاع المالي على المؤسسات المصرفية إنما توفير أجهزة للرقابة التمويلية والقانونية بغرض زيادة معدلات الادخار المحلي على اعتباره المحرك المحوري للمناخ الاستثماري الجيد.

- لابد من سياسات واضحة للإصلاح الضريبي سواء فيما يتعلق بمستويات الضرائب الجاذبة للاستثمارات الأجنبية أو بخفض الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية والضرائب على المبيعات على السلع الاستثمارية، إضافة إلى خفض الأعباء الإجرائية المالية التي يتحملها المصدرين.

- تعديل هيكل الرسوم الجمركية من خلال الخفض التدريجي لها تزامنا مع النضج التدريجي للمنشآت المحلية (الناشئة) وهو ما يمثل أساسا لتقييم الأداء ومعرفة أوجه القصور وأسبابه.

- الاهتمام بنشاط التسويق الالكتروني عبر شبكة الانترنت.

3-السياسات النقدية:

مما لا شك فيه أن السياسات النقدية التي تتبعها الدولة لها تأثير على نمو الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والمنافسة للمنتج المحلي وبناءًا عليه يجب تخفيض أسعار الفائدة على القروض والعمل على ضبط سعر الصرف عند مستويات واقعية والتنويع في الأوزان النسبية للعملات القابلة للتحويل في تكوين الاحتياطات منها، إضافة إلى إعطاء الثقة في العملة الوطنية سواء على المستوى المحلي من خلال خفض معدلات التضخم أو على المستوى الدولي من خلال قابليتها للتحويل.

4-السياسات الصناعية:[1]

من أجل التفاعل الإيجابي مع الانفتاح والاندماج بالسوق المحلي لابد من أن تتمحور السياسات الصناعية حول:

- المزيج السليم بين عناصر التكنولوجيا المحلية والأجنبية.

- تطوير قاعدة الصناعات المغذية والوسيطية.

- وضع حوافز لتعميق التصنيع المحلي وبناء مراكز للتصميم تنتشر بصورة نوعية مع كل نشاط صناعي.

- تقييم الإمكانيات الفعلية لمراكز عن طريق جهاز متخصص يقوم بربطها بالتجمعات الصناعية.

- منع الإعفاءات الضريبية على المبالغ المخصصة للبحوث والتطوير وإعفاء الواردات من المعدات وأجهزة البحث والتطوير من الرسوم الجمركية والسماح بالاستهلاك المرتفع لتلك المعدات.

[1] راجع في هذا الصدد: معهد التخطيط القومي المصري (2002): رؤية مستقبلية لعلاقات ودوائر التعاون الاقتصادي المصري الخارجي، الجزء الأول، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، القاهرة، رقم: 149، مارس، ص.91، 92.

- تقديم حوافز خاصة بتشجيع الاستثمار الصناعي في المشروعات كثيفة العمالة والمجالات التي تولها الدولة أهمية.

- تقديم حوافز خاصة بتشجيع البحث والتطوير ورعاية الخلق والابتكار في المنتجات الصناعية بتصميمات محلية متطورة.

المبحث الثالث: مؤشرات قياس القدرة التنافسية.

المطلب الأول: مؤشرات المنهج التقليدي لقياس التنافسية

يشتمل هذا المنهج على مجموعة من المؤشرات التي يقوم كل منها بترتيب المستويات السلعية حسب قدرتها التنافسية، ويتوقف نجاح هذه المؤشرات على درجة ملائمتها للتطورات التي استجدت على ساحة الاقتصاد العالمي من عولمة، وتحرير التجارة وانفتاح الأسواق إذ تفترض هذه المؤشرات ضمناً شمول مفهوم التنافسية داخلياً وخارجياً، وتستند الى أسواق خالية من التشوهات الناجمة عن التدخل الحكومي[1]. وتبرز أهمية التكاليف والأسعار كمتغيرات حاكمة لتفسير أنماط تدفقات التجارة الخارجية بجانب أهمية العناصر الهيكلية كالتكنلوجيا والإنتاجية في تعزيز القدرة التنافسية الصناعية وأهم مؤشراته:

أ-المؤشرات التي تعتمد على بيانات التجارة الخارجية وأهم هذه المؤشرات:

1-مؤشر الميزة النسبية الظاهرة (Revealed Comparative Advantage Indicator)

ويعكس هذا المؤشر الكفاءة الاقتصادية للموارد الحقيقية ويعرف بمؤشر (بلاسا balassa)، إذ أوضح أنه يمكن الاعتماد على تدفقات التجارة الفعلية، في تفسير الميزة النسبية التي تتمتع بها الدولة بما يسمح بإدخال الموارد والعوامل السعرية وغير السعرية كافة في تحديد الميزة النسبية لها، وبما يسمح بتقارب مفهوم الميزة النسبية بمفهوم الميزة التنافسية لبورتر، بحيث يمكن الاعتماد على مقاييس الميزة النسبية في قياس الميزة التنافسية بالمعنى الأكثر شمولاً[2]. وتعد هذه المؤشرات الأكثر شيوعاً في قياس القدرة التنافسية لسهولة ودقة قياسها، ويقيس مؤشر الميزة النسبية الظاهرة صادرات دولة ما من سلعة معينة في هيكل صادرات هذه الدولة مقسومة على الأهمية النسبية لإجمالي الصادرات العالمية ويأخذ هذا المؤشر الصيغة الأتية:

$$(X_{wk}/X_{wt}) / RCA = (X_{ik}/X_{it})$$

[1] شبام خيمياني، واندرستون، مؤشرات القدرة التنافسية الدولية لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، نشرة الندوة، منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا، القاهرة،1996، ص7

[2] هبة الله الصادق، القدرة لتنافسية للصناعات الهندسية دراسة تطبيقية على صناعة الأجهزة الكهربائية ذات الإستخدام المنزلي، بحث مشارك في ندوة التنافسية للاقتصاد المصري -الواقع وسبل تحقيق الطموحات، تحرير: ليلى أحمد الخواجة، الطبعة الأولى، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2004، ص 342

إذ أن:

RCA : تمثل مؤشر الميزة النسبية الظاهرة للدولة

Xik / Xit : تمثل صادرات الدولة من السلعة k نسبة الى صادراتها الكلية.

wk / wt : تمثل صادرات العالم من السلعة k الى إجمالي الصادرات العالمية. وعندما يأخذ هذا المؤشر قيمة أكبر من واحد صحيح يدل ذلك على تمتع هذه الصناعة بميزة تنافسية، والعكس صحيح، ويعتمد هذا المؤشر على بيانات الصادرات فقط، وذلك لأن الصادرات تعطي اختبارا صادقاً للقدرة التنافسية للصناعات المحلية، هذا فضلاً عن أن نمو الصادرات للدولة النامية له علاقة وثيقة بالتحسن في مستوى المعيشة.[1]

2-مؤشر أولوية التصدير (Export Priority Indicator)

من المسلم به أن السعي نحو زيادة الصادرات من سلعة ما أو مجموعة سلعية معينة يتطلب زيادة الواردات من بعض مستلزمات الإنتاج المباشرة وغير المباشرة، اللازمة لهذه السلعة، أو زيادة المستخدم من بعض المستلزمات المحلية القابلة للتصدير، فإذا كان هدف الدولة زيادة متحصلاتها من النقد الأجنبي، ينبغي عليها التوسع في أنشطة التصدير التي تحتاج الى أقل قدر من المستلزمات المستوردة أو المستلزمات القابلة للتصدير، وتستخدم الصيغة الآتية في حساب هذا المؤشر:

$$EP = [(LI + LX) / X] * 100$$

إذ أن:

LI : قيمة المستلزمات المستوردة

LX: قيمة المستلزمات الكلية القابلة للتصدير

X : قيمة صادرات السلعة

وكلما زادت هذه النسبة عن 100% دل ذلك على تناقص أهمية هذه السلعة في زيادة متحصلات الدولة من النقد الأجنبي، والعكس صحيح، ثم يتم بعد ذلك ترتيب السلع بحيث تعطي السلعة درجة أعلى في سلم الأولويات التصديرية كلما انخفضت قيمة المؤشر الخاص بها.[2]

[1] منى طعيمة الجرف، مفهوم القدرة التنافسية ومحدداتها مسح مرجعي سلسلة أوراق إقتصادية، العدد 19، مركز البحوث والدراسات الإقتصادية والمالية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2002، ص 16.

[2] ليلى عاشور، مصدر سابق، ص 173

ب-مؤشرات الميزة النسبية السعرية

بصفة عامة تعتمد قدرة الدولة على بيع السلع والخدمات في الأسواق الدولية، ومن ثم قدرتها على مواجهة السلع والخدمات الأجنبية وأسعار تلك السلع، لذلك تستخدم معظم الدراسات التي تتحدث عن التنافسية الدولية المؤشرات السعرية أداة للتعبير عن القدرة التنافسية للدولة ومن بين تلك المؤشرات:

1-مؤشر الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج

ويمثل هذا المؤشر الصيغة التالية:

$$\text{مؤشر الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج} = \frac{\text{المخرجات}}{\text{إجمالي عناصر الإنتاج}} \times 100$$

ووفقاً لهذا المؤشر تكون الدولة قادرة على التنافس دولياً لو كانت الإنتاجية الكلية لعناصر إنتاجها مرتفعة بالمقارنة بالدولة المنافسة، ويعيب على هذا المؤشر صعوبة الحصول على بيانات لعناصر الإنتاج الأخرى مثل رأس المال بين الدول بشكل يساعد على القيام بمقارنات دولية، وذلك بسبب تباين أسعار الفائدة بين الدول، فضلاً عن اختلاف الأنظمة الضريبية بين الدول، وأيضا يعيب على هذا المؤشر صعوبة تطبيقية في الدول النامية وذلك بسبب صعوبة قياس إنتاجية عناصر (العمل والارض، ورأس المال) من وقت لآخر.، لذا استخدم الاقتصاديون مؤشر الإنتاجية المتوسطة لعنصر العمل، ومؤشر تكلفة وحدة العمل [1].

2-مؤشر تكلفة وحدة العمل

تعبر الإنتاجية عن العلاقة بين قيمة الناتج وكمية المدخلات اللازمة لإنتاجها، وعادة ما تقاس الإنتاجية بتكلفة وحدة المدخلات التي تستخدم في العملية الانتاجية، وبافتراض إن عنصر العمل هو العنصر الإنتاجي الوحيد، وتستخدم إنتاجية عنصر العمل للتعبير عن القدرة التنافسية للدولة، وقد اعتادت أغلب الدراسات الاقتصادية استخدام مؤشر تكلفة وحدة العمل، للتعبير عن مستوى الإنتاجية، ومن ثم المقدرة التنافسية للدولة لاسيما في إطار المقارنات الدولية[2]. ومن ثم فان الدول التي تعاني من ارتفاع تكلفة الأجر من المفترض أن تكون أقل تنافسية، وتزداد فاعلية هذا المؤشر في الدول التي تطبق فنون تكنلوجيا كثيفة العمل ويتخذ هذا المؤشر الصيغة الاتية:

$$ULC=(WL_i) / VA_i$$

[1] ليلى عاشور، المصدر السابق، ص 175

[2] مصطفى بابكر، التنافسية العربية الأداء الاقتصادي الكلي، الإنتاجية الكفاءة، هيكل الأسواق، بحث ضمن كتاب: التنافسية تحدي الاقتصادات العربية، الطبعة الأولى، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2005، ص 43.

إذ أن:

WL : إجمالي الأجور المدفوعة في الصناعةi

VA : القيمة المضافة الصافية في الصناعة i

وعادة ما يطلق على هذه الصيغة اصطلاح مؤشر الكثافة النسبية لعنصر العمل، لأنها توضح النصيب النسبي لتكلفة العمل في ناتج السلعة، وكلما انخفضت قيمة هذا المؤشر عن الواحد الصحيح دل ذلك على إنخفاض تكلفة وحدة العمل بالمقارنة بمستوى القيمة المضافة في الصناعة، ويتميز هذا المؤشر بالسهولة النسبية.

المطلب الثاني: مؤشرات بعض تقارير التنافسية في العالم.

تنشر العديد من المنظمات والهيئات الدولية (المعهد الدولي لتنمية الإدارة IMD المنتدى الاقتصادي العالمي WEF، منظمة الأمم المتحدة UN AT Kearney...) تقارير سنوية، تتضمن مؤشرات تهدف إلى تصنيف دول العالم بدلالة معايير مختلفة مثل التنافسية، التطور البشري، الحرية الاقتصادية، تكلفة الأعمال...الخ.

وقد قام فابريك هاتم بتلخيص معظم هذه التقارير ومؤشراتها في جدول (رقم 1) يبين فيه تعداد الدول التي يخصها كل تقرير وطريقة إعداد هذه المؤشرات.

- تقرير المعهد الدولي لتنمية الإدارة (IMD):

يصدر هذا المعهد سنوياً ومقره سويسرا منذ بداية التسعينات، وهذا في إطار التحضير للمنتدى الاقتصادي العالمي كتاب عن التنافسية في العالم (WCY: World Competitiveness Yearbook)، والهدف منه جمع عناصر أساسية لمقارنة خصائص بيئة الأعمال وتلخص على شكل مؤشر وحيد يتم على أساسه تصنيف الدول بدلالة نوعية البيئة الموفرة للمؤسسات، حوالي 200 نوع من ا المعطيات الأساسية تجمع في مجالات مختلفة : تنافسية واستقرار الاقتصاد الكلي نوعية وتكلفة عوامل الإنتاج، الهياكل القاعدية، البحث والتطوير، تسيير المؤسسة، البيئة الإدارية والجباية.

جدول رقم 1 ملخص للمؤشرات

الهيئة	المؤشر	السنة	الرتبة الأولى	عدد الدول	الطريقة
المنتدى الاقتصادي العالمي WEF	مؤشر تنافسية التجارة	2003	فلندا	93	مؤشر مركب يتكون من عشرات المقاييس التي تقيس شروط التنافسية للمؤسسة في دولة ما(تنظيم المؤسسة, بيئة الأعمال)
AT karney	المؤشر السري	2003	الصين	64	نتيجة لصبر أراء متخدي القرار الخواص حول صورة دولة ما.
تقرير الاستثمار العالمي FDI	FDI potential index	2003	USA	140	مؤشر مركب يتكون من عشرات مقاييس جاذبية دولة ما للاستثمارات الأجنبية.
AT karney	دليل العولمة	2004	أيرلندا	62	مؤشر مركب يتكون من عشرات المقاييس التي تقيس درجة انفتاح دولة ما للتدفقات من كل نوع (تجارة, رؤوس أموال, الأفكار, التكنولوجية...).
منظمة الأمم المتحدة UN	مؤشر التنمية البشرية	2003	النرويج	175	مؤشر مركب يتكون م بضعة مقاييس تخص الصحة, التعليم و الدخل حسب الفرد.
المنتدئ الاقتصادي العالمي WEF	GCI	2003	فلندا	102	مؤشر يتكون من عشرات المقاييس التي تقيس العوامل الكلية للنمو(البيئة الكلية للإقتصاد, السياسة, التكنولوجية).
المعهد الدولي لتنمية الإدارة IMD	مؤشر التنافسية الإجمالية	2004	USA	52	مؤشر مركب مكون من200 مؤشر كمي للتنافسية(النتائج الاقتصادية الكلية, الهياكل القاعدية, التكنولوجية, الإدارة).
Heritage foundation	Economic Freedom Index	2004	هونغ كونغ	153	مؤشر مركب متكون من بضع عشرات المقاييس تقيس تدخل الدولة في الاقتصاد(الجباية, النفقات العمومية, التدخلات التنظيمية).
تقرير الإستثمار العالمي FDI	مؤشر الفعالية	2003	بلجيكا و لكسمبورغ	140	متوسط على ثلاث سنوات(1999-2001) لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الداخلة ومقارنتها بالناتج المحلي الصافي.

Source: Fabric hatem,"Les indicateur comparatifs de compétitivité et d'attractivité: une rapide revue de littérature", AFII

بعض هذه المعطيات عبارة عن إحصائيات تجلب من المنظمات المنتجة (خاصة أو عمومية) والبعض الأخر مستخرج من استبيان منجز من المعهد (IMD) لدى أعضاء شبكته، والمؤشر يحسب على أساس متوسط المراتب التي تحصلت عليها دولة ما في كل مؤشر جزئي، ونشر هذا التقرير يؤدي كل سنة في العالم إلى نقاش وطني على تنافسية البلد، وصورته في الخارج، وكذا نقاش على طريقة إعداد المؤشر ومصداقيته.

لخص هذا المعهد المؤشرات في ثمانية عوامل وردت في تقرير سنة 1997 وهي مبينة في الجدول الموالي:

جدول رقم 2: تكوين عوامل مؤشر المعهد الدولي لتنمية الإدارة

الرقم	تسمية العامل	عدد المؤشرات
01	الاقتصاد الكلي	30
02	العولمة	45
03	الحكومة	48
04	المالية	27
05	البنية التحتية	32
06	الإدارة	36
07	العلوم والتقنية	26
08	البشر	44

المصدر: تقرير المعهد الدولي لتنمية الإدارة بالتصرف

ليتم تجميعها سنة 2002 في أربع عوامل فقط: الإنجاز الاقتصادي، فاعلية الحكومة، فاعلية قطاع الأعمال، البنية التحتية، حيث يضم كل عامل عدة عناصر، وكل عنصر يشمل عدة مؤشرات أو متغيرات ذات طبيعة كمية مباشرة أو قياسات للرأي، بلغ تعدادها 244 مؤشر عام 1997 و314 سنة2000.

وتضم عينة الدول موضع الدراسة العديد من دول العالم النامية، ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وسنتي 2001 و2002 وبلغ تعدادها 49 دولة ليس من بينها أي دولة عربية، إعداد هذا التقرير كان يتم بالاشتراك مع منتدى الاقتصاد العالمي وتحضيرا لاجتماع المنتدى السنوي، لكن ابتدءا من سنة 1997 ينفصل منتدى الاقتصادي العالمي ويقوم بأعداد مؤشر للتنافسية خاص به، وهو الذي سوف رض له في العنصر القادم.

2-تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF):

يتخذ سويسرا مقراً له، ويصدر سنوياً تقرير التنافسية العالمية (GCY) بالتعاون مع مركز التنمية الدولية (CID) التابع لجامعة هارفرد بالولايات المتحدة الأمريكية، وهذا تحت عنوان "تقرير التنافسية الكونية، Global Competitiveness Yearbook" ويستخدم عدد كبير من المؤشرات موزعة على ثمانية عوامل: الإنتاج، الحكومة المالية، البنية التحتية، التقنية الإدارة العمل و المؤسسات، ويضم 102 دولة (تقرير سنة 2003) من بينها دول عربية هي مصر، الأردن، الجزائر، المغرب، تونس، ويقوم هذا التقرير بترتيب الدول بالاستناد على عدد كبير من المؤشرات بلغ عددها 175 مؤشراً سنة 2000 منها الكمي ومنها الكيفي ويخص آراء مديري الأعمال عبر العالم، ويعتمد المنتدى الاقتصادي العالمي في أعداده للتقرير على مقاربة أن ثروة الدول تتمثل في معدل الناتج المحلي الصافي حسب الفرد ومستوى نموه، والمؤشرين اللذين يعدهما المنتدى هما (GCI : Growth Competitiveness Index) و (CCI : Current Competitiveness Index) ويفترض أنهما يفسران نمو مستوى ثروة الأمم على المدى المتوسط.

فالمؤشر الأول GCI يركز على التنافسية كونها مجموعة مؤسسات وسياسات اقتصادية تضمن معدلات نمو مرتفعة على المدى المتوسط، ويهدف إلى قياس إمكانيات النمو للخمسة سنوات القادمة، بينما المؤشر الثاني CCI يستعمل المؤشرات الاقتصادية الجزئية لقياس الهيئات وهياكل السوق والسياسة الاقتصادية، التي تضمن مستوى آني من الازدهار وهو يهدف لقياس القوة الإنتاجية الآنية لنفس الدول.

المؤشران يعتمدان على نفس الأسلوب وهو إعداد مؤشر التنافسية كمتوسط مرجح لمجموعة من المتغيرات المعيارية.

يتم إعداد المؤشر GCI بناءاً على مجموعة مقاييس كمية (متغيرات اقتصادية كلية معيارية)، وكذلك يعتمد على تحقيقات كيفية تتم مع مديري المؤسسات في 102 دولة (4600 مؤسسة خاصة وعمومية)، مواضيع الاستبيان منظمة في عشر مواضيع:

- ✓ البيئة الاقتصادية الكلية: الإبداع ونشر التكنولوجيا، الهياكل القاعدية العامة.
- ✓ الهيئات العمومية: عقود وقوانين، الفساد، المنافسة في السوق الداخلي، تطور نظام العناقيد، سوق الأعمال وسياسة المؤسسات، السياسة البيئية.

تستعمل في حساب GCI عشرون فقط من مقاييس هذه المواضيع والجدولين الموالين (رقم3 و4) يوضحان كيفية حساب هذا المؤشر وكذا نوعية المتغيرات الكمية والكيفية.[1]

[1] Gregoir stéphane et Maurel françoise, "Les indices de compétitivité des pays : interprétation et limites", octobre 2002, p4-6

جدول رقم 3: تركيبة المؤشر GCI

أما مؤشر التنافسية الحالية (CCI : Current Competitiveness Index)، فيدرس الأسس الاقتصادية

المؤشرات الفرعية	عدد المتغيرات			وزن المتوسط الحسابي لمتغيرات المجموعة		وزن المركبة في المؤشر الإجمالي	
	كمي	كيفي	المجموع	كمي	كيفي	دول خارج القلب	دول القلب
بيئة الاقتصاد الكلي						3/1	4 /1
_ الاستقرار	5	2	7	7/5	7/2	3/1* 2/ 1	4/ 1*2/ 1
_ ترتيب خطر القروض	0	1	1	0	0	3/1* 4/ 1	4/1*4 /1
_ النفقات العمومية	1	0	1	1	1	3/1 *4 /1	4/1*4 /1
الهيئات العمومية						3/1	4 /1
_عقود وقوانين	0	4	4	0	1	3/1 *2 /1	4/ 1*2/ 1
_ الفساد	0	3	3	0	1	3/1 *2 /1	4 /1*2 /1
التكنولوجية						3/1	2/ 1
_ الإيداع	2	4	6	3/4	4/ 1	3/1* 8/1	2/ 1*2/ 1
_ التقنيات الجديدة للإعلام والاتصال	5	5	10	3/2	3/1	3/1* 2/ 1	2/ 1*2/ 1
_ نقل التكنولوجيا	1	1	2	1/2	2/1	3/1* 8/3	0
المجـــــــموع	14	20	34			1	1

الجزئية لمعدل الدخل القومي الصافي (PIB) بالنسبة لكل فرد ويعتمد على محددات الميزة التنافسية التي وضعها الاقتصادي بورتر (سوف نتعرض لها لاحقاً)، ويلجأ المنتدى الاقتصادي العالمي لأعداد هذا المؤشر إلى متغيرات كيفية مستخرجة من استبيان مع مدراء المؤسسات، واختيار هذه المتغيرات وترجيحها يتم بعد تحليل إحصائي صغير لعلاقة الارتباط بين هاته المتغيرات، وهذا انطلاقاً من علاقة خطية بين مستوى الدخل القومي الصافي بالنسبة لكل فرد ومخزون رأس المال لكل فرد لاقتصاد ما (يؤخذ رأس المال بالمعنى العام أي يتضمن رأس المال البشري).

لكن في الواقع عدد المتغيرات أكثر من عدد الدول لذا فالطريقة تعتمد على تحليل المعطيات عوض عن الانحدار الخطي المتعدد، كل المتغيرات المستخرجة من الاستبيان ليست قابلة للقياس ماعدا متغير واحد وهو عدد براءات الاختراع المودعة بالنسبة لكل فرد[1].

[1] المتغيرات الكيفية في الواقع هي المتوسط حسب كل دولة للإجابات الفردية لدى المؤسسات على أسئلة الاستبيان والإجابات الأصلية هي متغيرات كمية ذات مقياس من 0 إلى 7 أو من 1 إلى 7.

- المتغيرات الكمية تحول إلى مقياس من 1 إلى 7 اعتماداً على مجال القيم الكبرى المأخوذة من طرف كل الدول، هاته الدول تقسم إلى مجموعتين

جدول رقم 4: قائمة المتغيرات المستعملة في حساب GCI

	المتغيرات	
	كمية (أخر تاريخ معروف محولة إلى 1 – 7)	كيفية (مقياس 0 إلى 7 للإجابات الفردية)
البيئة الاقتصادية الكلية		
الاستقرار	-التضخم -الفرق بين معدل القارض - المقتوض -معدل الصرف الحقيقي بالنسبة للدولار الأمريكي (أساس 100 كمتوسط بين 1990-1995) -فائض APU - معدل الادخار للأمة.	- بلادك يمكن أن تعرف ركود السنة القادمة؟ - هل كان ميسر على مؤسستك الحصول على قروض السنة الماضية؟
ترتيب خطر القروض		المصدر: **الهيئات المستثمرة**
نفقات APU	بالنسبة المئوية من الدخل القومي الصافي	
الهيئات العمومية		
عقود وقوانين		-هل العدالة مستقلة عن الحكومة أو مرتبطة بها؟ -هل الأصول المالية والثروة معرفة بوضوح ومحمية بالقانون؟ -هل حكومتك غير متحيز في منح الصفقات العمومية؟ -هل تفرض الجريمة المنظمة تكاليف معتبرة في عالم الأعمال؟
الفساد		-ما هو معدل الرشوة في منح رخص الاستيراد والتصدير؟ -ما هو معدل الرشوة في منح رخص الشبكات العمومية؟ -ما هو معدل الرشوة في دفع الضرائب السنوية؟
التكنولوجيا		
الإبداع التكنولوجي	-عدد براءات الاختراع [1] -نسبة التمدرس في التعليم العالي	-ما هي وضعية بلدك بالنسبة للتكنولوجيا مقارنة بالدولة الرائدة؟ -هل الاختراع المستمر مصدر مداخيل في نشاطك؟ -هل تتفق كثيرا مع مؤسسات بلدك في البحث والتطوير مقارنة بالدول الأخرى؟ -هل التعاون مع الجامعات في البحث والتطوير مهم؟
NTIC التقنيات الجديدة للإعلام و الاتصال	-عدد الهواتف النقالة -عدد مستعملي الانترنت -عدد متصلي الانترنت -عدد خطوط الهاتف -عدد أجهزة الكمبيوتر [2]	-هل الاتصال في المدارس باهض الثمن؟ - هل المنافسة بين مزودي خدمة الانترنت كافية لضمان نوعية خدمة جيدة؟ -هل NTIC من الاهتمامات الكبرى للحكومة؟

- دول القلب وتعرف حسب متوسط عدد براءات الاختراع بالنسبة لعدد السكان والمسجلة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال سنوات الثمانينيات، باقي الدول تسمى ودول خارج القلب.

[1] عدد براءات الاختراع لكل فرد

[2] العدد لكل فرد

		-هل القوانين المتعلقة ب NTIC (حماية المستهلك، التجارة الالكترونية،....) متطورة ومحترمة؟
نقل التكنولوجيا (تخص الدول خارج القلب)	-باقي التكنولوجيا من التبادلات	-هل الاستثمارات المباشرة الداخلة مصدر مهم للتكنولوجيا الجديدة؟

Source: Gregoir stephane et Maurel française," Les indices de compétitivité des pays:interprétation et limites", INSEE, Octobre 2002, P4.

مؤشرات البنك الدولي (WB):

يقوم بإعداد مؤشرات عن التنافسية لعدد من الدول، وتنشر دوريا على شبكة الانترنت، وتشمل العديد من الدول العربية منها: الجزائر، مصر، الأردن، الكويت، موريتانيا، المغرب، عمان، السعودية، تونس، الأمارات واليمن، ويعتمد على 64 متغيراً في 5 عوامل وهي:

- ✓ الإنجاز الإجمالي (الناتج القومي الإجمالي للفرد، معدل النمو السنوي المتوسط).
- ✓ الديناميكية الكلية وديناميكية السوق (النمو والاستثمار الإنتاجية، حجم التجارة الإجمالي، تنافسية التصدير).
- ✓ البنية التحتية ومناخ الاستثمار (شبكة المعلومات والاتصالات، البنية التحتية المادية، الاستقرار السياسي الاجتماعي).
- ✓ رأس المال البشري والفكري.
- ✓ الديناميكية المالية.

4-مؤشرات صندوق النقد الدولي (IMF):

يقوم بنشر عدد محدد من المؤشرات أسعار الصرف الحقيقية المستندة إلى مؤشرات أسعار المستهلك، قيمة وحدة التصدير للسلع المصنعة، السعر النسبي للسلع المتداولة وغير المتداولة، تكلفة وحدة العمل في الصناعة التحويلية).

5- تصنيف حسب مؤشر الحرية الاقتصادية:

مؤشر طوره معهد HERITAGE بالولايات المتحدة الأمريكية وقد اعتمد لدراسة درجةالحرية على عشرة عوامل وكل عامل يتكون من مجموعة من المتغيرات (50 متغير) وهذه العوامل هي:

- ✓ حرية التجارة.
- ✓ العبء الضريبي للحكومة.
- ✓ تدخل الحكومة في الاقتصاد.

- ✓ السياسة النقدية.
- ✓ تدفقات رأس المال والاستثمار الأجنبي.
- ✓ الجهاز المصرفي.
- ✓ الأجور والأسعار.
- ✓ حقوق الملكية.
- ✓ الأنظمة.

المطلب الثالث: دور الدول لدعم التنافسية.

انطلاقاً من تعريف التنافسية على أنها "قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تلقى نجاحاً في الأسواق العالمية وتحافظ على متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي"، يتبين لنا مدى الارتباط الوثيق بين التنافسية ودور الدولة في تحقيقها ونجاحها، وذلك بتشجيع الأنشطة على توليد وفورات (خارجية) إيجابية، وتحويل الأرباح من الاقتصاديات الأجنبية إلى الاقتصاد المحلي، ويتم ذلك عبر تقديم إعانات تنافسية لدعم البحث والتطوير في الصناعة والحد من دخول المنشآت الأجنبية إلى الأسواق المحلية.

ويمكن تجسيد دور الدولة في تدعيم وتحسين تنافسيتها على المستوى الدولي، بتوفيرها لبيئة أعمال ملائمة، وهذا بتطبيق سياسات اقتصادية ومالية واجتماعية بغية تدعيم تنافسية النشاطات الإنتاجية والخدمية[1]، وتتمثل في:

- السياسات المالية والنقدية.
- سياسات الاستثمار وتهيئة المناخ الاستثماري.
- سياسات تعزيز القدرات التكنولوجية الذاتية.
- سياسة إصلاح التشريعات والمؤسسات.
- أساليب الممارسة الإدارية الرشيدة. سياسة تحديث البنية الأساسية المادية.
- تحديث الجهاز الحكومي والإداري.
- سياسة نشر وتداول المعلومات.

وقد بين مايكل بورتر دور الدول في تدعيم التنافسية في عمله حول المزايا التنافسية للأمم، متكامل يتضمن عدة محددات تفسر الميزة التنافسية للصناعات، فأما أن تكون معوقة حيث أستحدث منهج أو محفزة

[1] انوير طارق، مرجع سابق ، ص6.

للنجاح في المنافسة العالمية، وجزء منها يتعلق بالخصائص الداخلية للدولة ويمكن التحكم فيه والجزء الآخر يقع خارج نطاق الدولة ويصعب التحكم فيه، هاته المحددات هي:

محددات رئيسية : شروط وخصائص الإنتاج، أوضاع الطلب وخصائصه، دور الصناعات المغذية والمكملة المنافسة المحلية وأهداف المؤسسة.

محددان مساعدان ومكملان : دور الصدفة أو الحظ، دور الحكومة وسياستها المختلفة.

تتميز هذه المحددات كونها تعمل كنظام ديناميكي متكامل وتتفاعل مع بعضها البعض، بحيث يؤثر كل محدد في المحددات الأخرى، ويتأثر هو بدوره ببقية المحددات، وعندما تتحقق كل هذه المحددات تتمكن الدولة من تحقيق ميزة تنافسية ديناميكية ومطردة، وتنجح صناعاتها عالمياً، وبالعكس عندما لا يتحقق بعض هذه المحددات أو تكون غير مدعمة ومحفزة لاستمرارية الميزة التنافسية، تؤدي إلى تأكلها وتدهورها، فإذا لم تقم الدولة بخلق وتنمية عناصر الإنتاج لصناعة ما بالمعدلات المرغوب فيها فقد تتدهور الميزة التنافسية لهذه الصناعة.

فمثلاً تدهور أحد عناصر الإنتاج ألا وهو اليد العاملة يمكن أن يكون نتاج:

- تدهور المهارات المتخصصة للموارد البشرية.
- عدم الاهتمام بمراكز البحث العلمي والتكنولوجي.
- عدم الاهتمام بالمؤسسات التعليمية مقارنة بالدول الأخرى.

الفصل الثالث
الإطار التطبيقي للإنفتاح التجاري و أثره على القدرة التنافسية

تمهيد:

تتميز الاقتصادات التنافسية بالكفاءة و الآداء المتفوق و الإنتاجية العالية و الشعور بالمنافسة و كلها أمور تقارن بالأنظمة الاقتصادية الموجهة التي تفتقر إلى الروح التنافسية و غير القادرة على تحقيق الكفاءة أو التوزيع الجيد للموارد. ونتيجة لذلك تزايد اهتماما البلدان المتقدمة و الدول النامية على حد سواء فيما يتعلق بتعزيز قدراتها التنافسية على كسب الأسواق في عصر يتسم بالانفتاح المتزايد الذي من الممكن أن يكون مفيد لقدراتها التنافسية

بعد ما تم استعراض الجوانب النظرية الخاصة بموضوع الدراسة , من دراسة الإطار النظري للانفتاح التجاري و القدرة التنافسية , يهدف هذا الفصل إلى ربط الجزء النظري بالجزء التطبيقي من خلال دراسة أثر الانفتاح التجاري على القدرة التنافسية لدول المغرب العربي في فترة زمنية محصورة بين سنتي 1991 و 2022 و أيضا للإجابة على الأسئلة المطروحة و غيرها قسمنا هذا الفصل إلى :

المبحث الأول: مقومات دول المغرب العربي

المبحث الثاني: نمذجة قياسية لأثر الانفتاح التجاري على القدرة التنافسية لدول المغرب العربي.

الفصل الثالث: الإطار التطبيقي للإنفتاح التجاري و أثره على القدرة التنافسية

المبحث الأول: مقومات دول المغرب العربي

المطلب الأول: مقومات جغر افية

دول المغرب العربي تشمل الجزائر، ليبيا، موريتانيا، المغرب وتونس وتتميز بموقعها في شمال إفريقيا، تتنوع مقومات هذه الدول من حيث التراث الثقافي، حيث يعود أغلب سكانها إلى أصول عربية، بربرية أو مزيج منهما. كما تشمل المنطقة الصحراء الكبرى وهي أكبر صحراء حارة في العالم حيث تغطي مساحة كبيرة في المنطقة. كما تشمل جبال الأطلس والتي هي سلسلة جبلية تمتد عبر العديد من دول المغرب العربي وتشكل ميزة طبيعية هامة. كما تشمل المنطقة أيضا الساحل المتوسطي الذي يوفر موارد اقتصادية وثقافية حيوية لدول المنطقة.

ويعطي هذا الموقع الجغرافي المتميز أهمية كبيرة لمنطقة تعتبر محور تلاقي أربع أبعاد جيوستراتيجية مهمة، بدءًا من البعد المتوسطي وامتداداته الأوروبية شمالاً، والبعد الافريقي جنوبا، والبعد الشرق أوسطي شرقًا، امتدادًا إلى الخليج العربي وآسيا، وأخيرًا البعد الأطلنطي غربا. فضلاً عن كون المنطقة محورًا لتقاطع قارات العالم القديم.

الشكل رقم(2) الموقع الفلكي لدول المغرب العربي وتضاريسه

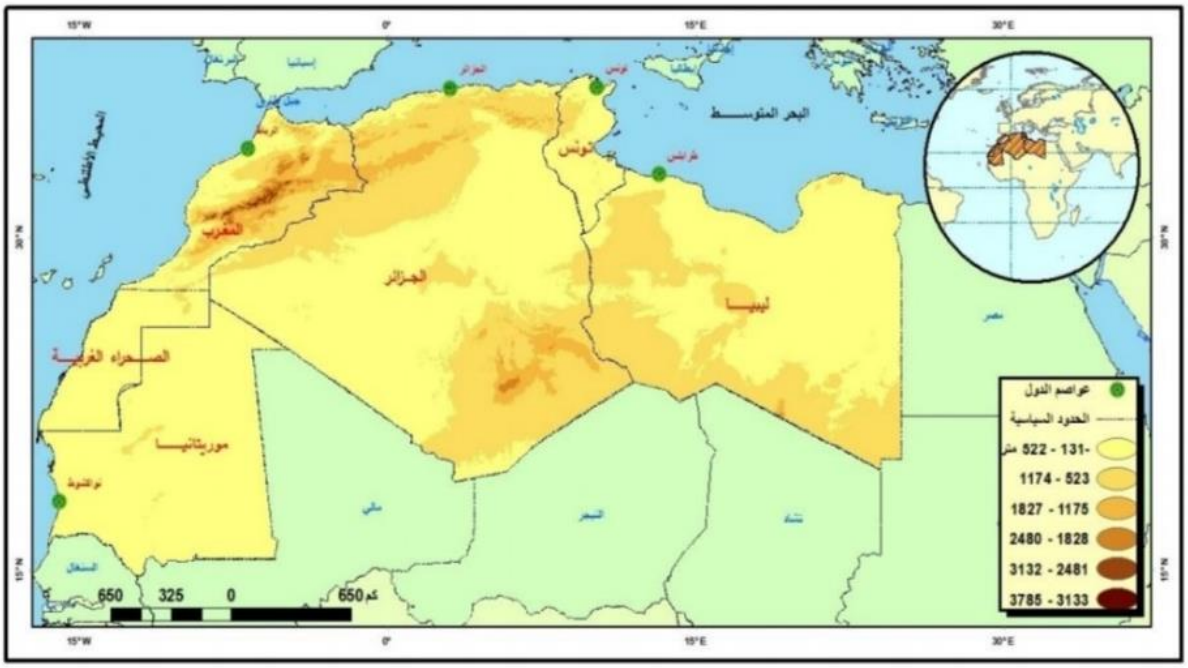

يعد موقع المغرب العربي موقعاً استراتيجيا بوحداته السياسية الخمسة، وهو كتلة جغرافية متناسقة من حيث القرب الجغرافي والبنية الجيولوجية والطبوغرافية، فضلا عن الوحدة البشرية المتجانسة ثقافياً ولغوياً، وسلالياً، ودينياً، وتاريخياً.

تمتد دول المنطقة على مساحة قدرها 5.782.140 كم² وبذلك تدخل في عداد الدول الفائقة مساحياً و التي تتراوح بين 2.500.000 : 6.000.000 كم² , و تقترب من الدول العملاقة مساحيا وفقاً لتصنيف (pounds:1963) و يوضح الجدول رقم (4)مساحات دول المغرب العربي و رتبتها القارية و العالمية.[80]

جدول رقم (4) مساحات دول المغرب العربي

الدول / المساحات	الجزائر	ليبيا	موريتانيا	المغرب	تونـــس
المساحة كم²	2.831.741	1.775.500	1.030.700	450.000	163.610
% من الدول	39,25	29,26	16.98	7.41	2.69
المرتبة المغاربية	1	2	3	4	5
%من قارة إفريقيا	7,85	5.85	3.40	1.48	0.53
المرتبة القارية	2	4	10	24	35
% من العالم	1,77	1.32	0.76	0.33	0.12
المرتبة العالمية	10	16	28	55	90

المصدر: من إعداد الباحث

يعرض الجدول مساحات دول المغرب العربي (الجزائر، ليبيا، موريتانيا، المغرب، وتونس) مع نسب مساحاتها مقارنة ببعضها البعض وبإفريقيا والعالم. الجزائر هي الأكبر في المنطقة، حيث تشكل 39.25% من المساحة الكلية لدول المغرب العربي وتحتل المرتبة الثانية في إفريقيا والعاشرة عالميًا. ليبيا تأتي في المرتبة الثانية إقليميًا ورابعًا في إفريقيا. تونس هي الأصغر، بنسبة 2.69% فقط من إجمالي المساحة الإقليمية.

80 -United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division (2019). World Population Prospects 2019, Online Edition. Rev. 1.

-The World Bank (19/06/2024) Labor force participation rate, total (% of total population ages 15+) (national estimate). - avialable at: https://data.worldbank.org/indicator/SL.TLF.CACT.NE.ZS

- The Global Economy (viewed 19/06/2024) Demographic pressures index - Country rankings. - available at: https://www.theglobaleconomy.com/rankings/demographic_pressures_index/

لهذه الفوارق الجغرافية الكبيرة بين دول المغرب العربي أثر على المشهد الإقليمي و الدولي و تفهم هذه الفوارق يساعد في تحليل و تفسير السياسات الاقتصادية و الاجتماعية لكل دولة, و التحديات و الفرص التي تواجهها بناءً على حجمها الجغرافي

المطلب الثاني: مقومات بشرية

يعد السكان الداعمة الأساسية للحياة الاقتصادية و السياسية, حيث يتيح عدد السكان الكبير للوحدات السياسية القدرة على تنمية اقتصادها من خلال استغلال مواردها و تكوين علاقات خارجية قوية مع دول العالم. يتميز المغرب العربي بتنوع أصوله البشرية. استوطن الأمازيغ المغرب منذ العصور القديمة, و عقب الفتح الإسلامي خلال العصور الوسطى, وفدت قبائل بني هلال و بني معقل العربية. في العصر الحديث هاجر الموريسكيون من مسلمين و يهود إلى المغرب بعد سقوط الأندلس. نتيجة لذلك تنوعت اللهجات و العادات الاجتماعية. العربية هي اللغة الرسمية للمنطقة, إلا أن السكان يتحدثون لغات متعددة, بما في ذلك الفرنسية و لهجات أمازيغية متنوعة. الديانة الرسمية هي الإسلام و تتواجد أقليات دينية أخرى مثل اليهودية و المسيحية.

جدول رقم (5) المعطيات السكانية لدول المغرب العربي

الدول / المساحات	الجزائر	ليبيا	موريتانيا	المغرب	تونس	الإجمالي /المتوسط الحسابي
عدد السكان "نسمة"	44,903,225	6,871,287	4,649,658	36,910,560	11,818,618	105,153,348
%	42.70	6.53	4.42	35.10	11.23	-
الرتبة العالمية	32	107	127	39	79	12
القوى العاملة%	29.89	47.8	41.1	45.5	47	42.25
النمو السكاني	1.6	1.36	2.78	1.26	1.11	1.62
الكثافة السكانية "نسمة/كم^2"	19	3.9	4.5	82.7	76.1	37.12
الزيادة الطبيعية	18.06	13.9	26.6	14	11.5	16.75

المصدر: من إعداد الباحث, إعتمادا على : البيانات المفتوحة للبنك الدولي[81]

يعرض الجدول المعطيات السكانية لدول المغرب العربي وتأثيراتها الاقتصادية. الجزائر هي الأكبر سكانياً بواقع 44.9 مليون نسمة، مما يعزز سوقها المحلي ويوفر قاعدة عريضة للقوى العاملة، رغم أن نسبة القوى العاملة فيها هي الأدنى (29.89%) مقارنة بدول المنطقة، مما يشير إلى تحديات في استغلال هذا المورد البشري بكفاءة.

[81] موقع: https://data.albankaldawli.org تم التصفح يوم 2024/06/19

المغرب بعدد سكان يبلغ 36.9 مليون نسمة، يحقق توازناً بين الحجم السكاني ونسبة القوى العاملة المرتفعة (45.5%)، مما يدعم نشاطاته الاقتصادية المتنوعة من زراعة وصناعة وسياحة. كثافة السكان العالية في تونس (76.1 نسمة/كم²) تعني أن الموارد يجب أن تُدار بكفاءة عالية لضمان الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية.
ليبيا، برغم قلة سكانها نسبياً (6.87 مليون نسمة)، إلا أنها تمتلك نسبة عالية من القوى العاملة (47.8%)، مما يوفر إمكانيات كبيرة لاستغلال مواردها الطبيعية الهائلة، خاصة النفط. ومع ذلك، تواجه تحديات سياسية تؤثر على استقرارها الاقتصادي.

موريتانيا، بأقل عدد سكان (4.65 مليون نسمة) وأعلى معدل نمو سكاني (2.78%)، تحتاج إلى التركيز على تنمية القطاعات الأساسية مثل الزراعة والصيد لدعم اقتصادها وتوفير فرص عمل جديدة.
التفاوت الكبير في الكثافة السكانية والنمو بين دول المنطقة يعكس ضرورة وجود سياسات اقتصادية مخصصة لكل دولة، تركز على تحسين البنية التحتية، تعزيز التعليم والتدريب، وتطوير الصناعات المحلية لزيادة الإنتاجية وتحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الثالث: المقومات الاقتصادية لدول المغرب العربي

لتوضيح المقومات الاقتصادية لدول المغرب العربي قمنا بإنشاء هذا الجدول الذي يشمل البيانات الاقتصادية والتجارية لكل دولة:

جدول رقم (6): المقومات الاقتصادية لدول المغرب العربي

دول المغرب العربي	الجزائر	ليبيا	موريتانيا	المغرب	تونس
الصادرات (مليار دولار أمريكي 2022)	35.3	42.8	49.1	44.8	49.4
الواردات (مليار دولار أمريكي 2022)	46.2	24.4	5.3	46.2	28.4
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار 2022)	194.9	45.7	9.7	130.9	46.3
الموارد الإقتصادية	تتمتع الجزائر بموارد اقتصادية غنية تشمل النفط والغاز الطبيعي، حيث تمتلك أكبر احتياطيات من الغاز في إفريقيا وتعد من أكبر منتجي النفط والغاز عالميًا، مما يشكل 95% من إجمالي الصادرات و60% من إيرادات الحكومة. بالإضافة	ليبيا تعتمد بشكل كبير على النفط والغاز، حيث تشكل هذه الموارد حوالي 95% من إيرادات الحكومة و97% من إجمالي الصادرات. تمتلك ليبيا أكبر احتياطيات نفطية في إفريقيا وكميات كبيرة من الغاز الطبيعي والمعادن مثل الحديد. الزراعة تلعب دورًا	موريتانيا تعتمد اقتصاديًا على النفط والغاز، والتعدين، والصيد، مع تنوع في الزراعة والصناعات التحويلية والخدمات. تواجه تحديات في التنويع الاقتصادي وتحسين البنية التحتية لدعم النمو المستدام.	المغرب يمتلك موارد اقتصادية متنوعة تشمل الزراعة، الصناعة، والخدمات، مما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتنويع الاقتصاد. يبرز القطاع الزراعي باعتباره مصدرًا رئيسيًا للطعام والموارد الطبيعية، مع تطبيق التقنيات	تتميز تونس بموارد اقتصادية متنوعة تشمل الزراعة، الصناعة، والخدمات، مع التركيز على الزراعة والسياحة كمصادر رئيسية للدخل. الزراعة تشمل الحبوب والزيتون، في حين أن الصناعات تتنوع بين الصناعات الغذائية والمنسوجات

	إلى ذلك، تحتوي الجزائر على معادن هامة مثل الحديد والفوسفات والذهب. في القطاع الزراعي، تنتج القمح، الشعير، التمور، والزيتون، لكنها تواجه تحديات مثل الجفاف وتدهور التربة. تشمل الصناعات الرئيسية الصناعات البتروكيماوية والغذائية وصناعة الإسمنت. السياحة، التي تركز على المعالم الأثرية والصحراء الكبرى	محدودًا بسبب المناخ الصحراوي، مع إنتاج محدود من القمح والشعير والزيتون. الصناعة تركز على تكرير النفط والبتروكيماويات، بالإضافة إلى صناعات أخرى مثل الإسمنت والأغذية. السياحة، التي يمكن أن تكون قطاعًا هامًا بفضل المواقع الأثرية والمدن القديمة		الزراعية المتقدمة والاستفادة من الموارد المائية الوفيرة. من ناحية أخرى، تساهم الصناعات التحويلية والمتقدمة مثل صناعة السيارات والإلكترونيات في تحفيز الصادرات وتعزيز التكنولوجيا في البلاد. بالإضافة إلى ذلك، يلعب قطاع الخدمات دورًا حيويًا في دعم النشاط التجاري والخدمات المالية	والكيميائيات. السياحة تلعب دورًا مهمًا بفضل الشواطئ والمعالم الثقافية

المصدر: من إعداد الطالب

الفرع الثاني: تطور الإنفتاح التجاري في دول المغرب العربي

الشكل رقم (3) تطور الانفتاح التجاري لدول المغرب العربي

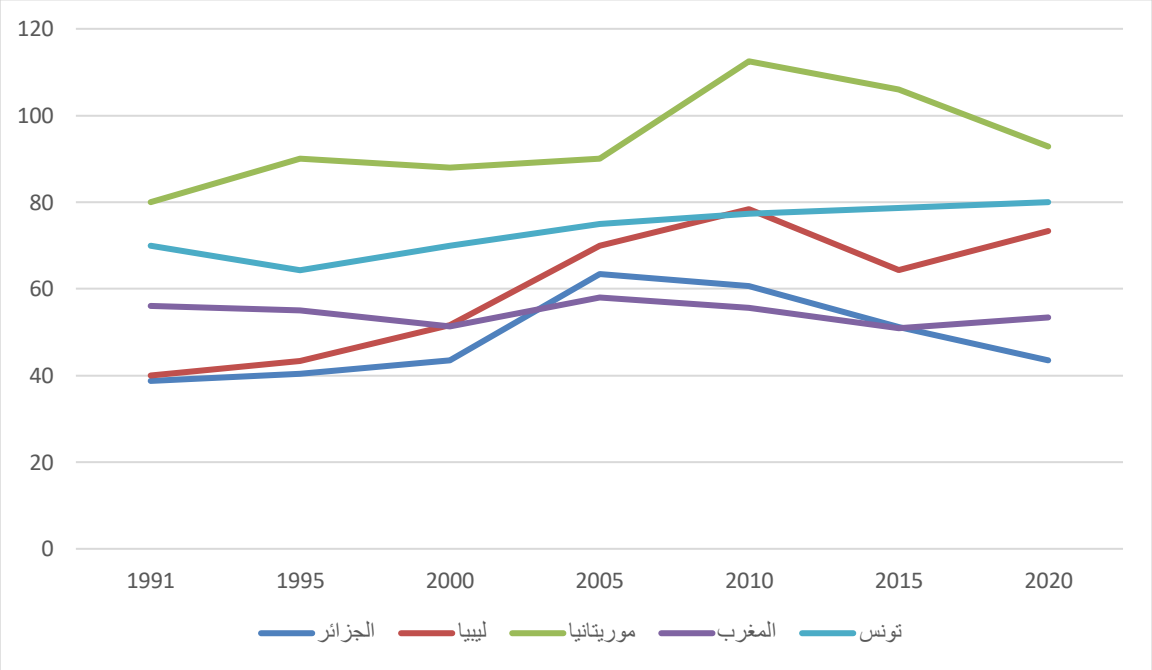

التحليل و الملاحظات:

الجزائر: شهدت الجزائر معدلات انفتاح تجاري منخفضة نسبيًا بسبب الأزمات الاقتصادية التي مرت بها البلاد في فترة التسعينيات, ثم في الألفينيات و مع زيادة أسعار النفط إرتفعت صادرات الجزائر بشكل كبير مما زاد من نسبة الانفتاح التجاري, ثم لاحقا شهدت الجزائر تذبذبا في نسبة الانفتاح التجاري نتيجة للتقلبات في أسعار النفط و الواردات المرتفعة.

ليبيا : كانت ليبيا تعتمد بشكل كبير على الصادرات النفطية، مما جعل نسبة الانفتاح التجاري مرتفعة خلال فترات ارتفاع أسعار النفط. ومع ذلك، شهدت البلاد تقلبات كبيرة بسبب الأزمات السياسية والأمنية.

موريتانيا: تعتمد موريتانيا بشكل كبير على الصادرات الطبيعية مثل الحديد والذهب، مما يجعل نسبة الانفتاح التجاري مرتفعة نسبيًا.

المغرب: يتميز المغرب بسياسة اقتصادية أكثر تنوعًا مع زيادة تدريجية في نسبة الانفتاح التجاري، ولكن مع بعض التقلبات نتيجة للتغيرات الاقتصادية العالمية والمحلية.

تونس: تونس تتمتع بنسبة انفتاح تجاري مرتفعة نسبيًا، مما يعكس اعتمادها على التجارة الدولية. لكن البلاد شهدت تقلبات في النمو الاقتصادي بسبب التغيرات السياسية والاجتماعية.

المبحث الثاني: نمذجة قياسية لأثر الانفتاح التجاري على القدرة التنافسية لدول المغرب العربي

المطلب الأول: وصف نموذج الدراسة و تقديم البيانات

دراسة أثر الانفتاح التجاري على القدرة التنافسية في دول المغرب العربي من خلال نموذج بانل خلال الفترة 1991-2022:

1. **الصيغة العامة لنماذج بيانات بانل:**

2. $y_{it} = \beta_{0(i)} + \sum_{j=1}^{K} \beta_j x_{j(it)} + \xi_{it}$, i=1,2,....N t=1,2,....T

بحيث ان:

y_ity_{it}: يمثل المتغير التابع لكل وحدة (i)

$\sum_{j=1}^{K} \beta_j x_{j(it)}$: المتغيرات المستقلة لكل وحدة (i)

ξ_{it}: الخطأ العشوائي لكل وحدة (i)

t: يمثل الزمن

i: تمثل الوحدات

انطلاقا من النموذج العام يمكن التمييز بين ثلاث نماذج لبيانات بانل:

1.1.نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model):

هو نموذج مبني على فكرة رفض عدم التجانس وإهمال المقاطع والزمن أي عدم اعتبار التغير الوحدوي بين المقاطع، صيغته العامة كما يلي:

$$= \beta_0 + \sum_{j=1}^{K} \beta_j x_{j(it)} + \xi_{it} \quad , i=1,2,....N \qquad t=1,2,....T y_{it}$$

1.2.نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model):

هو نموذج يرتكز على اعتبار وجود عدم التجانس بين المقاطع والوحدات وفقا للصيغة الآتية:

$$= \alpha_1 + \sum_{d=2}^{N} \alpha_d D_d + \sum_{j=1}^{K} \beta_j x_{j(it)} + \xi_{it} \, , i=1,2,....N \qquad t=1,2,....T y_{it}$$

1.3.نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model):

هو أيضا يفترض وجود عدم تجانس بين المقاطع و الوحدات وفقا للصيغة الاتية:

$$= \mu + \sum_{j=1}^{K} \beta_j x_{j(it)} + v_i + \xi_{it}, \; i=1,2,....N \qquad t=1,2,....T y_{it}$$

3. دالة التنافسية في دول المغرب العربي :

سنعتمد في دراستنا على تقدير نموذج التنافسية لعينة مكونة من 5 دول للفترة (1991-2022) التي تتوفر على البيانات الضرورية، وبالتالي فان نموذج التنافسية المعتمد هو موضح في الشكل الأتي:

$$=(\gamma_1)_i + \gamma_2 \ln (\mathrm{PIB})_{it} + \gamma_3 \ln (\mathrm{EX})_{it} + \gamma_4 \ln (\mathrm{M})_{it} + \xi_{it}(COM)_{it}$$

بحيث ان:

$(comp)_{it}$: يمثل التنافسية في كل دولة من دول المغرب العربي (i)

$(\mathrm{PIB})_{it}$: يمثل الناتج المحلي الاجمالي في كل دولة من دول المغرب العربي (i)

$(\mathrm{EX})_{it}$: يمثل الصادرات في كل دولة من دول المغرب العربي (i)

$(\mathrm{M})_{it}$: يمثل الواردات في كل دولة من دول المغرب العربي (i)

ξ_{it} : الخطأ العشوائي

4. تقدير دالة التنافسية من خلال نماذج بانل الثلاثة:

سنقوم في هذه المرحلة بتقدير دالة التنافسية في دول المغرب العربي من خلال نماذج بانل الثلاثة تم كمرحلة ثانية سوف نختار أحسن هذه النماذج الذي يحقق لنا أفضل النتائج و ذلك من خلال الاختبارات الإحصائية المستخدمة في هذا المجال.

1.4.عن طريق نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model):

نتائج التقدير هي موضحة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (7) : تقدير معادلة البطالة من خلال نموذج الانحدار التجميعي.

	المتغير التابع: التنافسية (COMLn)			
المتغيرات المستقلة	معاملات المتغيرات المستقلة	معنوية المعاملات		القرار
		قيمة t	قيمة المعنوية	
Ln PIB	0.71	4.32	0.00	معنوي
Ln EX	6.35^{-12}	1.43	0.15	غير معنوي
Ln M	-1.11	-3.10	0.00	معنوي
C	1003572	2.69	0.00	معنوي
معامل التحديد R^2	0.240150			نموذج معنوي
معامل التحديد R^2 المعدل	0.208044			
قيمة F	7.479835			
القيمة المعنوية	0.000202			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 10

عن طريق نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model) :

نتائج التقدير هي موضحة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (8): تقدير معادلة التنافسية من خلال نموذج التأثيرات الثابتة:

	المتغير التابع : التنافسية (COMLn)			
المتغيرات المستقلة	معاملات المتغيرات المستقلة	معنوية المعاملات		القرار
		قيمة t	قيمة المعنوية	
Ln PIB	0.36	6.79	0.00	معنوي
Ln EX	3.64^{-12}	2.24	0.02	معنوي
Ln M	-0.02	-0.25	0.80	غير معنوي
C	1323715	11.33	0.00	معنوي
معامل التحديد R^2	0.94			نموذج معنوي
معامل التحديد R^2 المعدل	0.94			
قيمة F	209.08			

القيمة المعنوية	0.000000	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 10

2.4.عن طريق نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model):

نتائج التقدير هي موضحة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (9): تقدير معادلة التنافسية من خلال نموذج التأثيرات العشوائية

	المتغير التابع : معدل البطالة (COMLn)			
المتغيرات المستقلة	معاملات المتغيرات المستقلة	معنوية المعاملات		القرار
		قيمة t	قيمة المعنوية	
Ln PIB	0.71	10.15	0.00	معنوي
Ln EX	6.35^{-12}	5.40	0.00	معنوي
Ln M	-1.11	-11.66	0.00	معنوي
C	1003572	10.15	0.00	معنوي
معامل التحديد R^2	0.2401			نموذج معنوي
معامل التحديد المعدل ^{2}	0.2080			
قيمة F	7.479835			
القيمة المعنوية	0.000202			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 10

3.4.الاختيار ما بين نموذجي بانل Fixed effects , Random effects:

لإختيار أفضل نموذج ملائمة لدراستنا، سنقوم كمرحلة أولية باستخدام الاختبارات الإحصائية من اجل الاختيار ما بين نموذجي بانل نموذج التأثيرات العشوائية (Random effects) و نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed effects) و لعل أهم هذه الاختبارات هو اختبار (hausman test) الموضح كالأتي :

- **الفرضية العديمة:** التأثيرات العشوائية (Random effects) هو أكثر ملائمة للدراسة.
- **الفرضية البديلة:** نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed effects) هو أكثر ملائمة للدراسة.

نتائج الاختبار هي موضحة في الجدول الأتي :

الجدول رقم (10): نتائج اختبار (Hausman test)

الاختبار	قيمة الاختبار	معنوية الاختبار
Chi-Sq. Statistic	936.91346	0.0000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 10

من خلال الجدول يتضح أن قيمة الاختبار (**936.91346**) هي أكبر من القيمة الجدولية المعنوية، كما أن القيمة المعنوية للاحتمال هي اقل من 0.05. وبالتالي سوف نرفض الفرضية العديمة ونقبل الفرضية البديلة أي أن النموذج الأكثر ملائمة للدراسة هو نموذج التأثيرات الثابتة (**Fixed effects**).

5.الاختيار ما بين نموذجي بانل (Fixed model, Pooled regression):

بعد القيام باختبار (Hausman test) والذي على أساسه تم ترشيح نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed effects)، سنقوم كمرحلة ثانية التأكد من فرضية وجود عدم تجانس ما بين الدول، وذلك من خلال استخدام الطرق الإحصائية لاختيار ما بين نموذجي التأثيرات الثابتة (Fixed effects) و نموذج الانحدار التجميعي (Pooled regression).

هناك عدة طرق مستخدمة في هذا النوع من الاختبارات ولعل أهمها هو الاختبار المبني على أساس استخدام متغيرات الصماء (Dammy) واختبار ما إذا كانت تختلف عن الصفر أم لا.

منهجية الاختبار تتمثل في اختبار ما إذا كانت معاملات هذه المتغيرات الصماء تختلف معنويا عن الصفر أم لا، فذا كانت مساوية للصفر فإننا نقبل فرضية أن نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression) هو النموذج الأكثر ملائمة للدراسة أي أن هناك تجانس ما بين الدول. أما إذا كانت معاملات هذه المتغيرات الصماء تختلف معنويا عن الصفر فهذا يعني أن هناك عدم تجانس بين الدول وبالتالي التأكيد على أن نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed effects) هو النموذج الأكثر ملائمة للدراسة. ولهذا تم استخدام اختبار (Wald Test) للتأكد من معنوية معاملات المتغيرات الصماء.

منهجية الاختبار هي كما يلي:

- **الفرضية العديمة:** معاملات المتغيرات الصماء مساوية للصفر وبالتالي اختيار نموذج الانحدار التجميعي (Pooled regression).
- **الفرضية البديلة:** معاملات المتغيرات الصماء لا تساوي الصفر وبالتالي اختيار نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed effects).

الجدول رقم (11): نتائج اختبار (Wald Test)

الاختبار	قيمة الاختبار	معنوية الاختبار
F-statistic	**312.3045**	**0.0000**
Chi-square	**936.9135**	**0.0000**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 10

بما أن قيمة كل من F و x^2 أكبر من القيم الجدولية المعنوية، كما أن قيمة الاحتمال هي اقل من 0.05 فإننا نرفض الفرضية العديمة ونقبل الفرضية البديلة إي أن معاملات المتغيرات الصماء هي تختلف معنويا عن الصفر و بالتالي النموذج الأكثر ملائمة للدراسة هو نموذج Fixed effect.

1. **تقدير النموذج** : انطلاقا من نموذج بانل النهائي المختار فان معادلة التقدير هي كالأتي:

COM= 1323715.3771 + 3.63831422276e-12*EX +0.366073375994*PIB - 0.0261031902518*M + [CX=F]

تشير النتائج الى وجود علاقة سلبية بين التنافسية مع متغير الواردات، فيما يوجد أثر ايجابي لمتغيري الناتج المحلي الإجمالي والصادرات. إلا أن أثر الواردات كان غير معنوي لان احتماله كان أكبر من 0.05.

المطلب الثاني: دراسة متغيرات الدراسة

1. **دراسة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة:**

بعد تقدير دالة التنافسية نهدف من خلال هذه المرحلة اختبار ما إذا كانت متغيرات الدراسة لها علاقة توازنية طويلة الأجل، سوف نبدأ اختبارنا بدراسة إستقرارية متغيرات الدراسة، ثم نقوم باختبار وجود علاقات تكاملية طويلة الأجل مع تحديد عددها.

1. 1. **دراسة استقرارية المتغيرات:**

جدول قم (12): بالنسبة للمتغير التابع: التنافسية (COM):

النموذج		في المستوى			اخذ الفروق من الدرجة الأولى		
إختبار جدر الوحدة		في المستوى	الحد الثابت C	C و trend	في المستوى n<	الحد الثابت C	C و trend
Levin, Lin & Chu t*	T	2.93	-1.49	-1.51	-9.92	-10.36	-4.59
	Sig	0.99	0.06	0.06	0.00	0.00	0.00
Breitung	T	/	/	-1.16	/	/	-3.36
	Sig	/	/	0.12	/	/	0.00
Im,Pesaran,Shin	T	/	-0.07	-1.48	/	9.71	-6.39
	Sig	/	0.46	0.06	/	0.00	0.00
Fisher ADF	T	1.43	7.63	15.33	74.76	72.56	45.85
	Sig	0.99	0.47	0.05	0.00	0.00	0.00
Fisher- PP	T	1.12	8.21	15.71	76.53	80.18	77.51
	Sig	0.99	0.41	0.04	0.00	0.00	0.00
القرار		سلسلة غير مستقرة			سلسلة مستقرة		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 10

جدول رقم (13): بالنسبة للمتغير المستقل: الناتج المحلي الإجمالي (PIB):

النموذج		في المستوى			اخذ الفروق من الدرجة الأولى		
إختبار جذر الوحدة		في المستوى	الحد الثابت C	C و trend	في المستوى	الحد الثابت C	C و trend
Levin, Lin & Chu t*	T	7.20	5.18	-2.15	-0.37	-4.47	-5.49
	Sig	1.00	1.00	0.01	0.35	0.00	0.00
Breitung	T	/	/	1.76	/	/	-3.90
	Sig	/	/	0.96	/	/	0.00
Im,Pesaran,Shin	T	/	6.19	0.04	/	-2.99	-4.81
	Sig	/	1.00	0.51	/	0.00	0.00
Fisher ADF	T	0.56	1.77	6.61	17.72	23.29	33.45
	Sig	0.99	0.98	0.57	0.02	0.00	0.00
Fisher- PP	T	0.52	1.72	10.17	22.27	29.31	30.73
	Sig	0.99	0.98	0.25	0.00	0.00	0.00
القرار		سلسلة غير مستقرة			سلسلة مستقرة		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 10

جدول رقم (14) : بالنسبة للمتغير المستقل: الصادرات :(EX):

النموذج		في المستوى			اخذ الفروق من الدرجة الأولى		
إختبار جذر الوحدة		في المستوى	الحد الثابت C	C و trend	في المستوى	الحد الثابت C	C و trend
Levin, Lin & Chu t*	T	-2.26	-1.78	-2.59	-8.58	-6.73	-2.30
	Sig	0.39	0.03	0.00	0.00	0.00	0.01
Breitung	T	/	/	1.52	/	/	-0.42
	Sig	/	/	0.93	/	/	0.33
Im,Pesaran,Shin	T	/	-0.78	-1.53	/	-5.32	-2.91
	Sig	/	0.21	0.86	/	0.00	0.00
Fisher ADF	T	4.45	15.77	21.87	56.99	44.17	24.14

	Sig	0.81	0.44	0.00	0.00	0.00	0.00
Fisher- PP	T	10.12	16.54	24.55	72.03	317.58	59.34
	Sig	0.25	0.23	0.00	0.00	0.00	0.00
القرار		سلسلة غير مستقرة		سلسلة مستقرة			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 10

جدول رقم (15): بالنسبة للمتغير المستقل: الواردات: (M):

النموذج		في المستوى			اخذ الفروق من الدرجة الأولى		
إختبارجذر الوحدة		في المستوى	الحد الثابت C	C و trend	في المستوى	الحد الثابت C	C و trend
Levin, Lin & Chu t*	T	4.28	3.99	0.01	-0.21	-2.10	-6.40
	Sig	1.00	1.00	0.50	0.41	0.01	0.00
Breitung	T	/	/	4.27	/	/	-0.48
	Sig	/	/	1.00	/	/	0.31
Im,Pesaran,Shin	T	/	5.35	2.63	/	-2.23	-6.13
	Sig	/	1.00	0.99	/	0.01	0.00
Fisher ADF	T	0.30	0.17	2.36	9.29	24.34	41.45
	Sig	1.00	1.00	0.96	0.31	0.00	0.00
Fisher- PP	T	0.13	0.28	7.05	33.99	39.03	37.87
	Sig	1.00	1.00	0.53	0.00	0.00	0.00
القرار		سلسلة غير مستقرة			سلسلة مستقرة		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 10

من خلال الجداول أعلاه الخاصة بإختبار جذر الوحدة عند المستوى يتضح ان جميع المتغيرات المستخدمة في النموذج غير مستقرة لأن أغلبية القيم المحسوبة لإختبارات جذر الوحدة في النماذج الثلاثة هي أصغر من قيمها المعنوية (الجدولية)، كما أن قيمة الاحتمال (α) هي أكبر من الدرجة المعنوية (5%). اما بعد أخذ الفروق من الدرجة الأولى بالنسبة لكل المتغيرات محل الدراسة اصبحت أغلبية القيم المحسوبة لإختبارات جذر الوحدة أكبر من قيمها المعنوية (الجدولية)، كما أن قيمة الاحتمال (α) هي أصغر من الدرجة المعنوية (5%)، مما يجعلنا نرفض

الفرضية العدمية والتي مفادها وجود جدر وحدة وبالتالي السلاسل الزمنية محل الدراسة أصبحت مستقرة عند أخذ الفروق من الدرجة الأولي.

1. 2.اختباروجود علاقات تكامل مشترك (Cointegrasion):

بعد التأكد من الشرط المبدئي الضروري لوجود علاقات تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة والمتمثل في ضرورة إستقرار السلاسل الزمنية عند نفس المستوى، وهذا ما توفر لدينا في دراستنا هذه، حيث أكدت لنا نتائج إختبارات جذر الوحدة أن جميع السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة هي كلها مستقرة عند الدرجة ((1) I)، أي أنها مستقرة عند أخذ الفروق من الدرجة الأولى. وهذا ما سيسمح لنا بالبحث عن إمكانية وجود علاقات توازنية بين هذه المتغيرات.

يعتمد التأكد من وجود علاقات توازنية على المدى الطويل على الاختيار بين ثلاثة إختبارات:

* ***اختبار:*** **Pedroni (engle-granger based)**

* ***اختبار:*** **Kao(engle-grangerbased)**

* **اختبار: Fisher (combinedjohansen)**

إن هذه الاختبارات لا تختلف فيما بينها في المنهجية العامة للاختبار، و لهذا يمكن الاستعانة بها جميعا، أو إختيار واحد منها، إذ أن منهجية هذه الاختبارات هي كالأتي :

- **الفرضية العديمة :** عدم وجود علاقات تكامل مشترك بين المتغيرات على المدى البعيد.
- **الفرضية البديلة:** وجود علاقات تكامل مشترك بين المتغيرات على المدى البعيد.

سنعتمد في دراستنا هذه على إختبارFisher - Johansen، حيث تشير نتائجه إلى ما يلي :

الجدول رقم (16): نتائج إختبارFisher للتكامل المشترك

الإختبار / عدد العلاقات التوازنية	trace test		Max-eigen test	
	قيمةFisher	معنوية الاختبار	قيمةFisher	معنوية الاختبار
لا يوجد (None)	99.23	0.0000	71.49	0.0000
أكثر من 1 (Atmost 1)	41.86	0.0000	37.59	0.0000
أكثر من 2 (Atmost2)	13.50	0.0958	14.93	0.0605
أكثر من 3 (Atmost3)	4.62	0.8326	4.26	0.8326

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 10

تشير نتائج إختبارFisher– Johansen للتكامل المشترك إلى قبول فرضية وجود على الأقل ثلاث علاقات توازنية على المدى الطويل بين متغيرات الدراسة, وذلك لأن مستوى المعنوي(sig) لكلا الاختبارين (Max-eigen test, Trace test)هي أكبر من 0.05, عند أكثر من ثلاث علاقات توازنية على المدى الطويل (Atmost3).

المطلب الثالث: تحليل نتائج الدراسة التطبيقية

نتائج الدراسة القياسية لتقدير دالة القدرة التنافسية في دول المغرب العربي خلال الفترة (1991-2022) كانت كالآتي:

1. أثبتت نتائج تقدير التنافسية بإستخدام نماذج بانل إلى وجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية للناتج المحلي الإجمالي على قدرة تنافسية دول المغرب العربي إذ بلغ معامل هذا المتغير (0.36607) , أي أن الزيادة بنسبة 1% سوف تؤذي إلى زيادة القدرة التنافسية بنسبة 0.36% و هذا ما يؤكد أن زيادة الإنتاجية الاقتصادية و تحسن الأداء الاقتصادي العام يساهم في تعزيز النشاط التجاري و بذلك زيادة القدرة التنافسية في دول المغرب .

2. بلغ معامل الصادرات $3.64 * 10^{-12}$ و بالرغم من أنه صغير جدا إلا أنه ذو دلالة إحصائية, و يشير إلى وجود علاقة إيجابية بين الصادرات و القدرة التنافسية هذه النتيجة تدل على أن زيادة الصادرات تؤذي إلى زيادة القدرة التنافسية و لو بشكل طفيف. هذه العلاقة تتماشى مع النظرية الاقتصادية التي تقول أن زيادة الصادرات يمكن أن تؤذي إلى نمو إقتصادي عن طريق زيادة الطلب على المنتجات و الخدمات المحلية في الأسواق العالمية.

3. وجود تأثير سلبي لمتغير الواردات على القدرة التنافسية الا انه غير معنوي، حيث بلغ معامله في معادلة الانحدار (0.026103-) و لكن بإحتمال اكبر من 0.05 أي ليس ذو دلالة إحصائية, مما يعني أن تأثير الواردات على القدرة التنافسية ليس كبيراً في السياق المدروس, بالرغم من أن العلامة السالبة قد تشير إلى علاقة عكسية بين الواردات و القدرة التنافسية, إلا أن عدم الدلالة الإحصائية يشير إلى أن هذا التأثير قد يكون غير مهم أو يعتمد على عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج.

4. بلغ معامل التحديد (0.9485) مما يؤكد ان المتغيرات المستقلة المستخدمة في النموذج تفسر ما نسبته 94.85 % من التغيرات في القدرة التنافسية, مما يعني أن النموذج قوي و يوفر تفسيرا شاملا للتنافسية استنادا إلى المتغيرات المستقلة المدروسة.

5. القيمة الإحصائية العالية (209.086) و الإحتمالية المصاحبة لها (0.000) تشير إلى أن النموذج ككل ذو دلالة إحصائية, هذا يعني أن المتغيرات المستقلة لها تأثير كبير على المتغير التابع.

6. أكدت منهجية التكامل المشترك المستخدمة في هذه الدراسة إلى وجود علاقتين توازنيتين طويلتي الأجل بين المتغيرات الاقتصادية المدروسة. وجود هذه العلاقات يعكس توازناً طويل الأجل بين المتغيرات, مما يعزز الفرضية بأن هذه المتغيرات لا تتحرك بشكل عشوائي بل تتبع مسارات مشتركة على المدى الطويل.

هذه النتائج تسلط الضوء على أهمية تعزيز النمو الاقتصادي و الصادرات كوسيلة لتحقيق التنافسية المستدامة.

هذه النتائج لها عدة تداعيات اقتصادية هامة حيث تشير إلى ضرورة تبني سياسات اقتصادية متكاملة ومستدامة لتعزيز النمو الاقتصادي، وتحسين القدرة التنافسية، وتحقيق استقرار اقتصادي طويل الأمد. ينبغي لصناع القرار التركيز على تحقيق التوازن في السياسات الاقتصادية ودعم التكامل الإقليمي لتعظيم الفوائد الاقتصادية لجميع الدول المعنية.

خلاصة الفصل:

لقد حاولنا من خلال في هذا الفصل التطرق إلى مقومات الدول المدروسة (الجزائر, ليبيا, موريتانيا, المغرب و تونس) و ذلك بتطبيق مختلف النماذج القياسية و الاختبارات الاحصائية لإبراز اثر الانفتاح التجاري على القدرة التنافسية في دول المغرب العربي للفترة 1991-2022 من خلال استخدام نماذج البانل، حيث اثبتت الدراسة التطبيقية وجود أثر ايجابي ذو دلالة احصائية للانفتاح التجاري على القدرة التنافسية و هذا ما يؤكد على الدور المهم الذي يحدثه الانفتاح التجاري في تعزيز و زيادة القدرة التنافسية لهذه الدول، كما ان هذه النتائج المتحصل عليها تتوافق مع العلاقة الإيجابية التي تربط ما بين الانفتاح التجاري و القدرة التنافسية في مختلف النظريات الاقتصادية.

الخاتمة

خاتـمة

الانفتاح التجاري أحد الركائز الأساسية لتعزيز القدرة التنافسية للدول. يمكن لتحرير التجارة والانفتاح على الأسواق العالمية أن يسهم بشكل كبير في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال تحسين الكفاءة الإنتاجية، وزيادة فرص الابتكار، وتعزيز جودة المنتجات والخدمات. يعزز الانفتاح التجاري من قدرة الدول على الوصول إلى أسواق جديدة، مما يؤدي إلى توسيع قاعدة العملاء وزيادة حجم الاستثمارات *الأجنبية* ذلك، لتحقيق أقصى استفادة من الانفتاح التجاري، يجب على الدول مواجهة تحديات مثل التقلبات الاقتصادية العالمية، والتنافس الشديد، والحاجة إلى حماية الصناعات المحلية. يستدعي ذلك تطوير استراتيجيات وطنية قوية تركز على تحسين البنية التحتية، والارتقاء بنظم التعليم والتدريب المهني، وتعزيز الأنشطة البحثية والتطويرية. علاوة على ذلك، يجب على الدول تبني سياسات اقتصادية مرنة وفعالة تقلل من الحواجز التجارية وتعزز بيئة استثمارية جاذبة ومستقرة.

تناولت هذه المذكرة دراسة تأثير الانفتاح التجاري على زيادة القدرة التنافسية لدول المغرب العربي خلال الفترة من عام 1991 إلى عام 2022، باستخدام منهجية تحليلية متقدمة واستناداً إلى نماذج اقتصادية حديثة. توظفت الدراسة نموذج البانل لتقدير العلاقات البينية بين العوامل الاقتصادية الرئيسية والقدرة التنافسية، ما أسهم في فهم عميق للتحديات والفرص التي تواجهها هذه الدول في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

أظهرت النتائج أن الناتج المحلي الإجمالي له تأثير إيجابي ومعنوي على القدرة التنافسية، حيث يعكس زيادة في الإنتاجية الاقتصادية تحسيناً في المنافسة الدولية للدول المغربية. كما أشارت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين الصادرات والقدرة التنافسية، مما يبرز دور الصادرات كعامل حيوي في تعزيز القدرة التنافسية على المستوى العالمي.

على الجانب الآخر، أظهرت الواردات تأثيراً سلبياً غير معنوي على القدرة التنافسية، مما يشير إلى أن الاعتماد الزائد على الواردات قد يقيد القدرة التنافسية للدول المعنية في بعض الحالات. ومع ذلك، يتعين على السياسات الاقتصادية المستقبلية تعزيز الصادرات وتقليل الاعتماد على الواردات كجزء من استراتيجيات تعزيز التنافسية الدولية.

بناءً على التحليلات الإحصائية، تؤكد الدراسة أن المتغيرات المستقلة المدروسة تفسر نسبة كبيرة من التغيرات في القدرة التنافسية، مما يشير إلى قوة النموذج المستخدم في التنبؤ بتأثيرات العوامل الاقتصادية على الأداء الاقتصادي العام للدول المغربية, بحيث أشارت النتائج إلى وجود أثر إيجابي بين مستوى الانفتاح التجاري لدول المغرب العربي وبين زيادة قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية.

أما من الناحية التطبيقية نجد أن الفرضية الأولى مقبولة و هذا ما أسفرت عنه نتائج الدراسة بحيث توجد علاقة موجبة و ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي و الفدرة التنافسية لدول المغرب العربي.

-أما بانسبة للفرضية الثانية فهي مقبولة حيث أن زيادة حجم الصادرات تمثل عاملا إيجابيا في تعزيز القدرة التنافسية, بينما تتطلب الواردات إستراتيجية لتجنب التحديات المحتملة و تعظيم الفوائد و أيضا تبني سياسات تجارية متوازنة يمكن أن يساعد في تحقيق الاستفادة القصوى من الصادرات و الواردات و تعزيز القدرة التنافسية لدول المغرب العربي.

-بما أن للناتج المحلي الإجمالي أثر إيجابي على القدرة التنافسية لدول المغرب العربي فبالتالي السياسات الاقتصادية الرشيدة و الشفافة حققت تحسنا في بيئة الأعمال مما جذب إستثمارات جديدة و في الإجراءات الإدارية و تبني سياسات داعمة للتعليم و الإبتكار كان لها أثر إيجابي في هذا السياق.

ختاماً، تعزز هذه الدراسة أهمية تعزيز السياسات الاقتصادية التي تدعم الإنتاجية وتعزز الصادرات كمحركات أساسية لتعزيز القدرة التنافسية وتحقيق التنمية المستدامة في دول المغرب العربي. وتتطلع الدراسة إلى أن تكون مساهمة فاعلة في النقاشات الأكاديمية والسياسية حول كيفية تحقيق التكامل الاقتصادي الفعال وتحسين مواقف الدول في السوق العالمي المتنافس.

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

1. حداد بسطالي، أثر سياسة الانفتاح التجاري على نمو اقتصاديات الدول النامية، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف. المسيلة، الجزائر 2020
2. عبدوس عبد العزيز، سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تنمية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر ، 2011،
3. عثمان أبو حرب, الاقتصاد الدولي, دار أسامة, للنشر و التوزيع, الأردن, 2008
4. عجة الجيلالي، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص دار الخلد ونية الجزائر، الطبعة الأولى، 2007
5. أحمد فاروق غنيم، حول تحرير التجارة الخارجية، مركز المشروعات الدولية ، واشنطن ، 2006
6. برويس منى, خياط هبة, أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر, مذكرة ماستر غير منشورة, المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف, ميلة, 2020
7. طالب دليلة, **الانفتاح التجاري و أثره على النمو الاقتصادي في الجزائر**, أطروحة دكتوراه غير منشورة, جامعة أبي بكر بلقايد, تلمسان, 2015
8. صالح عيسى سعد محمد إسماعيل عطية 2003-2016 " قياس اثر الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي ، مقال منشور في مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، العراق،
9. فيروز سلطاني " دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية، دراسة حالة الجزائر و اتفاق الشراكة الأور متوسطية"
10. شاد العصار و آخرون : " التجارة الخارجية، دار المسيرة، الطبعة الأولى، الأردن، 2000،
11. محمود يونس: " التجارة الدولية "، الدار الجامعية، مصر، 1999
12. علي عبد الفتاح أبو شرار : " الاقتصاد الدولي ، نظريات و سياسات "، دار المسيرة ، الأردن ، 2007
13. حداد بسطالي، وعبد القادر نويبات، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990_2018 دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة ARDL.مجلة دراسات العدد الاقتصادي العدد (01)، 2020،
14. رابح حمدي باشا و إسماعيل دحماني، علاقة الانفتاح التجاري بظاهرة البطالة في الجزائر خلال الفترة 1988_2010 تطبيق منهجية التكامل المتزامن مجلة جديد الاقتصاد العدد (8)،2013

15. موارد تهتان و رضوان بن عروس، الانفتاح التجاري وأثره على ميزان المدفوعات دراسة قياسية الحالة الجزائر خلال الفترة 1990_2013 مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية العدد (2)، 2016.
16. شهرزاد بورداش (2017) أثر الانفتاح المالي والتجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية باستخدام تقنية شعاع الانحدار الذاتي VAR للفترة 1970_2012 أطروحة دكتوراه الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير : جامعة الجزائر 3، 2017
17. إسماعيل دحماني، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية مقارنة بين بعض دول جنوب حوض المتوسط في ظل اتفاق الشراكة الاورو متوسطية 1995_2010 أطروحة دكتوراه. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير : جامعة الجزائر 3، 2015
18. تومي خالد، معطى هجيرة، اثر الانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2015)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد ومالية دولية، جامعة الطاهر مولاي سعيدة
19. وديع محمد عدنان, محددات القدرة التنافسية للاقطار العربية في الأسواق الدولية, بحوث و مناقشات, تونس, 12-19حزيران,2001
20. علي توفيق الصادق, المنافسة في ظل العولمة: القضايا و المضامين, سلسلة بحوث و مناقشات حلقات العمل لمعهد السياسات الاقتصادية التابع لصندوق النقد العربي, العدد 5, أبوظبي, أكتوبر1999.
21. د. علي توفيق الصادق, (المنافسة في ظل العولمة القضايا و المضامين), ورقة مقدمة إلى ندوة صندوق النقد العربي: القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في الأسواق العالمية, الصندوق, معهد الدراسات الاقتصادية, أبوظبي, أكتةبر, 1999.
22. د. أحمد خليل حسن و د. خالد حسين مرزوك, القدرة التنافسية للصناعات التحويلية العراقية و سبل تعزيوها, مجلة جامعة بابل, المجلد 7, العدد1.
23. طارق نوير,دور الحكومة الداعم للتنافسية, حالة مصر, سلسلة أوراق عملwp0302 api , المعهد العربي للتخطيط, 2001.
24. ليلى عاشور, القدرة التنافسية للصادرات العربية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي-دول عربية مختارة,أطروحة دكتوراه (غير منشورة), كلية الإدارة و الاقتصاد, جامعة بغداد,2007.
25. تامر فكري النجار, الاقتصاد المعرفي و دوره في تعزيز القدرات التنافسية للصادرات الصناعية, تجارب عالمية, دار الفكر الجامعي,مصر,2016.
26. لخضر مولاي, عبد الحميد بوخاري, التكامل الاقتصادي العربي و تعزيز التنافسية الدولية, ملتقى دولي حول التكامل الاقتصادي العربي, جامعة عمار ثليجي, الأغواط, 17-19أفريل, 2007.
27. جويدة بلعة, القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري في ظل الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة, مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير, جامعة سطيف, العدد10, 2010.

28. رابح بلقاسم, ميلود وعيل, التنافسية و إستراتيجيات المؤسسات الصناعية في ظل المنافسة العالمية, الملتقى الدولي الرابع المناقشو و الإستراتيجيات التنافسية خارج المحروقات في الدول العربية, الشلف, 8-9 نوفمبر,2010.
29. صورية معموري, هجيرة الشيخ, محددات و عوامل نجاح الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية, الملتقى الدولي الرابع المناقشو و الإستراتيجيات التنافسية خارج المحروقات في الدول العربية, الشلف, 8-9 نوفمبر,2010.
30. محمد الطيب دويس, براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات و الدول حالة الجزائر,جامعة ورقلة,2005.
31. سامية لحول ، تحديث أثر ركائز الميزة التنافسية لصناعة الدواء في الجزائر باستخدام النموذج الماسي لبورتر، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة ، العدد 09 2009.
32. مصطفى أحمد حامد رضوان, التنافسية :آلية من آليات العولمة الاقتصادية و دورها في دعم جهود النمو و التنمية,الطبعة الأولى, الإسكندرية,2011.
33. عمار بوشناف الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية: مصادرها تنميتها وتطويرها، مذكرة ماجيستير، غير منشورة)، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص 12.
34. عبد السلام أبو قحف التنافسية وتغير قواعد اللعبة مكتبة ومطبعة الإشعاع الاسكندرية 1996.
35. كاكي عبد الكريم,مذكرة ماستر بعنوان أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري, جامعة غرداية, 2011/2010.
36. علي لطفي, الاستثمارات العربية و مستقبل التعاون الاقتصادي العربي, المنظمة العربية للتنمية الادارية, القاهرة, 2009.
37. شبام خيمياني، واندرستون، مؤشرات القدرة التنافسية الدولية لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، نشرة الندوة، منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا، القاهرة،1996.
38. هبة الله الصادق، القدرة لتنافسية للصناعات الهندسية دراسة تطبيقية على صناعة الأجهزة الكهربائية ذات الإستخدام المنزلي، بحث مشارك في ندوة التنافسية للاقتصاد المصري -الواقع وسبل تحقيق الطموحات، تحرير: ليلى أحمد الخواجة، الطبعة الأولى، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2004،
39. منى طعيمة الجرف، مفهوم القدرة التنافسية ومحدداتها مسح مرجعي سلسلة أوراق إقتصادية، العدد 19، مركز البحوث والدراسات الإقتصادية والمالية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2002.

40. مصطفى بابكر، التنافسية العربية الأداء الاقتصادي الكلي، الإنتاجية الكفاءة، هيكل الأسواق، بحث ضمن كتاب: التنافسية تحدي الاقتصادات العربية، الطبعة الأولى، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2005.

المراجع باللاتينية

1. Allaro Hailegioris Biramo. The impact of tradeliberalisation on the Ethiopia's trade balance American journal of economicsamericaneconomicassociation.usa. vol 02.n °05.2012
2. J. CEDRAS et N. PORQUET, Theories de l'échange international, Edition Dalloz. Paris, 1975
3. Lindert P., Kindeleberger C..Economies international 7édition, Economica, Paris. 1982
4. Krugman P., Obstfeld M., Economie Internationale, op.cit, 2009
5. Maneschi A.How Would David Ricardo Have Taught The Principle Of Comparative Advantage ?»,vol.74, no.4, 2008
6. Perroux. F, « Le théorème Heckscher-Ohlin-Samuelson la théorie du commerce international et le Développement inégal », no 24, 1971 Perroux. F, « Le théorème Heckscher-Ohlin-Samuelson la théorie du commerce international et le Développement inégal », no 24, 1971
7. Cedras..J, le paradoxe de Leontief et la théorie de la spécialisation internationale, vol9.no.4, 1958.
8. Enright, Michael J ;The Globalization of competition and the localization of competition :London Macmillan,fourthcoming, 1999.
9. Tomasz Suide,Aldona Zawojska,2014 Competitiveness in the economic consepts, theories and emperical research,2014
10. M.Porter, La Concurrence selon porter, village mondial, Paris, 1999.
11. Bertrand nezys, les politiques de compétivité, édition economica, paris, 1994,
12. Gregoir stéphane et Maurel françoise, "Les indices de compétitivité des pays : interprétation et limites", octobre 2002
13. United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division (2019). World Population Prospects 2019, Online Edition. Rev. 1.

المواقع

-The World Bank (19/06/2024) Labor force participation rate, total (% of total population ages 15+) (national estimate). - avialable at:
https://data.worldbank.org/indicator/SL.TLF.CACT.NE.ZS
- The Global Economy (viewed 19/06/2024) Demographic pressures index - Country rankings. - available at:
https://www.theglobaleconomy.com/rankings/demographic_pressures_index/
[1] **موقع: https://data.albankaldawli.org تم التصفح يوم 2024/06/19**

الملاحق

Dependent Variable: com
Method: Panel Least Squares
Date: 12/06/24 Time: 01:18
Sample (adjusted): 1991 2022
Periodsincluded: 21
Cross-sections included: 4
Total panel (unbalanced) observations: 99

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1003572.	371938.3	2.698223	0.0087
Ex	6.35E-12	4.42E-12	1.436893	0.1551
PIB	0.710868	0.164382	4.324489	0.0000
M	-1.111753	0.358549	-3.100701	0.0028

R-squared	0.240150	Meandependent var	2272530.
Adjusted R-squared	0.208044	S.D. dependent var	1850639.
S.E. of regression	1646919.	Akaike info criterion	31.51857
Sumsquaredresid	1.93E+14	Schwarz criterion	31.64217
Log likelihood	-1177.946	Hannan-Quinn criter.	31.56792
F-statistic	7.479835	Durbin-Watson stat	0.070041
Prob(F-statistic)	0.000202		

عن طريق نموذجالتأثيرات الثابتة(Fixedeffectsmodel):

Dependent Variable: com
Method: Panel Least Squares
Date: 12/06/24 Time: 01:19
Sample (adjusted): 1991 2022
Periodsincluded: 21
Cross-sections included: 4
Total panel (unbalanced) observations: 99

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1323715.	116730.7	11.33991	0.0000
ex	3.64E-12	1.62E-12	2.249660	0.0277
PIB	0.366073	0.053908	6.790750	0.0000
M	-0.026103	0.103962	-0.251084	0.8025

EffectsSpecification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.948583	Meandependent var	2272530.
Adjusted R-squared	0.944046	S.D. dependent var	1850639.
S.E. of regression	437761.0	Akaike info criterion	28.90542
Sumsquaredresid	1.30E+13	Schwarz criterion	29.12172
Log likelihood	-1076.953	Hannan-Quinn criter.	28.99179
F-statistic	209.0860	Durbin-Watson stat	0.426226
Prob(F-statistic)	0.000000		

عن طريق نموذج التأثيرات العشوائية(Randomeffects model):

Dependent Variable: com
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 12/06/24 Time: 01:19
Sample (adjusted): 1991 2022
Periodsincluded: 21
Cross-sections included: 4
Total panel (unbalanced) observations: 99
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1003572.	98863.44	10.15110	0.0000
ex	6.35E-12	1.18E-12	5.405795	0.0000
PIB	0.710868	0.043694	16.26934	0.0000
M	-1.111753	0.095305	-11.66528	0.0000

EffectsSpecification	S.D.	Rho
Cross-section random	0.000000	0.0000
Idiosyncraticrandom	437761.0	1.0000

WeightedStatistics			
R-squared	0.240150	Meandependent var	2272530.
Adjusted R-squared	0.208044	S.D. dependent var	1850639.
S.E. of regression	1646919.	Sumsquaredresid	1.93E+14
F-statistic	7.479835	Durbin-Watson stat	0.070041
Prob(F-statistic)	0.000202		

UnweightedStatistics			
R-squared	0.240150	Meandependent var	2272530.
Sumsquaredresid	1.93E+14	Durbin-Watson stat	0.070041

4الاختيار ما بين نموذجي بانل*fixedeffect*، *randomeffect*:

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	936.913460	3	0.0000

** WARNING: estimated cross-section random effects variance is zero.

5الاختيار ما بين نموذجي بانل*fixedeffect*،*pooledregression*:

Wald Test:
Equation: Untitled

Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	312.3045	(3, 68)	0.0000

Chi-square	936.9135	3	0.0000

تقدير النموذج

com= 1323715.3771 + 3.63831422276e-12*ex + 0.366073375994*PIB - 0.0261031902518*M + [CX=F]

دراسة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة :
دراسة استقرارية المتغيرات
بالنسبة للمتغير التابع: (com):

عند المستوى (I0):
1- في المستوى:

Panel unit root test: Summary
Series: com
Date: 12/06/24 Time: 01:21
Sample: 1991 2022
Exogenous variables: None
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	2.93327	0.9983	4	74
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	1.43543	0.9937	4	74
PP - Fisher Chi-square	1.12588	0.9973	4	76

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

2- الحد الثابت

Panel unit root test: Summary
Series: com
Date: 12/06/24 Time: 01:24
Sample: 1991 2022
Exogenous variables: Individualeffects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 4
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-1.49039	0.0681	4	71
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.07616	0.4696	4	71
ADF - Fisher Chi-square	7.63297	0.4701	4	71
PP - Fisher Chi-square	8.21061	0.4132	4	76

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

3- C و trend

Panel unit root test: Summary
Series: com
Date: 12/06/24 Time: 01:24
Sample: 1991 2022
Exogenous variables: Individualeffects, individuallinear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-1.51845	0.0645	4	76
Breitung t-stat	-1.16274	0.1225	4	72
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.48620	0.0686	4	76
ADF - Fisher Chi-square	15.3388	0.0529	4	76
PP - Fisher Chi-square	15.7197	0.0466	4	76

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

ـ عند ا خذ الفروق من الدرجة الأولى

1- في المستوى:

Panel unit root test: Summary
Series: D(com)
Date: 12/06/24 Time: 01:24
Sample: 1991 2022
Exogenous variables: None
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-9.92104	0.0000	4	72
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	74.7607	0.0000	4	72
PP - Fisher Chi-square	74.5339	0.0000	4	72

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

2- الحد الثابت

Panel unit root test: Summary
Series: D(com)
Date: 12/06/24 Time: 01:24
Sample: 1991 2022
Exogenous variables: Individualeffects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-10.3623	0.0000	4	72
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-9.71334	0.0000	4	72
ADF - Fisher Chi-square	72.5689	0.0000	4	72
PP - Fisher Chi-square	80.1861	0.0000	4	72

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

3- C و trend

Panel unit root test: Summary
Series: D(com)
Date: 12/06/24 Time: 01:24
Sample: 1991 2022
Exogenous variables: Individualeffects, individuallinear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-4.59310	0.0000	4	68
Breitung t-stat	-3.36956	0.0004	4	64
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-6.39599	0.0000	4	68
ADF - Fisher Chi-square	45.8519	0.0000	4	68
PP - Fisher Chi-square	77.5190	0.0000	4	72

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

بالنسبة للمتغير المستقل: (pib):

عند المستوى (I0):

1- في المستوى:

Panel unit root test: Summary
Series: PIB
Date: 12/06/24 Time: 01:34
Sample: 1991 2022
Exogenous variables: None
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 4
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	7.20077	1.0000	4	71
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	0.56242	0.9998	4	71
PP - Fisher Chi-square	0.52656	0.9998	4	76

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi

-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

2- الحد الثابت

Panel unit root test: Summary
Series: PIB
Date: 12/06/24 Time: 01:34
Sample: 1991 2022
Exogenous variables: Individualeffects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 4
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	5.18502	1.0000	4	72
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	6.19216	1.0000	4	72
ADF - Fisher Chi-square	1.77959	0.9870	4	72
PP - Fisher Chi-square	1.72269	0.9884	4	76

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

3- C و trend

Panel unit root test: Summary
Series: PIB
Date: 12/06/24 Time: 01:34
Sample: 1991 2022
Exogenous variables: Individualeffects, individuallinear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-2.15174	0.0157	4	76
Breitung t-stat	1.76523	0.9612	4	72
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	0.04997	0.5199	4	76
ADF - Fisher Chi-square	6.61600	0.5786	4	76
PP - Fisher Chi-square	10.1767	0.2528	4	76

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

- عند ا خذ الفروق من الدرجة الأولى

1- في المستوى:

Panel unit root test: Summary
Series: D(PIB)
Date: 12/06/24 Time: 01:34
Sample: 1991 2022

Exogenous variables: None
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 4
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-0.37129	0.3552	4	66
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	17.7281	0.0234	4	66
PP - Fisher Chi-square	22.2760	0.0044	4	72

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

2- الحد الثابت

Panel unit root test: Summary
Series: D(PIB)
Date: 12/06/24 Time: 01:34
Sample: 1991 2022
Exogenous variables: Individualeffects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-4.47763	0.0000	4	71
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-2.99796	0.0014	4	71
ADF - Fisher Chi-square	23.2994	0.0030	4	71
PP - Fisher Chi-square	29.3126	0.0003	4	72

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

3- C و trend

Panel unit root test: Summary
Series: D(PIB)
Date: 12/06/24 Time: 01:34
Sample: 1991 2022
Exogenous variables: Individualeffects, individuallinear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-5.49730	0.0000	4	69
Breitung t-stat	-3.90085	0.0000	4	65
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-4.81546	0.0000	4	69

ADF - Fisher Chi-square	33.4535	0.0001	4	69
PP - Fisher Chi-square	30.7326	0.0002	4	72

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

بالنسبة للمتغير المستقل: (ex):

عند المستوى (I0):

1- في المستوى:

Panel unit root test: Summary
Series: ex
Date: 12/06/24 Time: 01:39
Sample: 1991 2022
Exogenous variables: None
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 4
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-0.26151	0.3968	4	68
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	4.45112	0.8143	4	68
PP - Fisher Chi-square	10.1279	0.2562	4	74

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

2- الحد الثابت

Panel unit root test: Summary
Series: ex
Date: 12/06/24 Time: 01:39
Sample: 1991 2022
Exogenous variables: Individualeffects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 4
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-1.78612	0.0370	4	70
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.78240	0.2170	4	70
ADF - Fisher Chi-square	15.7783	0. 4457	4	70
PP - Fisher Chi-square	16.5412	0.2353	4	74

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

3- C و trend

Panel unit root test: Summary
Series: ex
Date: 12/06/24 Time: 01:39

Sample: 1991 2022
Exogenous variables: Individualeffects, individuallinear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-2.59943	0.0047	4	74
Breitung t-stat	1.52707	0.9366	4	70
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.53257	0.8627	4	74
ADF - Fisher Chi-square	21.8727	0.0052	4	74
PP - Fisher Chi-square	24.5561	0.0018	4	74

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

- عند ا خذ الفروق من الدرجة الأولى

1- في المستوى

Panel unit root test: Summary
Series: D(ex)
Date: 12/06/24 Time: 01:39
Sample: 1991 2022
Exogenous variables: None
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-8.58034	0.0000	4	66
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	56.9948	0.0000	4	66
PP - Fisher Chi-square	72.0346	0.0000	4	69

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

2- الحد الثابت

Panel unit root test: Summary
Series: D(ex)
Date: 12/06/24 Time: 01:39
Sample: 1991 2022
Exogenous variables: Individualeffects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-6.73949	0.0000	4	66
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				

Im, Pesaran and Shin W-stat	-5.32764	0.0000	4	66
ADF - Fisher Chi-square	44.1733	0.0000	4	66
PP - Fisher Chi-square	317.583	0.0000	4	69

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

3- C و trend

Panel unit root test: Summary
Series: D(ex)
Date: 12/06/24 Time: 01:39
Sample: 1991 2022
Exogenous variables: Individualeffects, individuallinear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-2.30159	0.0107	4	64
Breitung t-stat	-0.42166	0.3366	4	60
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-2.91590	0.0018	4	64
ADF - Fisher Chi-square	24.1464	0.0022	4	64
PP - Fisher Chi-square	59.3432	0.0000	4	69

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

بالنسبة للمتغير المستقل: (m):

عند المستوى (I0):

1- في المستوى

Panel unit root test: Summary
Series: M
Date: 12/06/24 Time: 01:46
Sample: 1991 2022
Exogenous variables: None
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	4.28853	1.0000	4	67
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	0.30567	1.0000	4	67
PP - Fisher Chi-square	0.13764	1.0000	4	72

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

2- الحد الثابت

Panel unit root test: Summary
Series: M
Date: 12/06/24 Time: 01:46
Sample: 1991 2022
Exogenous variables: Individualeffects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	3.99989	1.0000	4	67
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	5.35460	1.0000	4	67
ADF - Fisher Chi-square	0.17123	1.0000	4	67
PP - Fisher Chi-square	0.28322	1.0000	4	72

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

3- C و trend

Panel unit root test: Summary
Series: M
Date: 12/06/24 Time: 01:46
Sample: 1991 2022
Exogenous variables: Individualeffects, individuallinear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	0.01341	0.5054	4	67
Breitung t-stat	4.27767	1.0000	4	63
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	2.63121	0.9957	4	67
ADF - Fisher Chi-square	2.36450	0.9678	4	67
PP - Fisher Chi-square	7.05987	0.5302	4	72

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

- عند ا خذ الفروق من الدرجة الأولى

1- في المستوى

Panel unit root test: Summary
Series: D(M)
Date: 12/06/24 Time: 01:46
Sample: 1991 2022
Exogenous variables: None
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-0.21344	0.4155	4	62
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	9.29809	0.3178	4	62
PP - Fisher Chi-square	33.9996	0.0000	4	68

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

2- الحد الثابت

Panel unit root test: Summary
Series: D(M)
Date: 12/06/24 Time: 01:46
Sample: 1991 2022
Exogenous variables: Individualeffects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-2.10996	0.0174	4	63
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-2.23602	0.0127	4	63
ADF - Fisher Chi-square	24.3436	0.0020	4	63
PP - Fisher Chi-square	39.0399	0.0000	4	68

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

3- C و trend

Panel unit root test: Summary
Series: D(M)
Date: 12/06/24 Time: 01:46
Sample: 1991 2022
Exogenous variables: Individualeffects, individuallinear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-6.40555	0.0000	4	66
Breitung t-stat	-0.48809	0.3127	4	62
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-6.13064	0.0000	4	66
ADF - Fisher Chi-square	41.4511	0.0000	4	66
PP - Fisher Chi-square	37.8787	0.0000	4	68

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

نتائج إختبارFisher للتكامل المشترك

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace and Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Fisher Stat.* (from trace test)	Prob.	Fisher Stat.* (from max-eigen test)	Prob.
None	99.23	0.0000	71.49	0.0000
Atmost 1	41.86	0.0000	37.59	0.0000
Atmost 2	13.50	0.0958	14.93	0.0605
Atmost 3	4.263	0.8326	4.263	0.8326

* Probabilities are computed using asymptotic Chi-square distribution.

الملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى توضيح تأثير سياسة الانفتاح التجاري في الجزائر على تنافسية وإنتاجية مؤسساتها، مع التركيز على دور الصناعات الاستخراجية الموجهة للتصدير التي تشكل نسبة كبيرة من إجمالي الصادرات الجزائرية. تركز الدراسة على كيفية تحسين إنتاجية العمل وتأثير ذلك على الموقع التنافسي للمؤسسات الجزائرية في الأسواق العالمية. كما تتناول الجدل الدائر حول تأثير الانفتاح التجاري على النشاط الاقتصادي في الدول النامية، وخاصة مع ظهور منظمة التجارة العالمية التي فرضت شروط الانفتاح على معظم دول العالم. بالإضافة إلى ذلك، تهدف الدراسة إلى تقييم أثر الانفتاح التجاري على موازين المدفوعات في الجزائر، تونس، والمغرب، كأهم دول شمال أفريقيا.

الكلمات المفتاحية: الانفتاح التجاري، القدرة التنافسية

Résumé :

Cette étude vise à clarifier l'impact de la politique de libéralisation commerciale en Algérie sur la compétitivité et la productivité de ses entreprises, en se concentrant sur le rôle des industries extractives orientées vers l'exportation qui représentent une grande partie des exportations algériennes. L'étude se penche sur l'amélioration de la productivité du travail et son impact sur la compétitivité des entreprises algériennes sur les marchés mondiaux. Elle aborde également le débat sur l'impact de la libéralisation commerciale sur l'activité économique dans les pays en développement, notamment avec l'émergence de l'Organisation mondiale du commerce qui a imposé des conditions de libéralisation à la plupart des pays du monde. En outre, l'étude vise à évaluer l'impact de la libéralisation commerciale sur la balance des paiements de l'Algérie, de la Tunisie et du Maroc, les principaux pays d'Afrique du Nord.

Mots clés : libéralisation commerciale, compétitivité

Summary:

This study aims to clarify the impact of trade liberalization policy in Algeria on the competitiveness and productivity of its enterprises, focusing on the role of export-oriented extractive industries, which represent a large part of Algerian exports. The study examines how improving labor productivity affects the competitiveness of Algerian enterprises in global markets. It also addresses the debate on the impact of trade liberalization on economic activity in developing countries, especially with the emergence of the World Trade Organization, which has imposed liberalization conditions on most countries worldwide. Additionally, the study aims to assess the impact of trade liberalization on the balance of payments in Algeria, Tunisia, and Morocco, the main countries of North Africa.

Keywords: trade liberalization, competitiveness